المجلس العلمي للكليـــة

مستخرج المجلس العلمي الخاص بالسند التربوي البيداغوجي

إن رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية الأستاذ: يوسي هواري

وبناء على تقارير الخبرة المتعلقة بتحكيم المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـــ:

مدخل إلى علوم الحديث

الموجهة إلى طلبة : السنة الأولى ـ علوم إسلامية

لمؤلفه الدكتور: **خليفة العربي رزيق**، محاضر أ بالكلية

يشهد بأنه قد تم اعتماده من المجلس العلمي كسند تربوي بيداغوجي للطلبة، وهو قابل للنشر والتوزيع

وهران في: 2025/5/20م

رئيس المجلس العلمي

أ.د. يوسي الهواري
رئيس المجلس العلمي للكلية

مدخل إلى علوم الحديث

مؤلف بيداغوجي

لفائدة طلبة السنة أولى . علوم إسلامية

الدكتور خليفة العربي رزيق

أ.د. يوسي الهواري
رئيس المجلس العلمي للكلية

السنة الجامعية: 2024/ 2025م

فهرس المحاضرات

العنـوان **الصفحـــة**

المحاضرة 1: علم الحديث . مفهومه وأنواعه..... 4

المحاضرة 2: تعريف الألفاظ المشاكلة لمصطلح الحديث (الخبر . الأثر . السنة)..... 8

المحاضرة 3: تدوين الحديث وعلومه (الكتابة والتدوين)..... 14

المحاضرة 4: تدوين الحديث وعلومه (التصنيف)..... 19

المحاضرة 5: التصنيف في علم الحديث..... 24

المحاضرة 6: تقسيم السنة عند الأصوليين والفقهاء..... 30

المحاضرة 7: تقسيم الخبر باعتبار قائله (من أسند إليه)..... 37

المحاضرة 8: تقسيم الخبر باعتبار طرقه وعدد رواته..... 44

المحاضرة 9: الحديث الآحاد..... 50

المحاضرة 10: تقسيم الخبر باعتبار القبول والرد..... 55

المحاضرة 11: مظان الحديث الصحيح..... 62

المحاضرة 12: الحديث الحسن..... 67

المحاضرة 13: مظان الحديث الحسن..... 73

المحاضرة 14: الحديث الضعيف..... 77

المحاضرة 15: الضعيف (المنقطع . المعضل . المرسل)..... 81

المحاضرة 16: المدلس..... 85

المحاضرة 17: الضعيف (الموضوع . المتروك)..... 94

المحاضرة 18: المعلول (المنكر . الشاذ . المضطرب)..... 98

المحاضرة 19: المعلول (المدرج . المقلوب . المصحف)..... 102

قائمة المصادر والمراجع 108

المحاضرة الأولى: علم الحديث. مفهومه وأقسامه

أولا: تعريف علوم الحديث

العلم لغة واصطلاحا[1].

لغة: هو الإدراك، وهو اليقين.

اصطلاحا: هو إدراك الشيء بحقيقته، وقيل هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع

الحديث لغة واصطلاحا

لغة: ضد القديم، وهو الخبر أيضا، جاء في القاموس: الحديث: الجديد والخبر، قال تعالى: فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا[2]، جمعه أحاديث.

اصطلاحا: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلقي أو خُلقي، قبل البعثة أم بعدها، ويدخل فيه أيضا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين على مذهب الجمهور، بخلاف بعض الائمة كالكرماني والطيبي فإنهم لا يرون إطلاق الحديث على ما أضيف إلى الصحابي والتابعي[3].

مثاله: قال البخاري: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان عن يحي بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى (وهو أول حديث في صحيح البخاري)

علم الحديث اصطلاحا:

هي المعارف المتصلة بالحديث من جهة نقله ومعرفة صحيحه من سقيمه[4] .

ثانيا: أنواع علوم الحديث

من حيث الإجمال يقسم علم الحديث إلى قسمين: علم رواية وعلم دراية

وأشهر تعاريفهما ما نقله السيوطي في مقدمة التدريب عن ابن الأكفاني رحمهما الله قوله:

---

1 مذكرة في علوم الحديث، آسيا عمور، ص9.

2 الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث، عبد القادر سليماني ، ص34

3 منهج النقد، عتر، 27.

4 تحرير علوم الحديث، الجديع، 20.

علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها[1].

وعلم الحديث الخاص بالدراية :علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها اهـ

وهذا التعريف منتقد وعليه اعتراضات كثيرة، فهو غير جامع ولا مانع

والخلاصة أن هناك اتجاهان رئيسيان في ضبط مفهوم الرواية والدراية في علوم الحديث

الاتجاه الأول .وهو الأشهر عند أهل الفن . يرى أن:

علم الحديث رواية: هو ما يعنى بالحديث من جهة نقله وضبطه وتحرير ألفاظه.

أو هو علم يبحث في أصول الرواية وأحكامها وطرق تقييدها وآدابها[2].

شرح التعريف: أصول الرواية يقصد به ما يعتمد عليه المحدث في روايته والسماع والقراءة والإجازة ونحوها من أوجه التحمل والأداء

أحكامها: أي ما يصح منها وما يضعف، وما يتفق منها وما يفترق

آدابها: أي الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها كل من الشيخ والتلميذ (الراوي والواعي)

طرق تقييدها: أي كيفية تدوين الحديث وكتابته وإصلاح الخطأ فيه وما يتعلق بذلك.

وأهم ما دون فيه هو كتاب القاضي عياض (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)

علم الحديث دراية: هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة الراوي والمروي[3]، وعرفه عز الدين بن جماعة بقوله: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن[4]، ويطلق عليه أيضا . أي علم الحديث دراية : (مصطلح الحديث) و (أصول الحديث)

الاتجاه الثاني: يرى أن علم الحديث دراية يقصد بها فقه الحديث، وسائر متعلقات علم الحديث الأخرى من مشمولات علم الرواية.

---

1 التدريب (37/1).

2 كافي، مدخل إلى علم الرواية، مذكرة في علم الحديث رواية، ألقاها علينا في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

3 النكت لابن حجر، (225/1)

4 تدريب الراوي، (41/1)

يقول طاش كبري زادة: العلم بدراية الحديث، وهو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها[1]، وهو نفسه تقريبا عند حاجي خليفة في كشف الظنون.

وفيه آراء أخرى في ضبط علمي الرواية والدراية تراجع في مظانها[2].

وعليه يمكن أن نوزع أنواع علوم الحديث جمعيها تحت ثلاث وحدات موضوعية رئيسة، وهي كما يلي[3]:

علم الرواية . علم الدراية (قواعد التصحيح والتعليل. علم الجرح والتعديل). فقه الحديث.

الوحدة الأولى: علم الرواية، وتشمل المسائل التالية: طرق تحمل الحديث، وكتابة الحديث، وضبط الكتاب، ورواية الحديث وشروطها، ومعرفة آداب المحدث، ومعرفة آداب طالب الحديث، ومعرفة علو الإسناد ونزوله

الوحدة الثانية: علم الدراية، وتحوي هذه الوحدة قسمين مهمين هما:

1 . قواعد التصحيح والتضعيف – ويبحث فيها الأنواع الآتية:

الصحيح، والحسن، والضعيف، والمدلس، والمرسل، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، وزيادة الثقة، والعلة، والشاذ، والمنكر، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمضطرب، والموضوع.

2 . علم الجرح والتعديل، وفيه ما يلي من الأنواع:

رواه الحديث، وطبقاتهم، والصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، وشروط قبول الرواية: العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والضبط، وما يختل به كل من العدالة والضبط، والبدعة وأثرها في العدالة، والجهالة، وأثرها في رد الحديث، والكذب، وأثره في العدالة، وصيغ الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، وأسباب ذلك، وعلماء الجرح والتعديل، ومصادر هذا العلم.

---

1 مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (1/2)

2 ينظر مقال: علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، الحسين شواط.

3 المليباري، علوم الحديث.

الوحدة الثالثة: فقه الحديث، وتضم الأنواع الآتية:

معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث، ومشكل الحديث ومحكمه، وغريب الحديث، ومعرفة مناسبة الحديث وأسباب وروده.

وهذه المسائل التي طبقها المحدثون لمعرفة فقه الحديث ينبغي أن ندمجها في مفردات علوم الحديث، حتى يترسخ في ذهن الطالب مدى اهتمام المحدثين النقاد بالجوانب الفقهية للأحاديث، وهي التي تطورت فيما بعد حتى استقلت بعلم أصول الفقه.

المحاضرة الثانية: تعريف الألفاظ المشاكلة لمصطلح الحديث

الخبر: فيه أقوال[1]:

- مرادف للحديث عند الأكثر، قال ابن حجر: الخبر عند أهل الفن مرادف للحديث. (ترادف)

- الخبر ما جاء عن غير النبي ﷺ، والحديث ما جاء عن النبي ﷺ. (تباين)

الأثر: فيه أقوال[2]:

- مرادف للحديث والخبر، عند الأكثر، لأنه من مأخوذ من أثرت الحديث: أي رويته، قال النووي: الأثر يطلق على المروي مطلقا سواء كان عن رسول الله أو عن صحابي، وهو الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف[3]. وقد سمى ابن حجر كتابه (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) أي أهل الحديث، والطحاوي مثلا في كتابيه: مشكل الآثار، وكتابه الآخر شرح معاني الآثار، ذكر فيهما المرفوع الموقف والمقطوع وغالب ما يرويه المرفوع فدل هذا على عدم التفرقة عنده.

- وقيل هو ما أضيف إلى غير النبي ﷺ، أي ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال

- عند فقهاء خراسان، الأثر هو الموقوف فقط، ويختص الخبر بالمرفوع فقط.

فالحاصل أن المصطلحات الثلاثة (الحديث والخبر والأثر) مترادفة عند أكثر الأئمة،

السنة: في الاصطلاح: ما صدر عن رسول الله ﷺ على وجه التشريع من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية من مبدأ بعثته إلى وفاته[4].

---

1 المدخل، الغوري، 15، وآسيا، ص15.

2 المدخل، الغوري،ص 16.

3 شرح النووي عل مسلم، (63/1)

4 المليباري، علوم الحديث . ثم عبق حفظه الله : ما ذكرنا هو الأصح فيما يظهر من خلال تتبع صنيع المحدثين وغيرهم، وهو: كقولهم: مصادر التشريع الكتاب والسنة، وكلمة السنة هنا لا تشمل إلا الحديث الذي يكون صالحاً للاستدلال.

- وقول عبد الرحمن بن مهدي: سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس إماماً في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس إماماً في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً.

وجاء التفريق بين الحديث والسنة من عبد الرحمن بن مهدي، وهو أحد نقاد الحديث. ويكون قصده بالسنة ما تستمد منه الأحكام الشرعية من الأحاديث، كالفرائض والنوافل والإباحات، والحلال والحرام.

- وقول سفيان بن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره، (مقدمة الجرح والتعديل 40).

وعليه يكون الحديث أعم من السنة، فإن السنة لا تشمل إلا ما صدر عن النبي ﷺ على وجه التشريع، وبالتالي فحديث حفر زمزم على سبيل المثال لا يندرج تحت السنة، حيث إنه من أخبار ما قبل البعثة، كما لا يدخل في السنة صفة النبي ﷺ الخلقية باعتبارها صفات فطرية، وليست موضوع اقتداء، ولا يستفاد منها حكم شرعي.

ويمكن إجمال ما ورد في معنى السنة من الأقوال بما يلي:

أولاً: السنة عند المحدثين ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، سواء كان قبل البعثة أم بعدها، وعليها فالسنة مرادفة للحديث.

ثانياً: السنة عند الأصوليين ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً على حكم شرعي.

ثالثاً: السنة عند الفقهاء كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب.

[رابعا: عند أهل العقيدة والكلام، السنة ما يقابل البدعة، وهي الهدي الذي كان عليه النبي وأصحابه]

وقد جاء عن الحافظ ابن رجب رحمه الله توضيح حول كلمة السنة، وهذا نصه: "السنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله، وروي معنى ذلك عن الحسن البصري والأوزاعي والفضيل بن عياض، ويخص كثير من العلماء المتأخرين اسم السنة بما يتعلق بالاعتقاد"[1].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله:

"تطلق السنة لغة وشرعاً على وجهين، الوجه الأول: الأمر الذي يبتدئه الرجل فيتبعه فيه غيره، ومنه ما ورد في صحيح مسلم في قصة الرجل الذي تصدق بصرة فتبعه الناس فتصدقوا فقال رسول الله ﷺ: "من سنن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بعده..." الحديث.

الوجه الثاني: السيرة العامة، وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب وتسمى الهدي، وفي صحيح

- جاءت الكتب التي تحتوي على هذا النوع من الأحاديث مشهورة باسم (السنن)، كسنن الترمذي، وسنن النسائي وغيرهما.

نعم لقد اشتهر لدينا إطلاق السنة فيما يرادف معنى كلمة الحديث، كقولنا: (كنت السنة) أي (كتب الأحاديث).

ولذلك تتفق كتب المصطلح المعاصرة على ترجيح هذا المعنى المرادف للحديث وينسبونه إلى المحدثين دون ذكر دليل على ذلك

1 جامع العلوم والحكم، (263/1).

مسلم: أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.

فعلى هذا فكل شأن من شؤون النبي ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين من قول أو فعل أو كف أو تقرير سنة بالمعنى الأول، ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني، ومدلولات الأحاديث الثابتة هي السنة أو من السنة حقيقة، فإن أطلقت السنة على ألفاظها فمجاز أو اصطلاح" انتهى.

[عند أهل السياسة الشرعية، السنة هي ما يقابل الخوارج والشيعة]

السند: هو الطريق الموصل إلى المتن[1]، ويسمى الإسناد أيضا، وهو من خصائص هذه الأمة.

المتن: هو الكلام الذي انتهى إليه السند، قال ابن جماعة المتن في اصطلاح المحدثين ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[2].

1 مذكرة في علوم الحديث، آسيا عمور ، ص17

2 المنهل الروي، ص29.

ألقاب المحدثين

أشهر الألقاب التي يطلقها المحدثون على من بلغ مبلغا جيدا في تحصيل الحديث وروايته هي:

المسند ثم المحدث ثم المفيد ثم الحافظ ثم أمير المؤمنين في الحديث

وقبل البدء في تعريف هذه الألقاب، نشير إلى أن ضبطها أمر اجتهادي، اختلفت فيه عبارات الأئمة وأنظارهم، والأوسط فيها أن نقول:

1. المسنِد: قال السيوطي (911هـ): "المسند بكسر النون، وهو مَن يروي الحديث بإسناده، سواءٌ كان عنده علمٌ به، أو ليس له إلا مجرد رواية. "[1]، وهو ما قاله كذلك العلامة جمال الدين القاسمي (1332هـ) في قواعد التحديث[2].

2. المحدث: قال ابن سيد الناس (734هـ): "من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حفظه، واشتهر فيه ضبطه"[3]، قال السيوطي: "وأما المحدث فهو أرفع منه، أي: من المسند"[4].

3. المفيد: يقول عبد الله الغماري: ثم المفيد من جمع شروط (المحدث)، وتأهل لأن يفيد الطلبة الذين يحضرون مجالس إملاء (الحافظ)، فيبلغهم ما لم يسمعوه، ويفهمهم ما لم يفهموه اهـ، قال الذهبي: فهذه العبارة، أول ما استعملت لقبا، في هذا الوقت، قبل الثلاثمائة، والحافظ أعلى من المفيد، في العرف كما أن الحجة، فوق الثقة[5]. وممن لقب بالمفيد من المحدثين (إبراهيم بن أُورمه) مفيد بغداد (266 هـ)، الطحان محدث الرملة (333 هـ)، أبو العباس محمد ابن يعقوب الاصم (346 هـ). وفي تذكرة الحفاظ عدد كبير ممن لقب بالمفيد، فلينظر.

4. الحافظ: وقد بين الحافظ المزي الحد الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يُطلق عليه "الحافظ"، فقال: "أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب"، وبعض المتأخرين اشترطوا فيه أن يكون حافظا لمائة ألف حديث متنا وسندا، جاء في شرح نزهة

---

1 تدريب الراوي، (29/1)

2 قواعد التحديث، ص 109.

3 تدريب الراوي، (37/1)

4 تدريب الراوي، (29/1)

5 تذكرة الحفاظ، (125/3).

النظر لعلي القاري: "الحافظ هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث" [1]، وهو تحديد ليس بمسلَّم، ولا معروف عند المتقدمين، ولا اللغة تقتضيه، ولا مسلك المحدثين السابقين يرتضيه، بل هو منقوض مردود بشواهد الواقع الكثيرة من حال الحفاظ المتقدمين"[2].

فائدة: قد يطلق الحافظ على غير ذلك، ففي السير للذهبي ترجمة النَّعالي الشيخ المعمر، مسند العراق، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النعالي البغدادي الحمَّامي (الحافظ) يعني يحفظ ثياب الحمّام وغلته. اهـ [3]، وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: وكان يعرف بالحافظ، لأنّه كان يحفظ ثياب الناس في الحمام. اهـ[4].

5. أمير المؤمنين في الحديث: وهو أرفع ألقاب المحدثين العلمية، وأعلاها، يطلقه المحدثون على من فاق غيره من المحدثين حفظاً، وإتقاناً، وتعمُّقاً في علم الحديث وعلله، واستحدثت هذه الرتبة في المائة الثانية للهجرة[5]. وللشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي (1363هـ) أرجوزة سماها: هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث، كما أن للعلامة عبد الفتاح أبي غدة رسالة سماها: أمراء المؤمنين في الحديث جمع فيها من لقب بأمير المؤمنين في الحديث. وكلاهما مطبوع.

وممن أطلق عليه هذا اللقب: مالك وشعبة وعبد الرحمن بن مهدي وابن حجر وطائفة

تنبيه 1: وزاد بعض المتأخرين ألقابا أخرى كالحجة والحاكم، والتحقيق أن لفظ (الحجة) ليس ألقاب الحفظ والرواية بل هو من ألقاب التعديل والدراية، وكذلك (الحاكم) فهي على التحقيق وصف لمن ولي القضاء ولا دخل له في رواية الحديث ودرايته[6]، و(لقب الحاكم عند المحدثين بين المتقدمين والمتأخرين - علاء الدين محمد)

تنبيه 2: هذه المراتب هي مراتب حفظ ورواية لا تعديل ودراية، ومما يشهد على ذلك توهين جماعة ممن يطلق عليهم الحافظ، منهم[7]:

---

1 شرح نزهة النظر لعلي القاري، ص3.

2 أمراء المؤمنين في الحديث، أبو غدة (ص: 129)

3 السير، (101/19)

4 لسان الميزان، (268/2)

5 عبد الله الغماري، رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق، عدد 8، 1396هـ

6 ينظر: أمراء المؤمنين، غدة، 103.

7 ينظر: أمراء المؤمنين، غدة، ص133.

- الشاذكوني: قال الذهبي: الحافظ الشهير، أبو أيوب سليمان البصري... من أفراد الحافظين إلا أنه واه، وسئل عنه صالح بن محمد جزرة، فقال: ما رأيت أحفظ منه، لكنه يكذب في الحديث... اهـ[1].

- الكُديمي: قال الذهبي: الحافظ المكثر... أبو العباس محمد بن يونس... محدث البصرة، وهو واه، قال ابن عدي: اتهم الكديمي بوضع الحديث اهـ[2].

- المُصعبي: قال الذهبي: الحافظ الأوحد أبو بشر أحمد بن محمد...المروزي الفقيه إلا أنه كذاب اهـ[3].

تنبيه 3: يقول الشيخ أحمد شاكر (1958م) بعد أن ذكر لقب الحافظ والمحدث وما قيل فيهما: وأما عصرنا هذا فقد ترك الناس فيه الرواية جملة، ثم تركوا الاشتغال بالأحاديث إلا نادرا، وقليل أن ترى منهم من هو أهل لأن يكون طالبا لعلوم السنة، وهيهات أن تجد من يصح أن يكون محدثا اهـ[4]، وقال قبله بنحو سبعة قرون حافظ عصره شمس الدين الذهبي : وكم من رجل مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم أفضل في الحديث من المتأخرين، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالأثر من مشيخة زماننا اهـ[5] .

---

1 تذكرة الحفاظ، (488/2)

2 تذكرة الحفاظ (618/2).

3 تذكرة الحفاظ (803/3).

4 الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص176)

5 بيان زغل العلم والطلب، (ص11)

المحاضرة الثالثة: تدوين الحديث وعلومه. 1 .(الكتابة والتدوين)

أولا: تدوين الحديث[1]

لقد مر تدوين السنة النبوية بأطوار متعددة، وكان لها في كل مرحلة مناهج جديدة، وخصائص وميزات مباينة لما سبق، ويمكن أن نجعلها في ثلاثة مراحل[2]، تبعا للدكتور **فؤاد سيزكين** حيث قسم أطوار كتابة السنة النبوية إلى ثلاث مراحل: أولاها مرحلة الكتابة، والثانية مرحلة التدوين، والثالثة مرحلة التصنيف[3].

1. مرحلة الكتابة: والكتابة [4] يقصد بها: النسخ وخط الحروف وهي عملية بسيطة تتحقق في القليل مما قد يقع على ورقة، أو ربما بعضها، كما يمكن أن تتحقق في أكثر من ذلك[5].

وتمتد هذه المرحلة من أوائل القرن الهجري الأولى إلى نهايته، يعني عصر الصحابة وكبار التابعين، حيث كان تعامل المسلمين مع السنة النبوية منذ أول يوم يقوم على أساسين اثنين هما: الحفظ في الصدور والتقييد في الصحف. مع ملاحظة أن الحفظ كان هو الغالب على الكتابة بسبب طبيعة الإنسان العربي فإنه كان يحفظ ولا يكتب، بل ما كانوا يعرفون الكتابة إلا قليلا، ولا كانت وسائل الكتابة متيسرة لهم، وأهم سبب هو المنع النبوي من الكتابة الذي اقتضته ظروف معينة، فقد قال ﷺ: لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه[6]، قال الإمام السمعاني: إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء، كيلا تختلط بكتاب الله، فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابته[7].

ومع ذلك ظلت الكتابة حاضرة، ولكن بصورة محدودة إلى حد ما إلا أنها كانت تعرف مع الأيام توسعا وانتشاراً، بسبب ارتفاع الأسباب الداعية إلى منعها شيئا فشيئا من جهة، ثم بسبب تكاثر الدواعي إلى ضرورة

---

1 ملخص من: تدوين السنة لبنكيران، وينظر: تاريخ تدوين السنة للمطيري، والمدخل للغوري.

2 ينظر: مقال تدوين السنة بنكيران + تاريخ تدوين السنة للمطيري + يطالع لزاما أصول الحديث لعجاج فله في التدوين إبداع

3 تاريخ التراث العربي، (227/1)

4 الكتابة لغة: هي الخط والرقم والنسخ والتقييد والتسطير في الصحف. ينظر: المخصص لابن سيده، (6/4)، ولسان العرب، (698/1، 287/7)

5 تدوين السنة لبنكيران ، ص3

6 صحيح مسلم.

7 أدب الإملاء والاستملاء، ص 146.

حفظها بهذا الطريق، وفي بيان هذا يقول ابن الأثير: "وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوّلين على ما يسطرونه محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله عز وجل، فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقلَّ الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى"[1].

ومما ورد في الكتابة: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: لما فتح الله على رسول ﷺ مكة، قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، (وخطب خطبة) فقام أبو شاه، رجل من أهل اليمن، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: (اكتبوا لأبي شاه)[2]،

ومثله كذلك ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول اللّه ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول اللّه ﷺ بَشَرٌ يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول اللّه ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: "اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حقٌّ"[3].

وتمثلت الكتابة أيضا في تقييد بعض الصحابة للحديث في صحف في حياته ﷺ وبعد مماته، ومن أشهر تلك الصحف: صحيفة أبي بكر الصديق (في فرائض الصدقة)، صحيفة علي بن أبي طالب (تشتمل على أحاديث متعلقة ببعض الأحكام الشرعية، هي أحكام الدِّيات ومقاديرها وأصنافها وحكم تخليص الأسير من يد العدو، وبعض أحكام القصاص وغيره [4])، صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص(الصحيفة الصادقة)، صحيفة أبي هريرة التي يرويها همام بن منبه (131هـ) (فيها 138 حديث) وسميت بـ (الصحيفة الصحيحة)[5]، وهذه الصحيفة دونت في وقت مبكر، أي قبل وفاة أبي هريرة سنة 58هـ، فهي مما دون في منتصف القرن الأول.

1جامع الأصول من أحاديث الرسول، (15/1).

2 البخاري كتاب اللقطة باب 6، ومسلم كتاب الحج باب 447، وأبو داود حديث 4505.

3 أبو داود كتاب العلم باب كتابة العلم رقم 3629 وأحمد في مسنده (162/2، 192).

4 ينظر فتح الباري، (1/ 204-205).

5 كما في السير للذهبي (311/5)، وهدية العارفين (510/2)، وكشف الظنون، وغيرها.

فهذه الشواهد وغيرها تفند نظرية المستشرقين (جولدزيهر) في أن السنة لم تدون إلا في القرن الثاني للهجرة

2. **مرحلة التدوين:** أما التدوين[1] فالذي يظهر من معناه اللغوي أنه لا يتحقق إلا في الشيء الكثير، وهو بذلك لا يرادف معنى الكتابة، بل هو أوسع وأشمل وربما أعقد، فالديوان هو كما قال كل من ابن منظور والفيروزابادي: مجتمع الصحف، وجمعه: دَواوِينُ ودَياوِينُ، وعليه فيكون التدوين:

هو عملية ضم الصحائف إلى بعضها، وجمع ما تمت كتابته فيها في كتاب كبير هو الديوان[2].

ومما ورد في التدوين قول الإمام الزهري محمد بن مسلم (124هـ): "لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني"[3]، وقال الإمام مالك بن أنس: "أول من دون العلم ابن شهاب"[4].

وفترته كانت في نهاية القرن الأول الهجري وبداية الثاني، حين أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز عماله بجمع الحديث وتدونيه، وكتب إلى أبي بكر عمرو بن حزم، عامله في المدينة: اكتب إلي ما ثبت عندك من الحديث، فإني خفت دروس العلم وذهابه اهـ[5]، وعن مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد فقلت لمالك: السنن؟ قال: نعم، قال: فكتبها له" [6].كما كتب إلى غيره من العمال: انظروا حديث رسول الله فاجمعوه[7].

وليس يثبت من خلال ما وصَلَنَا من الروايات أن أبا بكر أرسل شيئا من ذلك إلى عمر بن عبد العزيز، بل صَرَّح الإمام مالك في إحدى الروايات عنه أن عمر توفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر بما كتبه[8]، وأما عن مصير تلك الكتب فقد سأل مالك عبد الله بن أبي بكر فقال: ضاعت[9].

مع ضرورة التنبيه إلى أن عمر بن عبد العزيز اعتمد اعتمادا كليا على الإمام الزهري (124هـ) الذي كان

---

1 التدوين في اللغة: الجمع والترتيب. تاج العروس، (35/35)، وأساس البلاغة، (304/1).

2 تدوين السنة لبنكيران ، ص4.

3 الرسالة المستطرفة 4.

4 حلية الأولياء ج3: 363 – جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ، (91/1)

5 الموطأ (رواية الشيباني)، كتاب السير، باب اكتتاب العلم، (330 - 936)، والدرامي، باب من رخص في كتابة العلم، (431/1 - 505).

6 الفسوي: المعرفة والتاريخ ج1: 644- 645، وينظر تقدمة الجرح والتعديل ص 21.

7 البخاري، كتاب العلم، (31/1)

8 الفسوي: المعرفة والتاريخ ، (443/1)، وينظر التمهيد، (80/1)

9 الفسوي: المعرفة والتاريخ، (645/1)

يقيم معه في عاصمة الخلافة، وكانت كتبه إلى الآفاق لأجل الاستعانة بها فقط، وكان للزهري في هذه القضية فضل السبق إلى التدوين وفضل التفرد بإنجازه، ولهذا قال إبراهيم بن سعد: "إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب"[1]، ومثله قال مالك وقد تقدم، وكان الزهري يقول: "لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني"[2].

وتفيد الروايات أن هذه المدونات انتشرت في البلاد الإسلامية انتشاراً واسعاً وتداولها طلبة العلم كما أن كثيرا من هذه المدونات بقيت في دار الخلافة بعد وفاة الزهري في خلافة هشام ويزيد من بعده، فكان ينتفع بها طلاب العلم ويروون منها، ويذكر علي بن المديني فيمن روى منها الوليد بن محمد الموقري[3].

واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن حملت من دار الخلافة عند مقتل الوليد بن يزيد سنة 126هـ ولا يعلم مصيرها بعد ذلك. أخرج ابن سعد عن معمر قال: "كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد بن يزيد فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه، يقول: من علم الزهري"[4].

وأما من الناحية المنهجية والنقدية - وهما أهم ما ينبغي الوقوف عنده في هذه القضية - فقد توافر في هذا التدوين أمران اثنان هما الشمول والتوثيق.

1. الشمول: ويتثمل في:

عدم الاقتصار على بعض القضايا والأحكام فقط كما في الصحف التي دونها الصحابة المذكورة سابقا

عدم الاقتصار على أحاديث الأحكام فقط - كما كان شائعا في عصر الزهر - بل شملت كل الأبواب، ويؤكد هذا ما رواه الخطيب البغدادي وابن عبد البر في جامعيهما عن أبي الزناد قال: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهري يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس"[5].

عدم الاقتصار على المرفوع: ويدل عليه أيضا الرواية عن صالح بن كيسان قال: "اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم فقلنا نكتب السنن فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه

---

1 الفسوي: المعرفة والتاريخ، (633/1).

2 الرسالة المستطرفة، ص 4.

3 الجرح والتعديل، (15/9).

4 الفسوي: المعرفة والتاريخ، (638/1) ، أبو نعيم الحلية، (361/3).

5 الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 188)، وابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله، (88/1).

سنة فقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب، ولم أكتب، فأنجح، وضيعت"[1].

2. التوثيق: تعيين الزهري - وهو بهذه المنزلة - على رأس القائمين بتدوين السنة كافيا بأن يجعلها تخضع لمقاييس محدودة مضبوطة منع معها تسرب الموضوع إليها، ويؤكد هذه الحقيقة قول الزهري وهو يشرح البواعث على قيامه بالتدوين: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أَذِنْتُ في كتابته"[2].

ومن أسباب التوسع في التدوين في هذا العصر[3]:

انتشار الروايات وطول الأسانيد وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم

موت كثير من حفاظ السنة من الصحابة والتابعين، فخيف أن يذهب بذهابهم كثير من السنة

ضعف ملكة الحفظ، مع انتشار الكتابة بين الناس

فشو الكذب مع ظهور البدع والأهواء.

تنبيه: مرحلة التدوين هي أقصر المراحل، وقد تمَّ في وقت قياسي، لأن عمر بن عبد العزيز (101هـ) هو الذي كان الآمر للزهري (124هـ) به، ولم تستغرق خلافته أكثر من سنتين (99 -101هـ)، وما مات حتى أكمل الزهريُّ مهمته، بينما استغرقت الكتابة قرنا كاملا، أما التصنيف فاستغرق أضعاف ذلك.

1 ابن سعد: الطبقات الكبرى (2/ 388-389)، الفسوي، (637/1)، ومصنف عبدالرزاق، (258/11)، وتاريخ أبي زرعة، (412/1)

2 الخطيب: تقييد العلم: 107-108.

3 تدوين السنة، الزهراني، ص83.

المحاضرة الرابعة: تدوين الحديث وعلومه. 2 .(التصنيف)

3. مرحلة التصنيف: ومعنى التصنيف[1]: هو ترتيب ما دُون في فصول محددة وأبواب مميزة [2].

ويظهر من الدلالة اللغوية لهذه الكلمة أن الفارق بينها وبين التدوين لا يرجع إلى القلة والكثرة كما هو الحال بين كلمتي الكتابة والتدوين، وإنما يتمثل في معنى آخر لابد أن يتضمنه التصنيف وهو: **الترتيب والتمييز والتبويب**، فقد جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي: "الصَّنف والصِّنف: النوع والضَّرْب. جمع "أصناف وصنوف "، ثم قال: صَنَّفه تصنيفا جعله أصنافا، وميز بعضها عن بعض "، وقال المناوي في التعاريف: "الصنف الطائفة من كل شيء أو النوع يقال: صَنَّفَ متاعه جعله أصنافا، ومنه تصنيف الكتب" [3].[4] .

وبدأت هذه المرحلة مع تلامذة الإمام الزهري وطبقتهم رحمهم الله جميعا.

ويمكن أن نقسم هذه المرحلة .باعتبار الخصائص المنهجية .إلى ثلاثة أطوار:

القرن الثاني: بعد انقضاء طور التدوين جاء عصر التصنيف، فصنف في الحديث جماعة من أهل العلم، وأغلبهم من تلامذة الزهري، واختلف في أيهم الأسبق، قال الترمذي رحمه الله في العلل: "وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من **التصنيف ما لم يسبقوا** إليه منهم هشام بن حسان[147هـ]، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج [150هـ]، وسعيد بن أبي عروبة [156هـ]، ومالك بن أنس[179هـ]، وحماد بن سلمة [167هـ]، وعبد الله بن المبارك [181هـ]، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة [183هـ]، ووكيع بن الجراح [197هـ]، وعبدالرحمن بن مهدي [198هـ]، وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا، فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله **لما** نفع الله المسلمين به **فهم القدوة فيما صنفوا**"[5].

ويظهر من هذا أن التصنيف في السنة على هذا النحو من الترتيب والتبويب كان على غير المسانيد وإنما على الأبواب الفقهية، كما كان يضم الموقوف والمقطوع إلى جانب المرفوع، وكان منهم من يضمن الكتاب

---

1 التصنيف في اللغة: جعل الأشياء أصنافا وتمييز بعضها عن بعض. لسان العرب، (198/9).

2 الغوري، السنة النبوية حجيتها وتدوينها، ص 68.

3 التعاريف ، (463/1).

4 ينظر: تدوين السنة، بنكيران، ص4

5 العلل ص 738.

اختياراته وآراءه كالإمام مالك رحمه الله[1].

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذا المنحى المنهجي من التصنيف هو: التأسيس الفقهي والأصولي وما اقتضاه ذلك من تركيز الجهود لمزيد من الجمع لما تفرق من السنة النبوية وترتيبه على أبواب الفقه والتعقيب عليه بالرأي الفقهي أحيانا.

وكما لم يكن من شرط هذه الكتب الاقتصار على المرفوع وحده حيث أوردت إلى جانبه الموقوف والمقطوع - كما تقدم - فإنها لم تقتصر كذلك على الصحيح المتصل، فاستطردت إلى المراسيل والمنقطعات والبلاغات.

القرن الثالث: يعدُّ هذا القرن أهم فترة في تاريخ السنة النبوية على الإطلاق سواء من حيث تدوين المتون أو من حيث نضج القواعد النقدية واكتمالها ونضج ما يرتبط بها من الدراسات والأبحاث في علم الرجال وعلم العلل وفقه الحديث والعلوم المتعلقة بذلك وقضية الإسناد، ولذلك استحق أن يسمى عند الدارسين **بالعصر الذهبي للسنة.**

حيث توالت المصنفات وعمت كل البلاد الإسلامية، وبلغت في الكثرة والتنوع مدى بعيدا، ويمكن أن نذكر من هؤلاء المصنفين: أسد بن موسى الأموي (ت212هـ)، وعبد الله بن الزبير الحميدي (ت219هـ) وسعيد بن منصور (ت227هـ)، ونعيم بن حماد الخزاعي (ت228هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ)، وعلي بن المديني (ت234هـ)، وأبا خيثمة زهير بن حرب (ت234هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت238هـ)، وخليفة بن خياط (ت240هـ)، وأحمد بن حنبل (ت241هـ)، وعبد بن حميد (ت249هـ)، وإسحاق بن منصور (ت251هـ)، ومحمد بن هشام السدوسي (ت251هـ)، وعبد الله بن عبدالرحمن الدارمي (ت255هـ) ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ومسلم بن الحجاج القشيري (ت261هـ) ومحمد بن يزيد ابن ماجه (ت273هـ)، وأبا داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، وأبا عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، وأبا عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ).

وقد **اتجه المصنفون في مطلع هذا القرن إلى تأليف "المسانيد"** وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة أو على

القبائل أو السابقة في الإسلام أو الشرافة النسبية أو غير ذلك[2].

---

1 ينظر: تدوين السنة، بنكيران، ص18.

2 الرسالة المستطرفة ص 46.

ومع أن المسانيد تعد تطوراً في التأليف الحديثي ونضجاً على المستوى المنهجي والنقدي معا، فإنها لم تكن – على رغم من ذلك- تقتصر على الصحيح فقط، وإنما تورد بعضا من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الصحة.

ثم تطور التصنيف **فاتجهوا إلى تجريد الصحيح و إفراده بالتأليف**، وكان أول من فتح الباب في هذا المجال هو الإمام البخاري الذي أخبر عن هذا المعطى الأخير بقوله: "كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: "لو جمعتم كتابا مختصراً لسنن النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب"[1]، وقد جعل اسمه: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" ثم حذا حذوه في دقة الشرط في التصحيح تلميذه وخريجه الإمام مسلم ابن الحجاج (ت261ه) في كتابه: "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ".

وفي هذا القرن أيضا **ألَّف الأئمة الأربعة سننهم المشهورة** وهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275ه) وأبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي (ت279ه) وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303ه) ومحمد بن يزيد المشهور بابن ماجه (ت273ه).

وإلى هذا المعنى يشير الخطابي بقوله: "وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآدابا فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها، على حسب ما اتفق لأبي داود"[2].

ولكل كتاب من هذه السنن ميزة: فأبو داود عني بمشاهير السنن (والفخر أنها مشاهير)، الترمذي بالحكم على المرويات وبيان ما عليه العمل، أما سنن النسائي فهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا"[3]، ولذلك أطلق عليه اسم الصحة كل من أبي علي النيسابوري وأبي أحمد بن عدي وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحاكم وابن منده وعبد الغني بن سعيد الأزدي وأبي يعلى الخليلي وأبي علي بن السكن وأبي بكر الخطيب وغيرهم [4]. مع حظ كثير من بيان العلل.

---

1 تاريخ بغداد، (8/2)، وتهذيب الأسماء واللغات، (74/1)، سير أعلام النبلاء، (401/12)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (2/ 7)، تهذيب التهذيب، (9/ 49).

2 معالم السنن، (11/1).

3 ينظر: النكت لابن حجر ص 75.

4 ينظر مقدمة الحافظ السيوطي لشرحه على النسائي المسمى زهر الربى على المجتبى، (5/1).

وهذا النوع من المصنفات هو ما جعل القرن الثالث الهجري عصر النضج والرسوخ في نظر كل الدارسين والقرن الذهبي للسنة النبوية بامتياز تقديرا لما تفرد به من خصائص لخصها الدكتور فاروق حمادة في أربع، هي:

- نضج القواعد التأصيلية والتزامها وكتابتها وتدوينها (والتي سميت من بعد بمصطلح الحديث)
- جمع النصوص النبوية مفردة عن غيرها (بعد أن كانت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين)
- ضبط الرجال وتراجمهم ومعرفة الأسانيد وعللها
- العناية بالجانب اللغوي في الحديث[1].

القرن الرابع: أما القرن الرابع فكان امتدادا للذي قبله، وقد عمل المصنفون في هذا القرن في الغالب الأعم على **إتمام الصرح الذي شيده أئمة القرن الثالث وإكماله**، فجاءت كتب هؤلاء مرتبطة بمؤلفات ذلك القرن جزئيا أو كليا. ومن **مشاريعهم في هذا القرن** نذكر:

1- استكمال جمع الصحيح: ومن أشهر المصنفين في إطار هذا الاتجاه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ)، وأبو علي سعيد ابن عثمان بن سعيد بن السكن (ت353هـ) وأبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، فهؤلاء جميعا صنفوا في الصحيح المجرد، مع تساهل في بعضها.

2- الاستخراج على كتب السنة: والمستخرج عند المحدثين هو كما عرفه الكتاني رحمه الله أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده. وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر مِنْ علو أو زيادة مهمة. وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[2]. فاستخرج أبو بكر الإسماعيلي (ت371هـ) على صحيح البخاري، واستخرج أبو عوانة الإسفراييني (ت316هـ) على صحيح مسلم، ومنهم من استخرج عليهما معا.

3- الاستدراك على الصحيح: واختار أبو الحسن الدارقطني (ت385هـ) وأبو عبد الله الحاكم (ت405هـ) استدراك ما فات الشيخان من الحديث الذي على شرطهما، وقد سمى الدارقطني كتابه "الإلزامات" وهو

---

1 فاروق حمادة: تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها من ص 19 إلى 26 وقد قسم حفظه الله المراحل التي مرت فيها السنة النبوية إلى ثمان مراحل.

2 الرسالة المستطرفة: ص 24.

صغير الحجم، لكونه أول محاولة في هذا المجال، في حين كان مصنف الحاكم المسمى بالمستدرك كبيرا، ودالاً على ضخامة الجهد المبذول فيه.

4 – المعاجم: وعرف هذا القرن نوعاً جديداً من المصنفات هي المعاجم، وهي الكتب التي تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء[1]. **وأشهرها معاجم الطبراني الثلاثة**: الكبير وهو أكبر معاجم الدنيا على ما قال ابن دحية، والأوسط وكان يقول فيه: هذا الكتاب روحي لأنه تعب فيه، ثم الصغير.

ولقد كان تصنيف متون السنة النبوية يسير جنبا إلى جنب مع التأليف في قواعد علم المصطلح الحديثي والجرح والتعديل، فلابن حبان كتاب "المجروحين من المحدثين" ويحتوي على مقدمة نفيسة في علم المصطلح، وله أيضا "كتاب الثقات"، ولابن عدي أبي أحمد الجرجاني (ت365هـ) كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال"، وهو من أهم الكتب في هذا المجال، وللحاكم كتاب معرفة علوم الحديث وقبله وضع الرامهرمزي (ت360هـ)كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" الذي يعد أول كتاب وضع في علم أصول الحديث.

ومن هنا ندخل إلى التصنيف علوم الحديث

1 ينظر الرسالة المستطرفة ص 101.

المحاضرة الخامسة: التصنيف في علم الحديث

ترجع البدايات الأولى للتصنيف في هذا العلم إلى القرن الثالث الهجري من خلال الرسالة للشافعي (204هـ)[1]، ومقدمة صحيح مسلم (261هـ) وكتاب التمييز له أيضا، والعلل الصغير للترمذي (297هـ)، ورسالة أبي داود (275هـ) إلى أهل مكة، مع التنبيه على أن هذه الكتب غير مستوعبة لمسائل علوم الحديث، وإنما تطرقت لبعضها، ثم في القرنين الرابع والخامس وما بعدهما[2] ظهرت المؤلفات المفردة لقواعد هذه العلوم كالآتي:

1. أول من ألف فيه أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت360هـ) واسم كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) لكنه لم يستوعب[3]، لأنه هو أول من جمع هذا العلم.

2. ثم جاء بعده الحاكم أبو عبد الله النيسابوري محمد بن عبد الله (ت 405 هـ) واسم كتابه (معرفة علوم الحديث)، لكنه لم يهذب ولم يرتب (كما نبه ابن حجر في النزهة، 38)، ذكر فيه 52 نوعا[4]، وقد لخصه **الشيخ طاهر** الجزائري (ت1338هـ) في كتابه توجيه النظر إلى أصول الأثر.

3. ثم الحافظ الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (463 هـ) فصنف في قوانين الرواية كتابه (الكفاية في علم الرواية) [5]، وفي آدابها كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وله كتب مفردة في أكثر فنون هذا العلم، قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

---

1 كتاب الرسالة للإمام الشافعي أول كتاب تطرق لعلوم الحديث إلى جانب أصول الفقه، ولهذا لم يكن الكتاب مفرداً في علوم الحديث، كما أنه لم يشرح من مسائل علوم الحديث إلا بعضها.

2 تطور دراسات السنة، ص 43.

3 كما نبه ابن حجر في النزهة، 38، تحقيق عتر. قال عتر: بل أخل بأصول مهمة كثيرة من علوم الحديث.

4 وضع عليه أبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ) مستخرجاً، نسجه على منواله

5 ولم يؤلف في المصطلح أجمع منه، ولكنه لم يقتصر فيه على الأخذ من المحدثين أهل الشأن، بل شَانَهُ بأقوال غيرهم ممن لا يحسن هذا الفن ولا يعرفه، كالفقهاء، والأصوليين، والمتكلمة. والخطيب في كتبه الأخرى يخالف ما قرره في «الكفاية».

4. ثم القاضي عياض بن موسى اليحصبي (544 ه) فصنف (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع).

5. ثم أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي (وقيل الميانشي) (581 ه) جمع جزءا سماه (ما لا يسع المحدث جهله)[1].

6. ثم جاء الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643 ه) فصنف كتابه (معرفة أنواع علم الحديث) المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح)، جمع فيه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب وغيره، حيث ذكر فيه 65نوعا، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، وقد اعتنى به أهل العلم تدريسا واختصارا وشرحا ونظما ومعارضة وانتصارا.

التنكيت على المقدمة[2]: نكت على مقدمة ابن الصلاح كل من:

بدر الدين الزركشي (794ه): النكت على مقدمة ابن الصلاح.

الزين العراقي (806ه): التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح.

الحافظ ابن حجر (852ه): الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح

اختصارات المقدمة: أشهرها اختصارات كل من:

- الإمام النووي (676ه) في كتابه الإرشاد (إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق) ثم اختصره في (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)[3].

- أبو الفداء اسماعيل بن كثير (474ه) في كتابه (اختصار علوم الحديث) الذي شرحه أحمد محمد شاكر وسماه (الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث)[4].

---

1 رسالة صغيرة في نحو سبع صفحات، فيها نبذ عن الصحيح والحسن وبعض أنواع الحديث، لكنها محشوة بما لا طائل منه مما يسع كل محدث جهله، عتر، تحقيق النزهة، ص39.

2 النكتة: مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان فكر. التعريفات (ص316)، والكليات (ص907).

3 كتاب التقريب للنووي: شرحه السيوطي (911ه) بكتاب (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي)، وعليه شروح أخرى.

4 هل الباعث الحثيث هو شرح (أحمد شاكر) أم هو الأصل (لابن كثير)؟ الراجح أن تسمية الباعث الحثيث ليست لابن كثير؛ إذ لو كانت له؛ لتوارد عليها المؤرخون وذكروها في ترجمتهم له، أو عند عدِّهم تواليفه، ولا توجد نسخة خطية تحمل اسم الباعث الحثيث لابن كثير كما ذكر الشيخ أحمد معبد عبد الكريم، وإنما وقع اللبس في التسمية لما طبع الكتاب أول مرة من طرف الشيخ محمد

- الحافظ البلقيني (805هـ): اختصر المقدمة.مع التهذيب والزيادات.في (محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح).

- بدر الدين بن جماعة (733 هـ) بكتابه (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) [1].

نظم المقدمة: ومن أشهر من نظمها نذكر:

-ألفية العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين: المسماة (التبصرة والتذكرة) نظم فيها مقدمة ابن الصلاح، وزاد عليها، وهذا النظم عليه شروح[2] أشهرها: شرح السخاوي (902هـ) في (فتح المغيث في شرح ألفية الحديث) وهو أوفى شروحها وأفضلها.

- ألفية السيوطي: المسماة (نظم الدرر في علم الأثر) في نظم المقدمة، وهذا النظم عليه شروح[3] أيضا أشهرها: شرح السيوطي نفسه في كتابه (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) ولم يتم.

عبد الرزاق حمزة باسم (الباعث الحثيث)، ولعله اعتمد على ما وجده في: أبجد العلوم، لصديق حسن خان، ص 617، دار ابن حزم، حيث سماه الباعث الحثيث... والله أعلم.

1 شرحه سبطه عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة (819هـ) وسماه (المنهج السوي في شرح المنهل الروي).

2 شرح الناظم نفسه، وله شرحان، شرح مطول، ومختصر، طبع باسم (فتح المغيث في شرح ألفية الحديث)، وعلى شرحه هذا حاشية لبرهان الدين عمر بن إبراهيم البقاعي (885هـ) وبلغ بها النصف وتسمى (النكت الوفية بما في شرح الألفية) وحاشية لقاسم بن قطلوبغا (879هـ)

وشرحها زكريا الأنصاري (928هـ) واسمه (فتح الباقي بشرح ألفية العراقي) وعلى شرحه حاشية لعلي بن أحمد العدوي (1189هـ) في مجلد.

وشرحها السيوطي في (قطر الدرر)، وشرحها قطب الدين الخضيري (894هـ) (صعود المراقي شرح ألفية العراقي) وشرحها زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العيني (983هـ) وشرحها إبراهيم بن محمد الحلبي (955هـ)، وإسماعيل بن جماعة (861هـ)

3 ممن شرحها محمد محفوظ التمرسي واسمه (منهج ذوي النظر بشرح منظومة علم الأثر) وفيه أوهام وأغلاط وللشيخ أحمد محمد شاكر حاشية على هذه الألفية، وشرحها من المعاصرين: محمد بن علي بن آدم الأثيوبي المولوي في (إسعاف الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر)، وعلها شرح للشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

ومن الكتب المختصرة في هذا الفن[1]:

7. الاقتراح لبيان الاصطلاح لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد (ت702هـ).

8. الموقظة لشمس الدين الذهبي محمد بن أحمد (ت848هـ)، اختصر فيها (الاقتراح).

9. ومن أنفع الكتب المختصرة (نخبة الفكر في مصطلح علم الأثر) للحافظ ابن حجر العسقلاني، وعليها شروح كثيرة أيضا[2]، أفضلها شرح المصنف نفسه في (نزهة النظر) وعلى شرحه حاشية للقاني (ت1041هـ) تسمى (قضاء الوطر من نزهة النظر)، وحاشية لابن قطلوبغا، وكذلك نظم النخبة عدد من الأئمة[3].

---

1 ولأبي الخير محمد بن محمد الجزري ت (833هـ) مقدمة في علوم الحديث وله أيضا (تذكرة العلماء في أصول الحديث)،

(الخلاصة في معرفة الحديث) لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت743هـ)

(المختصر) المنسوب إلى الشريف الجرجاني(ت816هـ) وعليه شرح جيد لمحمد عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ) سمي (ظفر الأماني شرح خلاصة الجرجاني)

وليوسف بن عبد الهادي الدمشقي (909هـ) مختصرا سماه (بلغة الحثيث في علوم الأحاديث).

وكتاب (المختصر في مصطلح أهل الأثر) وشرحه المسمى (خلاصة الفكر في شرح المختص) كلاهما لعبد الله بن محمد الشنشوري الفرضي (ت999هـ)

2 ومنها شرح لولد المصنف كمال الدين محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني واسمه (نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر)، وشرح لكمال الدين الشمني محمد بن حسن المالكي (ت821هـ) وشرح على شرح المصنف لعلي بن سلطان القاري (ت1014هـ)سماه (مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر)، وحاشية للعلامة ابن الصائر (ت1066هـ) وشرح لمحمد بن أكرم بن عبد الرحمن المكي سماه (إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر) وشرح شرح المصنف لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) إسمه (اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر)وشرح لمحمد صادق بن عبد الهادي السندي (1138هـ)يسمى (بهجة النظر بشرح نخبة الفكر) وعلى شرح المصنف حاشية عبد الله بن الحسين السمين العدوي تسمى (لقط الدرر) ولكمال الدين محمد بن محمد بن أبي شرف المقدسي حاشية على النخبة وشرحها

3 منهم كمال الدين الشمني وشرح ولده هذا النظم وهو أحمد بن محمد الشمني (ت872هـ) وسماه (عالي الرتبة في شرح نظم النخبة) ونظمها شيخ الإسلام محمد رضي الدين أبو الفضل الغزي (ت935هـ) وسماه (سلك الدرر في مصطلح أهل الأثر ونظم نخبة الفكر) لابن حجر، ونظمها أبو حامد سيدي العربي ابن أبي المحاسن الفاسي (1052هـ) وسماه (عقد الدرر في نظم نخبة الفكر) ونظمها شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفي (ت893هـ) ونظمها الصنعاني (ت1182هـ) في يوم واحد وهو أكثر من 200 بيت نظما يسمى (قصب السكر) وهو مطبوع مع شرحه (ثج المطر) ونظمها الشيخ محمد بن أحمد بن سيد أحمد بن زاروق الكنتي في يومين وعدد أبياتها حوالي 150 بيتا واسمه (عقد الدرر في نظم نخبة الفكر)

10. ومن الكتب الجامعة المحررة: (كتاب تنقيح الأنظار) لمحمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير (840هـ) وشرحه للأمير الصنعاني (ت1182هـ) ويسمى (توضيح الأفكار) وفيه تحريرات نافعة، ومسائل أصولية واستطرادات ومذاهب علماء الزيدية.

11. ومن المنظومات البسيطة جد التي تصلح للمبتدئين: المنظومة البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي (1080هـ)، والقصيدة الغرامية لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي (699هـ)، وعليهما شروح كثيرة. ومنظومة الحديث للفيروزابادي.

التدرج في علم المصطلح:

تعلم مصطلح الحديث يكون على ثلاثة مراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى(الكتب الصغيرة):

1. البيقونية: وهي منظومة صغيرة لا تشتمل على كل مباحث المصطلح، وتقرأ البيقونية مع شرح العلامة الزرقاني وحاشية الأجهوري عليه، أو حاشية الدمياطي وغيرهما، وللمعاصرين شروح كثيرة على البيقونية
2. نخبة الفكر: مع شرحها نزهة النظر كلاهما لابن حجر، أو يحفظ الطالب بدلا عن النخبة منظومة قصب السكر نظم نخبة الفكر للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، وهو أفضل من نظم النخبة (200 بيتا)، مع شرحها إسبال المطر شرح قصب السكر للصنعاني، فإنه مهم.

المرحلة الثانية (الكتب المتوسطة):

1. كتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل)، وهو اختصار لمقدمة ابن الصلاح وفيه زيادات عليه، مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر. وللمعاصرين شروح كثيرة على (اختصار الحديث)
2. الموقظة للذهبي شمس الدين، ويقال أنها اختصار للاقتراح لابن دقيق العيد

المرحلة الثالثة (المطولات):

1. مقدمة ابن الصلاح، وهو أشهر كتب الاصطلاح، مع النكت التي سبقت الإشارة إليها.
2. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي،
3. فتح المغيث للحافظ السخاوي شرح ألفية العراقي في الحديث
4. ثم يقرأ كتب الخطيب البغدادي وأهمها الكفاية

أهم الدراسات المعاصرة في علوم الحديث

تحرير علوم الحديث، يوسف الجديع

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة.

منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر.

علوم الحديث ومصطلحه. صبحي الصالح

أصول الحديث - علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب

المنهج الحديث في مصطلح الحديث. محمود الطحان

قواعد التحديث جمال الدين القاسمي

المنهج الحديث في مصطلح الحديث، مصطفى القمودي

المنهج الحديث في علوم الحديث. الشيخ محمد السماحي

محاضرات في علوم الحديث، ماهر ياسين الفحل

المنهاج الحديث في علوم الحديث.، الدكتور شرف القضاة (مطبوعة للطلبة)

علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد. حمزة المليباري

المدخل إلى دراسة علوم الحديث. سيد عبد الماجد الغوري

الميسر في علم مصطلح الحديث. سيد عبد الماجد الغوري

محاضرات في علوم الحديث. عمر الفرماوي

السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. مقبل الوادعي

تحرير علوم الحديث لعمرو عبد المنعم سليم

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. أحمد شاكر

معجم المصطلحات الحديثية. سيد الغوري

لسان المحدثين. محمد خلف سلامة

المنهج المقترح لفهم المصطلح. الشريف حاتم العوني

المنهج الحديث في تسهيل علوم الحديث. نايف بقاعي

الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث، عبد القادر سليماني، دار الإمام مالك، ط1، 2013.

مذكرة في علوم الحديث، آسيا عمور، جامعة الأمير عبد القادر، 2019-2020م.

المحاضرة السادسة: تقسيم السنة عند الأصوليين والفقهاء

1. تقسيم السنة باعتبار هيئة صدورها

تقسم السنة بهذا الاعتبار إلى قولية وفعلية وتقريرية (ويلحق بها مسائل: كالترك، والهم والعزم، وسهوه ﷺ وخطئه) على النحول التالي:

- **السنة القولية**: وهي كلام النبي ﷺ من لفظه، مثل: حديث (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)، وحديث (الدين النصيحة)، وحديث (بني الإسلام على خمس)

- **السنة الفعلية**: هي ما نقل إلينا من أفعال النبي ﷺ في كل أحواله[1]، ومن أمثلة ذلك:

- حديث عائشة رضي الله عنها: (كان يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم) ، حديث حذيفة رضي الله عنه قال: (كان النبي ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك) [2].

- **السنة التقريرية**: وهي أن يحدث أمر أو يقال قول في حضرته ﷺ ومشاهدته، أو في غيبته ثم ينقل إليه ﷺ فيقره النبيﷺ إما بالسكوت وعدم الإنكار أو بالموافقة والاستحسان[3]، ومن ذلك:

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال :قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم، لا نصلي حتى نأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحدًا منهم.

---

1 يقول ابن العاقولي (797هـ) في كتابه الرصف لما روي عن النبي ﷺ من الفعل والوصف (18/1): أما الأفعال فلم نر من اعتنى بجمعها مفصلة قبل كتابنا هذا.

2 صحيح مسلم.

3 توثق هذه التعريفات: من كتب أصول الفقه، كأصول الفقه لعبد الوهاب خلاف.

نبه الشيخ أبو غدة رحمه الله على خطأ من قال بأن السنة التقريرية هي ما سكت عنه النبي ﷺ سكوتا، فإذا أفصح أو أبان إقرارَه عليه بالقول أو بالفعل لم يبق من السنة التقريرية بل صار من السنة القولية أو الفعلية، ووصف هذا القول رحمه الله بأنه خطأ في العلم وكبوة في الفهم، وبين أن عماد الإقرار هو الرضا والموافقة على ما صدر من غيره بالسكوت منه، أو بالثناء والاستبشار، أما الإنشاء فهو غيره، وهو أن يبتدئ الرسول ﷺ بيان الشيء من تلقاء نفسه، فيصرح بجوازه أو يشير إليه. ينظر: أبو غدة، التتمة الأولى في بيان السنة التقريرية، في تعليقه على الموقظة، ص 97-102.

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيدًا طيباً، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولوم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد (أصبت السنة)، وقال للآخر: (لك الأجر مرتين) [1].

فائدة: قال السبكي :تنبيه: التقرير فعل، غير أنه مرجوح بالنسبة إلى الفعل المستقل. فالمراتب ثلاث: قول، ثم فعل غير تقرير، ثم تقرير، وإنما لم يذكر الأصوليون التقرير في مسألة تعارض الأقوال والأفعال لدخوله في الفعل، وفي باب التراجيح عند التمييز بينهما. قالوا: الفعل أرجح من التقرير .اهـ

- كما أن الترك فعل لدى جمهور الأصوليين وألحقوا به السكوت: ومعناه ترك الكلام مع القدرة عليه[2]، فالترك يشمل القول والفعل بخلاف السكوت فإنه يشمل القول فقط.

2 . **تقسيم الأحاديث (السنة) باعتبار التشريع إلى تشريعية وغير تشريعية**[3]

[يستعمل بعض العلماء عبارة (السنة التشريعية وغير التشريعية)، وهذا التقسيم لا يستقيم إذا عرفنا (السنة) بأنها: ما أضيف إلى النبي ﷺ مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي، أو باختصار هي: **كل ما صدر عن النبيﷺ على وجه التشريع**. فالسنة بهذا الاعتبار كلها تشريعية بخلاف (الحديث) فإنه أعم]

فـ (الأوْلى أن نقول إن تصرفاته ﷺ تنقسم إلى تشريعية وغير تشريعية، بينما سنته كلها تشريعية بحكم التعريف الذي اعتمدناه، وهو الأكثر انسجاما مع كلام علماء أصول الفقه وأصول الحديث عبر القرون) العثماني، السنة غير التشريعية عند الإمام مالك بن أنس. سعد الدين العثماني.

والصحيح أن التمييز بين ما هو للتشريع وما ليس للتشريع من المرويات عن النبي ﷺ متواتر عن الصحابة والتابعين وكثير من الأئمة المعتبَرين[4]، ومن ذلك:

1 سنن أبي داود.

2 الترك في التشريع والتكليف، أبو سليمان، (ص135)

3 العثماني، السنة غير التشريعية عند الإمام مالك بن أنس. إلا ما كان بين عارضتين.

4 العثماني، السنة غير التشريعية

- قول عائشة أم المؤمنين: نزول الأبطح ليس بسنة، إنما نزله رسوله الله ﷺ لأنه كان أسمح لخروجه إذا خرج[1] ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ليس التحصيب بشيء، إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ [2] .

بينما روى نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سُنّة[3]، ولذلك قال ابن قيم الجوزية: "وقد اختلف السلف في التحصيب[4]: هل هو سنة، أو منزل اتفاق؟[5].

فهذا فعلٌ فعَلَه رسول الله ﷺ فقالت عنه عائشة ليس بسنة، وقال آخرون هو سنة، وهذا معناه أنهم متفقون على أن تصرفاته ﷺ تنقسم إلى ما هو سنة وتشريع للمسلمين، وما ليس بسنة ولا تشريع، وإنما اختلفوا في تصرفات معيّنة هل تُلحق بالنوع الأول أو بالنوع الثاني. وهذا كثير في كلام أهل العلم.

- [قال الطاهر بن عاشور: ولذلك كانوا إذا لم يعلموا مراد الرسول من أمره ربما سألوه: أهو أمر تشريع أم هو الرأي والنظر، كما قال له الحُباب بن المنذر يوم بدر حين نزل جيش المسلمين: أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نجتازه أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل الرأي والحرب والمكيدة. الحديث. (الخبر مشهور في السير)

- ولمّا كلّم بريرة في أن تراجع زوجها مُغيثاً بعد أن عَتَقَتْ، قالت له: أتأمرُ يا رسول الله أم تشفع، قال: بل أشفع، قالت: لا أبقى معه] [وفي هذا الحديث يحكي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا يقال له: مغيث، ويصف حاله بعد فراقها له كأنه ينظر إليه يطوف خلفها ويتتبعها في الطرقات، يبكي، ودموعه تسيل على لحيته، يترضاها لتختاره وترجع له. فقال النبي ﷺ لعمه العباس رضي الله عنه: «يا عباس، ألا تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثا«! [6]]

---

1 صحيح مسلم

2 صحيح البخاري

3 صحيح مسلم

4 التحصيب: النزول بالمُحَصَّب، وهو الأبطح، وهو واد متسع بين مكة ومنى بين الجبلين إلى المقابر؛ سمي به لاجتماع الحصباء فيه بحمل السيل إليه، ويسمى الآن الجعفرية، وهي تابعة لمنطقة الجميزة، وقد نزله النبي ﷺ يوم النفر الآخر من منى.

5 زاد المعاد في هدي خير العباد، (3/ 294)

6 صحيح البخاري

- وروى مسلم عن أنس، أن النبي ﷺ مر بقوم يلقحون، فقال: «لو لم تفعلوا لصلح» قال: فخرج شيصا، فمر بهم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: قلت كذا وكذا، قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم. وفي رواية: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر".

ومن المعروف أن الإمام مالك كان يروي أحاديث ويدوّنها، لكنه لا يعمل بها ويفتي بخلافها، وليس هذا خاصا بمالك، بل إن كثيرا من الأئمة قد يتركون العمل ببعض الأحاديث لأسباب ومرجحات ذكروها.

إذن فتلك الأحاديث -التي لم يأخذ بها مالك- لا يكذب بها ولكنه لا يعمل بها، أي أنها صحيحة لكنها ليست تشريعية [لأن العمل المدني ليس عليها، أو لأنها مخالفة لأصول تشريعية أخرى]

ومن طرائف ما يروى عن مالك بن أنس أنه سأله رجل: لمَ رويت حديث "البَيِّعان بالخيار" في الموطأ ولم تعمل به؟ فقال مالك: ليعلم الجاهل مثلك أني على عِلْمٍ تركتُه! وقال له آخر: يا أبا عبد الله، هل عرفتَ حديث "البَيِّعان بالخيار"؟ فقال له مالك: نعم، وأنت تلعب مع الصبيان في البقيع! [1].

[والأصل في التصرفات النبوية أنها للتشريع إلا إذا دلت الدلائل على صرفها عن التشريع العام إلى التصرف بالجِبِلَّة، أو بالإمامة، أو أنه تصرف خاص بشخص معين ونحوها من أوجه التصرفات التي ذكرها العلماء] قال الشيخ **الأمين الشنقيطي (1973م)** رحمه الله في: أفعال النبي ﷺ بالنظر إلى الجبلة والتشريع ثلاثة أقسام: الفعل الجبلي المحض، والتشريعي المحض، والمحتمل لهما... ومن فروع هذه المسألة: جلسة الاستراحة في الصلاة، والرجوع من صلاة العيد في طريق أخرى غير التي ذهب فيها إلى صلاة العيد، والضجعة على الشق الأيمن، بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح، ودخول مكة من كَداء - بالفتح والمد - والخروج من كُدى - بالضم والقصر - والنزول بالمُحصَّب بعد النفر من منى، ونحو ذلك. ففي كل هذه المسائل خلاف بين أهل العلم ; لاحتمالها للجبلي والتشريعي" اهـ [2].

1 انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، لشمس الدين الراعي الأندلسي (ت 853هـ)، ص 225.

2 الأمين الشنقيطي، أضواء البيان، (4/ 300).

مثاله مما فعله النبي جبلة لا تشريعا (حديث وليس بسنة):

1. جلسة الاستراحة: وجلسة الاستراحة في الصلاة عند الإمام مالك ليست سنة وليست مستحبة، على الرغم من ورود الحديث الصحيح بذلك. وهي جلسة خفيفة يجلسها المُصلي بعد الفراغ من السجدة الثانية من الركعة الأولى، وبعد الفراغ من السجدة الثانية من الركعة الثالثة، قبل النهوض إلى الركعة الموالية. ومستند ذلك عند مالك أن الرسول ﷺ إنما فعلها لمّا "ثقُلت حركة أعضائه لارتفاع سِنِّه"، فهي تصرف "عادي لا شرعي"[1]، ورجح كثيرون اجتهاد الإمام مالك، منهم ابن قيم الجوزية الذي يقول: "ولا ريب أنه ﷺ فعلها، ولكن هل فعلها على أنها من سُنن الصلاة وهيئاتها كالتجافي وغيره، أو لحاجة لمّا أسنَّ وأخَذَه اللحم؟ وهذا الثاني أظهر[2].

2. الاضطجاع بعد ركعتي الفجر:

وثبت عن عائشة أم المؤمنين أن النبي ﷺ كان إذا صلى ركعتيْ الفجر اضطجع على شقه الأيمن (البخاري)، فذهبت طائفة من العلماء -في مقدمتهم الإمام الشافعي- إلى أن الضجعة بعد ركعتيْ الفجر سُنَّة يُستحب العمل بها، لكن الإمام مالكا وآخرين ذهبوا إلى أن هذه الضجعة إنما كان ﷺ يفعلها للراحة من تعب القيام، فكرهوها ولم يجعلوها سُنة. وروى المالكية عن الإمام مالك قوله: من فعلها راحة فلا بأس بذلك، ومن فعلها سنة وعبادة فلا خير في ذلك[3]، ووافق الحنفية المالكية في هذا المسلك، وهو ما عبر عنه إمام الحنفية في عصره ابن عابدين (ت 1252هـ) بعد عرض أدلة كل طرف، فقال: "وحاصله أن اضطجاعه عليه الصلاة والسلام إنما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع[4]، فالحديث صحيح، لكن القرائن لدى مالك وأبي حنيفة ترجح كونه فعلا جبليا بشريا من الرسول ﷺ، وليس تشريعا عاما.

1 أحمد زروق، شرح متن الرسالة، (227/1)

2 ابن القيم، الصلاة وأحكام تاركها، ص 167

3 المنتقى للباجي،(215/1)

4 رد المحتار على الدر المختار، (20/2)

جهود العلماء في تمييز التصرفات النبوية وبيان أثرها التشريعي:

القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت 684هـ): قسم القرافي التصرفات النبوية من حيث دلالتها التشريعية إلى أربعة مقامات: الرسالة، أو الفتيا، أو القضاء، أو الإمامة[1]. وشرح تأثير ذلك على فهم عدد من النصوص النبوية.... والظاهر أنه أول من استعمل مصطلح (التصرفات).

ولي الله الدهلوي (1176هـ): تعرض الى هذه القضية في كتابه حجة الله البالغة، فبين أن سنة النبي ﷺ تنقسم إلى قسمين: أحدهما ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة... وثانيها ما ليس من تبليغ الرسالة... قال: وفيه قوله ﷺ: إنّما أنا بشرٌ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنّما أنا بشرٌ[2]، وقوله ﷺ في تأبير النخل: "فإنّي إنّما ظننت ظنّا، فلا تؤاخذوني بالظّنّ، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئا، فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزّ وجلّ[3]، ومن هذا النوع الطبّ فما هو مأثور من الوصفات الطبيّة لا يعتبر من السنة التشريعية، لأنّها تستند إلى التجربة، ومنه ما فعله النبيّ ﷺ على سبيل العادة. ومنه ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ، ومنه حكم أو قضاء خاصّ[4].

---

1 قال القرافي رحمه الله: " اعلم أنَّ رسول الله ﷺ هو الإمام الأعظم، والقاضي الأحكم، والمفتي الأعلم؛ فهو ﷺ إمام الأئمة، وقاضي القضاة، وعالم العلماء؛ فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته... غير أنَّ غالب تصرّفه ﷺ بالتبليغ؛ لأنَّ وصف الرسالة غالب عليه، ثم تقع تصرفاته ﷺ. فمنها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجماعاً [كإبلاغ الصلوات، وإقامتها، وإقامة مناسك الحج]. ومنها ما يُجمع النَّاس على أنَّه بالقضاء [كإلزام الناس أداء الديون، وتسليم السلع، وفسخ الأنكحة] ومنها ما يُجمع النَّاس على أنَّه بالإمامة [كإقطاع الأراضي، وإقامة الحدود، وإرسال الجيوش]. ومنها ما يختلف العلماء فيه [كإحياء الموات، والاختصاص بالسلب لمن قتل الحربي]؛ لتردُّده بين رتبتين فصاعداً، فمنهم من يُغلِّب عليه رتبة، ومنهم من يُغَلِّب عليه أخرى. ثم تصرفاته ﷺ بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة؛ فكان ما قاله ﷺ أو فعله على سبيل التبليغ كان ذلك حكماً عاماً على الثقلين إلى يوم القيامة. وكلما تصرف فيه ﷺ بوصف الإمامة، لا يجوز لأحد أن يُقدم عليه إلا بإذن الإمام ... وما تصرف فيه ﷺ بوصف القضاء، لا يجوز لأحد أن يُقدم عليه إلا بحكم حاكم ... ". ثم ختم كلامه فقال: وعلى هذا القانون وهذه الفروق، يتخرج عليك ما يرد من هذا الباب في تصرفاته ﷺ. فتأمل ذلك فهو من الأصول الشرعية. [الفروق الامام القرافي 212/1، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام ص 29].

2 صحيح مسلم

3 صحيح مسلم

4 ولي الله الدهلوي، حجة الله البالغة، (271/1 -282)، وينظر: القرضاوي، السنة مصدرا للمعرفة والحضارة، ص(33-36)

الطاهر ابن عاشور (1973م): فتوسع في تصنيف تصرفاته ﷺ فعدد أحوال[1] رسول الله التي يصدر عنها القول أو الفعل، فأحصى اثني عشر حالًا وهي: التشريع، والفتوى، والقضاء، والإمارة، والهدي، والصلح، والإشارة، والنصيحة، وتكميل النفوس، وتعليم الحقائق العالية، والتأديب، والتجرد عن الإرشاد، ثم فصّل القول في كل حال مستندًا إلى أمثلة من قوله ﷺ أو فعله ومبينًا لهذه الحال[2].

وكان محدِّث مصر الأستاذ **أحمد محمد شاكر (1958م)** قد اقترح -في حديث له عن تقنين الشريعة– إنشاء لجنة فقهية تتكلف بالتقنين، ترأسها لجنة عليا تقوم -من بين ما تقوم به- بدراسة مسائل أصول الفقه. وجعَل من بينها أن "تحقِّق القاعدةَ الجليلة الدقيقة، التي لم يحققها أحد من العلماء المتقدِّمين فيما نعْلم، إلا أن شهاب الدين القرافي أشار إليها إشارة موجزة في الفرق السادس والثلاثين من كتاب الفروق". ثم ذكر قاعدة التمييز بين تصرفاته ﷺ وقال: "وهو بحث أساسي لدرْس الأحاديث والاستدلال بها درْسا صحيحا، فيُفرَّق بين الأحاديث التي لها صفة العموم والتشريع، وبين الأحاديث التي جاءت عن رسول الله تصرُّفاً منه بالإمامة، فليست لها صفة العموم والتشريع، بل المرجع في أمثالها إلى ما يَأمر به الإمام من المصالح العامة، وبين الأحاديث في أقضية جزئية، تصرُّفا منه ﷺ بالقضاء، فيكون الحديث عن قضية بعينها، يُستنبط منه ما يسمى في عصرنا (المبدأ القضائي) [3]، فجعل أحمد محمد شاكر التصرفات بالإمامة وبالقضاء تصرفات غير تشريعية، ما دامت "ليست لها صفة العموم والتشريع".

1 أطلق عليها مصطلح (الأحوال) وليس (التصرفات) كما صنع القرافي.

2 ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تح: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط2، 2001 م، ص 207.

3 أحمد شاكر، حكم الجاهلية، ص 129-130

المحاضرة السابعة: تقسيم الخبر باعتبار قائله[1] (من أسند إليه)

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه إلى أربعة أقسام: القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع

أولا: الحديث القدسي: هو ما أضافه الرسول ﷺ وأسنده إلى ربّه عزّ وجلّ من غير القرآن[2].

أو هو: الحديث المرفوع القولي المسند من النبي إلى الله عز وجل[3].

ويسمى (الحديث الإلهي) و(الحديث الرباني)

فهو حديث لكون الرسول ﷺ هو المعبِّر به عن ربّه عزّ وجلّ، وقدسيّ، لأنّه منسوب إلى القدوس لصدوره عن الله تبارك وتعالى. والحديث القدسيّ ليس من القرآن بالإجماع.

الفرق بينه وبين القرآن الكريم: يفرق بينهما من وجوه كثيرة أهمها: القرآن كلام الله لفظا ومعنى بخلاف القدسي فإنه كلام الله بمعناه، والقرآن متواتر ومتعبد بتلاوته بخلاف القدسي.

صيغ أدائها: أن يقول الراوي قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل، أو يقول الراوي قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى.

أشهر المصنفات فيه: ألّف في هذا النوع من الأحاديث الشريفة كتب كثيرة منها:

- كتاب الأربعين الإلهيّة لأبي الحسن عليّ بن المفضّل المقدسيّ المالكي (611هـ)[4]، حققه محمد بن تركي.

---

1 ينظر: مذكرة في مصطلح الحديث، عبد الحميد قوفي.

2 ابن علان، الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية 389/7

3 تحرير علوم الحديث، ص 37. قال الجديع حفظه الله: ومن المتأخرين من قال في تعريف (القدسي): (ما كان معناه من الله تعالى، ولفظه من النبيﷺ)، وهذا فيما أرى خطأ لا مستند له إلاّ إرادة تمييزه عن القرآن حاصل بالتعريف الذي ذكرته آنفاً، وهو المتفق مع صريح عبارة الرفع النَّبويّ، فإن النبي ﷺ يقول في الحديث القدسي: (قال الله)، وهذا صريح منه ﷺ في نسبة القول والذي هو الألفاظ ذاتها إلى الله، ولم يردنا في شيء من النقل أن النبي ﷺ كان يتصرف في ألفاظ ما يقول فيه: (قال الله عز جل) ممَّا يحدث به عن ربه سوى القرآن. ثم إنه يرد على قولهم: (ومعناه من الله) دخول عموم السنة في ذلك، فإن السنن شرائعُ الله أوحاها إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن، عبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ نفسه، كما قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى * إِنْ هُو إِلاّ وحي يوحى) النجم: 4، 3، فإن جعلنا الحديث القدسي كذلك لم نميزه عن سائر نصوص السنن المنشأة ألفاظها من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وألغينا فائدة التميز الحاصلة من قبل قوله ﷺ في القدسي: (قال الله). تحرير علوم الحديث، (1/ 37).

4 أحاديثه كلها من الصحيحين، أوردها على طريقة المستخرجات.

- مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار لمحمد بن عليّ بن عربيّ الحاتمي (638 ه). ضمّنه الأحاديث القدسيّة المرويّة عن الله تعالى بأسانيده، فجاءت مائة حديث وحديث واحد.

- الاتحافات السنّيّة بالأحاديث القدسيّة، للشيخ زين الدين عبد الرؤوف المناويّ (ت:1031ه) وقد جمع فيه 272 حديثا، ورتبه على حروف المعجم، مطبوع.

- الاتحافات السنية في الأحاديث القدسيّة، للشيخ محمد المدنيّ (ت:1200ه)، جمع فيه 863 حديثا، وهو مرتّب على حروف الهجاء، ختم الكتاب بشرح لمعنى الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن، ويعدّ هذا الكتاب أجمع ما ألّف في هذا الموضوع، وهو مطبوع.

ثانيا: الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف، تصريحاً أو حكمًا. سواء أضافه إليه الصحابيّ أو التابعيّ أو من بعدهما، وسمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبيّ ﷺ.

ولا يشترط أن يكون الإسناد متّصلا، وعلى هذا يدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحو ذلك.

قال ابن حجر (الرفع كما قررناه إنما ينظر فيه إلى المتن دون الإسناد، والله أعلم)[1].

وقد يكون المرفوع قولا أو فعلا أو تقريرا أو وصفا، وقد تقدم في أقسام السنة.

ثالثا: الحديث الموقوف: هو ما يروى عن الصحابيّ قولاً له أو فعلا أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً[2]، ولا يتجاوز به إلى النبيّ ﷺ مما لا قرينة فيه للرفع.

ويستعمل في غير الصحابة مقيّدا، فيقال مثلا: وقفه فلان على سعيد بن المسيّب أو على الزهريّ ونحوه.

وسمي كذلك لأن الراوي وقف بالخبر عند الصحابيّ ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.

- الموقوف في اصطلاح فقهاء خرسان يسمونه الأثر، كما تقدم، قال الإمام النووي: وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، وعند المحدثين كل هذا يسمى أثرا)[3].

---

1 ابن حجر، النكت، (180/1)

2 قال الإمام ابن الصلاح: (ثمّ إنّ منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابيّ فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف غير الموصول). المقدمة (النوع السابع). ص22

3 النووي، التقريب بشرحه التدريب، (184/1)

تعريف الصحابي: اختلفت عبارات العلماء في تحديد من هو الصحابيّ، وذهبوا في ذلك مذاهب شتّى، والذي رجّحه الحافظ ابن حجر أن الصحابي هو: (من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح) [1]، (فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى) [2].

فمن مات مرتدا كعبيد الله بن جحش[3]، وعبد الله بن خَطَل، وقرة بن هبيرة، فليس بصحابي. وأما من ارتد ورجع إلى الإسلام كالأشعث بن قيس وعبد الله بن أبي سرح فصحابة على التحقيق[4].

أنواع الموقوف: للموقوف أنواع ثلاثة:

الموقوف القوليّ: ومثاله: ما رواه البخاريّ بسنده عن عليّ بن أبي طالب رضي الله قال: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبّون أن يكذّب الله ورسوله؟"[5]

الموقوف الفعليّ: ومثاله: ما رواه البخاريّ عن ابن أبي مليكة قال: (أوتر معاوية بعد العشاء بركعة) [6].

الموقوف التقريريّ: ومثاله: أن يفعل التابعيّ فعلا أو يقول قولا بحضرة صحابيّ ولا ينكر عليه.

الموقوف الذي له حكم الرفع:

إذا قال الصحابيّ الذي لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب قولا أو فعل فعلا موقوفا عليه، لكنه مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلّق له ببيان لغة، أو شرح غريب، وذلك كالمواقيت، والمقادير الشرعية، وأحوال الآخرة، وقصص الماضين، فإنه يحكم له بالرفع، فيسمى بالمرفوع حكماً، لأنّ الظاهر فيه النقل عن صاحب الشرع تحسينا للظن بالصحابيّ.

---

1 النزهة، ص111.

2 ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (1/7-9).

3 وأنكر بعضهم ردته، ينظر: تحقيق دعوى ردة عبيد الله بن جحش، محمد بن عبد الله العوشن، مجلة البيان. وغيره.

4 تدريب الراوي، (668/2)

5 صحيح البخاري

6 صحيح البخاري

الموقوف القوليّ الذي له حكم الرفع ومثاله: حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر[1].

الموقوف الفعليّ الذي له حكم الرفع ومثاله: ما رواه ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه (صلى الكسوف عشر ركعات بأربع سجدات) [2].

تنبيه: المحفوظ عن النبي ﷺ أنه صلاها ركعتين في كل ركعة ركوعان وسجودان، وفي مسلم أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع ركوعات وهو وهم كما نص عليه ابن تيمية وغيره، لأن النبي لم يصلها إلا مرة واحدة، والبخاري اقتصر على المحفوظ فقط.

تفريعات تتعلق بالمرفوع حكما:

1- قول الصحابيّ: من السُّنّة كذا، وقوله: أمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا.

فهو من قبيل المرفوع على الصحيح من أقوال أهل العلم، وهو مذهب الجمهور فما حكاه ابن الصلاح في المقدمة والخطيب في الكفاية وغيرهما، **ومن أمثلته:**

- قول أنس رضي الله عنه: (**من السنّة** إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى).

- وقول أنس رضي الله عنه: (**أمِر بلال** أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة).

- وقول أمّ عطيّة رضي الله عنها: (**نهينا** عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا) متفق عليه، ومثل ذلك قول ابن عمر: (**نهينا** عن التكلف).

2- قول الصحابيّ: كنا نرى كذا، أو نفعل كذا، أو نقول كذا. ولها حالتان:

الأولى: إذا أضاف ذلك إلى زمن النبيّ ﷺ، كأن يقول: كنا نفعل كذا في زمن رسول الله ﷺ " ونحو هذا، فهذا له حكم الرفع، وهو الصحيح من أقوال أهل العلم، وهو مذهب الجمهور وقطع به الخطيب

1 البخاري ومسلم

2 مصنف ابن أبي شيبة

البغداديّ والحاكم أبو عبد الله وغيرهما قال ابن الصلاح: (وهو الذي عليه الاعتماد، لأنّ ظاهر ذلك مشعر بأنّ رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة)[1].

مثال: قول عبد الله بن عمر: (كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمن النبيّ ﷺ جميعا) [2].

مثال آخر: قول أنس رضي الله عنه: -كنّا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب، قيل: أكان رسول الله ﷺ صلاهما؟ قال: كان يرانا نصليهما، فلم يأمرنا ولم ينهنا) [3].[4].

الثانية: إذا لم يضف الصحابيّ قوله ذلك إلى زمن النبي ﷺ، فالجمهور على أنه موقوف، قال ابن الصلاح: (إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف) لكن الذي رجحه الحاكم والرازي والآمدي والنووي والعراقي وابن حجر وغيرهم أنه من قبيل المرفوع. قال النووي: وهو قوي من حيث المعنى[5].

مثال ذلك: ما رواه البخاريّ من قول جابر رضي الله عنه: (كنا إذا صعدنا كبّرنا، وإذا هبطنا سبّحنا) [6].

2- إذا قيل بعد ذكر الصحابيّ: يرفع الحديث، أو رفعه، أو يرفعه، أو مرفوعا، أو يبلغ به، أو رواية، أو ينميه.

كل هذه العبارات تدل على رفع الحديث، قال الخطيب البغدادي: (كل هذه الألفاظ كناية عن رفع الصحابيّ وروايته إياه عن رسول الله ﷺ، ولا يختلف أهل العلم إن الحكم في هذه الأخبار وفيما صرّح برفعه سواء في وجوب القبول والتزام العمل)[7]. **ومثاله:**

---

1 ابن الصلاح، المقدمة، ص22

2 صحيح البخاري

3 صحيح مسلم

4 مذهب الشافعية في هذين الركعتين الاستحباب، وهي خلاف الأولى عند الحنفية، والجواز عند الحنابلة، والكراهة مذهب المالكية ومما استدلوا به عن طاووس قال: سئل ابن عمر عن الرّكعتين قبل المغرب فقال: (ما رأيت أحدا على عهد رسول الله ﷺ يصلّيهما، ورخّص في الرّكعتين بعد العصر) رواه أبو داود (1284)، وعن إبراهيم النخعي رحمه الله قال: لم يصل أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، الركعتين قبل المغرب. رواه عبد الرزاق في " المصنف " (434/2). ولضيق وقت المغرب.

5 نقله السيوطي في التدريب، (185/1)

6 صحيح البخاري

7 الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص415

- عن ابن عباس قال: (الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكيّة نار) **رفع الحديث.** (البخاري)

- حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة **يبلغ به**: (الناس تبع لقريش). متفق عليه. وبه عن أبي هريرة **رواية:** (تقاتلون قوما صغار الأعين). متفق عليه.

- ما رواه مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) قال أبو حازم: (لا أعلم إلا أنه **ينمي ذلك**).

4- **تفسير الصحابي لآي القرآن**: فإن كان مما يتعلّق بأسباب النزول أو ممّا لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبيّ ﷺ وليس للرأي فيه مجال، فهو من قبيل المرفوع، وإلا فهو موقوف كبيان المعاني ونحوها.

حجية قول الصحابي: خلاصة القول في المسألة أن الصحابي له حالتان:

أولا: قول الصحابي الذي لا يقال مثله بالاجتهاد والرأي، ولم يعرف صاحبه بالرواية عن أهل الكتاب: له حكم المرفوع.

ثانيا: قول الصحابي (الفقيه) الذي يقال مثله بالاجتهاد والرأي: له حالتان:

1. إذا خالف نصا شرعيا (قرآنا وسنة): فهو ليس بحجة.
2. إذا خالفه غيره من الصحابة: فهو ليس بحجة باتفاق الائمة
3. إذا اشتهر ولم ينكره أحد من الصحابة: فهو حجة عند الأكثر.
4. إذا لم يشتهر ولم ينكره أحد من الصحابة: ففيه خلاف بين أهل العلم

جمهور العلماء يحتجون به كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، والشافعي في أحد قوليه.

ومنهم من يرى أنه ليس بحجة وهو المشهور عن الشافعية أنه قول الشافعي في الجديد وهو قول أكثر أتباعه كالغزالي والآمدي، وهو الرواية الثانية عن أحمد، وبهذا قال بعض الحنفية كالكرخي والدبوسي، وهو قول أهل الظاهر والمعتزلة. ..... والله أعلم (ينظر في هذه المسألة: حجية قول الصحابي لحبيب الشمري)

رابعا: الحديث المقطوع: هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم حيث لا قرينة له في الرفع، وجمعه مقاطيع (البصريين)، ومقاطع (الكوفيين).

وهو غير المنقطع، لأنّه من صفات المتن، أما المنقطع فهو من صفات الإسناد، وقد أطلقه على المنقطع- في

مواضع-كلّ من الإمام الشافعيّ وأبي القاسم الطبرانيّ وأبي بكر الحميديّ وأبي الحسن الدارقطنيّ[1].

وقد يكون قوليا: ومثاله: قول ربيعة الرأي: (لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه)[2]

أو فعليا: ومثاله: ما رواه أبو نعيم في الحلية: قال: كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته، ويخلّيهم ودنياهم).

تعريف التابعي: وهو من لقي صحابيا مسلما ومات على الإسلام، سواء صحبه أم لم يصحبه، وسواء روى عنه أم لم يرو عنه، وهذا اختيار الحاكم ورجحه ابن الصلاح وقال النووي: وهو الأظهر.

فائدة كتابة المقاطيع: ذكر الخطيب البغداديّ أنّ فائدة كتابة المقاطيع ليتخيرّ المجتهد من أقوالهم، ولا يخرج عن جملتهم، والله أعلم[3]. وتكثر المقاطيع في المصنفات والموطآت وكتب التفسير ونحوها.

مظان المقاطيع: المصنفات والموطآت وكتب التفسير وغيرها.

1 ينظر: العراقي، شرح الألفية، (124/1)

2 ذكره البخاري في صحيحه في الترجمة تعليقا، كتاب العلم. باب رفع العلم وظهور الجهل.

3 ينظر: ابن حجر، النكت، (182/1)

المحاضرة الثامنة: تقسيم الخبر باعتبار طرقه وعدد رواته[1]

يقسم الحديث باعتبار عدد رواته إلى متواتر وآحاد، لأن طرق الأحاديث إما أن تكون محصورة أو غير محصورة، فالأولى هي الآحاد والأخرى هي المتواترة

أولا: المتواتر: هو ما رواه جمع عن جمع تُحيل العادةُ تواطؤهم على الكذب، وكان مستندهم الحس.

شرح التعريف:

جمع: قيد يخرج به ما ليس بجمع، وهو غير مقيد بعدد، إنما هو مقيد بما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

ومال بعض العلماء إلى تعيين العدد الذي يحصل به التواتر، فقال بعضهم أقله سبعين، وقيل أربعين، وقيل اثني عشر، وقيل غير ذلك، وهو غير سديد، والصواب أن العبرة بما يحصل العلم اليقيني بصدق الخبر.

جمع عن جمع: أي من الابتداء إلى الانتهاء في كل طبقات الإسناد، ويسمى استواء الطرفين والواسطة، وخرج به ما كان آحاديا في بعض الطبقات ثم تواتر بعدها، فهذا لا يعد متواترا. مثل حديث الأعمال بالنيات.

تحيل العادة: خرج به ما يحيله العقل[2]، لأن العقل لا يحيل تواطؤ جماعة مهما كانت على الكذب، بخلاف العادة، فالاحتمال العقلي للتواطؤ وارد ولا يمكن دفعه، ولذلك قلنا (تحيل العادة).

وكان مستندهم الحس: أي الأمر المشاهد أو المسموع، أخرج القضايا الاعتقادية والعقلية مثل الواحد نصف الاثنين، فالعبرة فيها للعقل لا للأخبار. يقول الدكتور عتر: كثرة المخبرين بقضية عقلية أو اعتقادية لا تفيد علم اليقين، مثل أن يخبرنا أهل الهند عن ألوهية (بوذا) مثلا، فلا شك في أن هذا الخبر باطل وإن كثر أصحابه، لأن هذه القضايا إنما تثبت بالدليل العقلي القطعي، والعقل يحكم حكما يقينيا قطعيا باستحالة ألوهية بوذا أو غيره مما سوى الله، لأنهم بشر فيهم سمات المخلوق، يأكلون ويشربون، والله منزه عن ذلك[3].

---

1 مستفاد من (تحرير الجديع ومنهج النقد لعتر) ، وينظر: الجديع في تيسير علم أصول الفقه، 126 فما بعدها

2 خلافا لما قرره بعضهم من اشتراط الإحالة العقلية، كالدكتور نور الدين عتر في منهج النقد، ص 404

3 النزهة، ص43.

التواتريفيد العلم

قال الشوكاني في الفحول: واعلم أنه لم يخالف أحد من أهل الإسلام، ولا من العقلاء في أن خبر التواتر يفيد العلم اهـ، ولكنهم اختلفوا في نوع هذا العلم[1]، الضروري أم النظري.

العلم نوعان ضروري ونظري، والفرق بينهما هو أن: (الضروري يفيد العلم بلا استدلال، والنظري يفيده لكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يحصل لكل سامع، والنظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر) [2].

1. مذهب الجمهور أنه يفيد العلم الضروري، لحصوله لكل سامع حتى الصبيان والعامة من غير أهل النظر، ولعدم ابتنائه على المقدمتين كما في النظري، قال ابن حجر في النخبة: إذ النظر ترتب أمور معلومة أو مظنونة ليتوصل بها إلى علوم أو ظنون وليس في العامي أهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل لهم اهـ

2. ذهب بعضهم إلى أن التواتر في الحديث يفيد العلم النظري لا الضروري: منهم أبو الخطاب والكعبي وابن القطان إلى أن المتواتر يفيد العلم النظري، لأنه لم يفد العلم بنفسه بل بواسطة النظر في طريق وصوله إلينا، إذ لا يحصل العلم إلَّا بمقدمتين: الأولى: أنَّ المخبرين يستحيل تواطؤهم على الكذب، والثانية: أنَّهم اتفقوا على الإخبار عن واقعة واحدة كوجود مكَّة مثلًا.

وأجيب على هذا بأن هذين المقدّمتين حصلتَا في **أوائل الفطرة**، ولا تحتاج إلى **كبير** تأمّل وفكر، ومِثْل ذلك لا يُسمَّى نظريًّا، فمجرد وجود المقدمتين في ذهن الإنسان .ولو لم يكن له أهلية النظر . لا تجعل منه نظريا، لأنّ النظري بعبارة **الغزالي** هو **ما** يجد فيه العالم نفسه شاكا ثم طالبا[3]، وهو يتوقّف على **أهلية النظر**، فالخلاف إذن في مسمى النظري.

وفي هذه المسألة أقوال أخرى كالوقف ذهب إليه الآمدي، وتردَّد بعضُهم بين النظري والضروريّ.

وممن مال إلى أن التواتر في الحديث يفيد العلم النظري لا الضروري . بخلاف القرآن . من المعاصرين: الدكتور عبد الله الجديع، حيث قال: والتواتر في الأحاديث النبوية هو من باب (التواتر النظري) لا من باب (التواتر الضروري)، لأن معرفته موقوفة على جميع طرق الحديث ورواياته، فهو مبني على البحث والنظر، والعلم به غير حاصل ضرورة كتواتر نقل القرآن المستغني عن الأسانيد والطرق.

---

1 إلا ما نقل عن (السّمنية) و (البراهمة) من طوائف الكفار الهنود، ممن لا يعتد بخلافهما.

2 نزهة النظر، ص45.

3 المستصفى، ص 106.

لذا فالتواتر بالحديث لا يُستغنى فيه بمجرد تعدد الأسانيد عن ثبوت أفرادها، فمن الأحاديث ما تعددت أسانيده وكثرت، لكنها واهية لا يثبت منها شيء.

وهذا المعنى أغفله أكثر من تعرض لهذا الموضوع، خصوصا أن أكثر من تكلم في التواتر هم الأصوليون، وهؤلاء تكلموا في التواتر الضروري، كتواتر القرآن، ومن ثم عدَّاه طائفة إلى الحديث، وأغفل هؤلاء أن نقل القرآن ليس كنقل الحديث، فلا يستويان، فتواتر القرآن أغنى في صحته عن البحث في الإسناد، بخلاف تواتر الحديث، فإن عمدته على الإسناد[1]. ..... **وهو قول متجه وملمح قوي.**

وعموما هذا الخلاف لا ثمرةَ له لاتفاقهما على النتيجة، واختلافهم في الطريق إليها

تنبيه: التواتر هو أحد طرق حصول العلم وليس هو الطريق الوحيد، ففي نظرية المعرفة فيه مجموعة طرق للعلم وليس طريقا واحدا، منها الخبر (المتواتر بنفسه أو الآحاد بقرائن)، والحواس السليمة، ومنها العقل. وبقابل العلم: الظن، وهو درجات أيضا.

عدد الأحاديث المتواترة

ذهب ابن حبان والحازمي إلى أن الحديث المتواتر غير موجود

وذهب ابن الصلاح والنووي أنه قليل نادر

لكن ابن حجر في شرح النخبة رد هذين القولين، وقال: ما ادعاه . يعني ابن الصلاح. من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم، لأن ذلك نشأ عن قلة اطلاع على الطرق الكثيرة للأحاديث وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقا اهـ

وقد يوجه ذلك بأن مراد من نفى وجوده أو ندرته: المتواتر اللفظي، وأن مراد ابن حجر التواتر المعنوي... والله أعلم

التواتر ليس من مباحث علوم الحديث

قال **ابن الصلاح** في المقدمة أن المتواتر لم يذكره علماء الحديث، وإنما ذكره علماء الأصول والفقه، والذي نقله إلى كتب علوم الحديث هو الخطيب البغدادي.

ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى الأمور الآتية:

- لعدم وجوده في السنة: وهذا رأي ابن الصلاح، وهذا يحتمل أنه أراد التواتر اللفظي، أو أنه أراد أن التواتر بتلك الشروط التي يذكرها الأصوليون والمتكلمون لا تكاد تنطبق على حديث، أو حديث واحد فقط.

1 تحرير علوم الحديث، (1/ 43).

- لأن المتواتر لا يبحث في إسناده: قاله ابن حجر فلمتواتر لا يبحث في إسناده كالآحاد، ولا يشترط في رواته، ما يشترط في رجال الصحيح من العدالة والضبط، لأن هذه الشروط إنما تشترط لأمن الكذب والخطأ في الرواية، وهذا مأمون برواية الجماعة التي تحيل العادة تواطؤهم، حتى لو أخبر أهل بلدة كفار أنهم رأوا بأعينهم حريقا كبيرا في بلدتهم أو انفجارا حصل العلم اليقيني بصدقهم.

أقسام الحديث المتواتر:

يقسم الحديث المتواتر بحسب صِيغته إلى لفظي ومعنوي

1. المتواتر اللفظي: هو ما تواترت روايته على لفظ واحد يرويه كل الرواة[1].

وهو عزيز الوجود في الأحاديث، وأشهر مثال له حديث: " من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "، رواه ما يزيد على سبعين صحابيًّا، جمع طرقه الحافظ الطبراني في جزءٍ، وكذا جمعها ابن الجوزي في أول كتابه " الموضوعات"[2]، ومنها ما هو مُخرَّجٌ في الصحاح والسنن، وجمع الطحاوي منها طرفاً[3]. وحديث (نزل القرآن على سبعة أحرف)، رواه سبع وعشرون صحابيا[4].

2. المتواتر المعنوي: هو رواية وقائع مختلفة تشترك كلها في أمر معين، فهذا القدر المشترك هو المتواتر المعنوي.

وهو كثير، وذلك أن يكون الباب أو الحكم قد جاءت به الأحاديث الكثيرة التي حقَّقت بكثرتها حدَّ التواتر، ومثَّل له السيوطي رحمه الله بحديث رفع اليدين في الدّعاء، وذكر أنَّه قد جمع طرقه في جزء، فبلغت مائة حديث في وقائع مختلفة، لكن رفع اليدين في الدعاء هو القدر المشترك في هذه الأحاديث[5].

4 – المتواتر الشبيه بالمعنوي: وهذا النوع ذكره الإمام الشاطبي في الموافقات[6]، مثل اليقين بوجوب الصلاة، وبيَّن المحقق للكتاب الفرق بين المعنوي والشبيه بالمعنوي فارجع إليه.

---

1 عتر، منهج النقد، ص405

2 ينظر: الموضوعات (1/ 54 - 129) عن ثمانية وتسعين نفساً من الصحابة، لكن فيها طُرق عِدة لا تصح.

3 في كتابه شرح مشْكل الآثار ، (1/ 352 - 369)

4 ينظر: الأحرف السبعة في القرآن، حسن عتر، ص56-67.

5 ينظر: التدريب، (180/2).

6 الموافقات، (36/1)

ذكر ذلك الشيخ محمد بن عبد الله دراز في حاشيته على الموافقات[1]، فقال: وليس تواتراً معنوياً لأنَّ ذاك يأتي كله على نسق واحد كالوقائع المختلفة التي تأتي جميعها دالّة على شجاعة علي – مثلاً – **بطريق مباشر**، أمّا هذا فيأتي **بعضه دالاً مباشرة على وجوب الصلاة، وبعضه بطريق غير مباشر**، لكن يستفاد منه الوجوب كمدح الفاعل لها، وذم التارك والتوعد الشديد على إضاعتها، وإلزام المكلف بإقامتها ولو على جنبه إن لم يقدر على القيام، وقتال من تركها... إلخ، ولذلك عده شبيهاً بالمعنوي ولم يجعله معنويا اهـ

تقسيم آخر للشيخ محمد أنور الكشميري صاحب كتاب فيض الباري شرح صحيح البخاري[2].

في هذا الكتاب قسم المتواتر إلى أربعة أقسام:

1- التواتر اللفظي وسماه: تواتر الإسناد

2- التواتر المعنوي وسماه: تواتر القدر المشترك

3. تواتر الطبقة: وهو قسم ثالث عنده، قال: كتواتر القرآن الكريم، فقد تواتر على البسيطة شرقاً وغرباً درساً وتلاوة وحفظاً، قراءة وتلقاه الكافة عن الكافة، طبقة عن طبقة إلى حضرت صاحب الرسالة.

4- تواتر العمل والتوارث: وهو قسم رابع عنده، وهو أن يعمل به في كل قرن من عهد صاحب الشريعة إلى يومنا هذا جم غفير من العاملين، بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب كأعداد الصلوات الخمس.

تقسيم آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية: حيث قسم التواتر إلى عام وخاص

يقول ابن تيمية: التواتر ينقسم إلى عام وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السُّنَّة ما لم يتواتر عند **العامّة**: كسجود السهو ووجوب الشفعة وحمل العاقلة العقل، ورجم الزّاني المحصن، وأحاديث الرؤية، وعذاب القبر، والحوض والشفاعة، وأمثال ذلك... إلخ ما قال رحمه الله[3].

قلت: لكن هذا لا يستقيم إلا إذا أردنا بالتواتر هو كل خبر أفاد العلم، دون اشتراط للكثرة، (أي كل ما أفاد العلم عند صاحبه فقد تواتر عنده، فحصول العلم هو التواتر)، وهذا النوع يبحث في رواته بخلاف ما أفاد

1 عبد الله دراز، حاشية على الموافقات، (36/1)

2 مطبوع في أربعة مجلدات، وهو كتاب فيه فوائد، فيه فوائد ولطائف ونكات

3 ابن تيمية، الفتاوى، (48/18)

العلم الضروري، والظاهر أن التواتر الخاص يطلقه على أخبار الآحاد المفيدة للعلم بالقرائن ونحوها.... والله أعلم.

المصنفات في الأحاديث المتواترة:

الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي، رتبه على الأبواب، ثم اختصره في:

قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: وبناه على حدِّ التواتر بما رواه عشْرةٌ فصاعداً، وزادت أحاديثه على المئة، لكنه في التحقيق يخالف في دَعوى التواتر في أكثره

لفظ اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي

نُظم المتناثر من الحديث المتواتر لجعفر الكتّاني

المحاضرة التاسعة: الحديث الآحاد

ثانيا: الآحاد، وهو: كل خبر لم يبلغ حد التواتر.

أقسام خبر الآحاد: ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام

1 . **الحديث المشهور:** وهو الحديث الذي يرويه ثلاثة فأكثر في كل طبقةٍ، ولم يبلغ حد التواتر.

وأمثلته في الأحاديث كثيرة، كالحديث في قُنوت النبي ﷺ في الصلاة يدعو على رَعل وذكوان[1]. فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أن رِعْلًا وذَكْوانَ وعُصَيَّةَ وبَني لَحْيانَ، اسْتَمَدُّوا رسولَ الله ﷺ على عدو، فأمدهم بسبعين من الأنصار، كنا نسميهم القراء في زمانهم، كانوا يحتطبون بالنهار، ويصلون بالليل، حتى إذا كانوا ببئر معونة قتلوهم وغدروا بهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقنت شهراً يدعو في الصبح على أحياء من أحْياء العرب: على رعل وذكوان وعصية وبني لحيان[2].

فهذا رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة، أصح طرقه عن أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وخُفاف بن إيْماء الغِفاري، ورواه عن أنس من أصحابه جمع، منهم: قتادة وأبو مِجلز لاحق بن حميد وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وعاصم الأحول، وعن قتادة رواه عددٌ، وهكذا، ولم يقلَّ نقلته في كل طبقة عن عدد الشهرة.

قال الحاكم: " وأمثال هذا الحديث ألوف من الأحاديث التي لا يقف على شهرتها غيرُ أهل الحديث والمجتهدين في جمْعه ومعرفته "[3].

الشهرة اللغوية: وهي شُهرة يراد بها ذُيوع الحديث وكثرةُ تداوله في الفقه أو الحديث أو الأصول، وهذه الشهرة لا يلزم منها صحة الحديث، مثل حديث: " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (ضعيف)، و (لا ضرر ولا ضرار) (ضعيف حسنه بعضهم بتعدد طرقه) مشهور عند الفقهاء، وربما يكون لا أصل له، كحديث (اختلاف أمتي رحمة)، و(أدبني ربي فأحسن تأديبي) وإن كان المعنى صحيحا، و(من غشنا فليس منا) (مسلم)، وغيرها.

---

1 قبيلتان من قبائل العرب من بني سُليم.

2 البخاري ومسلم

3 معرفة علوم الحديث (ص: 94)

المصنفات في الأحاديث المشتهرة على الألسن: نذكر منها

المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني

2. الحديث العزيز: هو الحديث الذي لا يقلُّ رواته عن اثنين في جميع طبقات الإسناد، ولا يبلغ الشهرة. ومأخذ هذا الاصطلاح من قولهم في اللغة: عزّ يَعَزّ إذا **قوي**، قال تعالى (فعززنا بثالث)، أو من عز يعِز إذا صار قليلا **نادرا**، ومناسبة التسمية للعزيز ظاهرة، لقوته بمجيئه من طريق أخرى، أو لقلة وجوده[1].

تنبيه: قال الحافظ ابن حجر: "وادعى ابن حبان.. أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلا. قلت: إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة، بأن **لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين**"[2].

مثاله: قول النبي ﷺ: " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده، وولده والنَّاس أجمعين ".

فهذا لم يُروَ من وجه صحيح عن النبي ﷺ إلا من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك[3]، ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُليَّة وعبدُ الوارث بن سعيد، وعن كلٍّ منهما جماعة.

3. الحديث الغريب: هو الحديث الذي ينفرد بروايته راوٍ واحد. ويسمى: (الفرْد). وهو نوعان:

1.3. الغريب المطلق: وهو الحديث الذي لا يعرف عن النبي ﷺ إلا بإسناد واحد. وأكثر ما يطلق عليه **(الفرد)**.

كحديث: " إنما الأعمال بالنيات " فإنه لا يعرف له إسناد إلا عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

ومجرد التفرد لا يعني الضعف، ففي الغريب الصحيح والحسن والضعيف

2.3. الغريب النسبي: هو تفرد بالنسبة إلى شيخ معين، ومثله يقولون فيه: " تفرد به فلان عن فلان ".

والغريب النسبي كثير في جميع الكتب الأمهات، ومن وجوامعه الواسعة " **المعجم الأوسط** " للحافظ الطبراني.

---

1 عتر، منهج النقد..

2 النزهة، ص8.

3 متفق عليه: البخاري (رقم: 15) ومسلم (رقم: 44) من حديث أنس.

مثاله: ما رواه عيسى بن موسى غُنْجارٌ، عن أبي حمزة السكري، الأعمش، عن أبي أيوب السَّختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: " لا تسموا العنب الكرْم "[1]. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري اهـ مع أن الحديث رواه عن النبي ﷺ جماعة.

تنبيه: واعلم أن الوصف بالتفرد إن وقع من حافظ عارف، كالطبراني هنا مثلا، فلا تطعمن أن تجد له طريقاً أخرى صالحة عمن وقع التفرد بالنسبة له[2]. قال النووي: " وإذا قالوا: تفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حمَّاد، كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها "[3].

وللغرابة صور، منها:

1. ما تفرد به راوٍ واحد مطلقاً (المطلق)، أو عن شيخ معيَّن (النسبي)، وهو الأكثر في رواية الحديث (وهو ما تقدم شرحه)

2. ما تفرد به أهل بلد دون غيرهم، فيقال: " هذا حديث تفرد به أهل الشام " مثلاً، حيث لم تقع روايته لغيرهم، ولم يعرف إلا من جهتهم. وذلك كتفرد الشاميّين برواية حديث أبي ذر الغفاري، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى أنه قال: " يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فالا تظالموا " الحديث [4]. قال حافظ الشاميّين أبو مسهر عبدُ الأعلى الغساني: " ليس لأهل الشام أشرف من حديث أبي ذر "[5].

3. ما تفرد به أهل البلد عن أهل بلد آخر: وليس هو عند أهل البلد الآخر أصلاً، أو ليس عندهم من وجه قويّ. كتفرد الخراسانيين عن الكوفيين بحديث: (استوصوا بأصحابي خيراً، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب). رواه عبد الله بن المبارك (خراساني)، أخبرنا محمد بن سوقه (كوفي)، عن عبد الله دينار، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ.

قال الحاكم: " هذا الحديث من أفراد الخراسانيين عن الكوفيين، فإن عبد الله بن المبارك إمام أهل الخرسان، وهذا يعد في أفراده عن محمد بن سوقة، وهو كوفي ".

---

1 أخرجه الطبراني في " الأوسط " (7/ 451 رقم: 6884) و " الصغير " (رقم: 955)

2 الجديع، (49/1)

3 شرح صحيح مسلم، للنووي (1/ 34)

4 أخرجه مسلم (رقم: 2577).

5 ابنُ عساكر في " تاريخه " (26/ 139)

تنبيهات:

1. قسم الحنفية الخبر من حيث تعدد سنده وعدم تعدده ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور، وآحاد. فالمتواتر كما عرفته، والآحاد الذي لم يبلغ درجة التواتر لا في أوله ولا آخره، والمشهور هو الذي كان آحاديا ثم تواتر.

أما عند المحدثين: فينقسم الحديث بحسب تعدد رواته تقسيما تفصيليا إلى أربعة أقسام وهي: المتواتر الذي عرفته، والمشهور الذي كثر رواته ولم يتواتر، والعزيز: ما رواه اثنان، والغريب أو الفرد[1].

2. **المستفيض**: أكثر ما يستعمله الأصوليون، قال ابن حجر: وليس من مباحث هذا الفن[2]، وقيل هو المشهور، وقيل هو أعم منه، وقيل أخص منه، وقيل أنه ما تلقته الأمة بالقبول، من غير اعتبار عدد، فهو والمتواتر بمعنى واحد، وإليه مال ابن حجر في النزهة[3].

1 عتر، في تعليقه على النزهة، ص44

2 النزهة، ص7

3 النزهة، ص7. وينظر: عتر، منهج النقد، ص415.

حجية خبر الواحد:

الأصل في خبر الواحد المجرد أنه يفيد **الظن** عند أكثر أهل العلم، قال ابن عبد البر: **الأكثرون** من أهل العلم على أن خبر الواحد الثابت يوجب العمل بمقتضاه، **ولا يوجب القطع**، خلافا لأبي محمد بن حزم، وطائفة اهـ[1].

والتحقيق أن الأصل فيه عدم إفادة العلم (القطع)، لكنه قد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن، يقول ابن تيمية: الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم اهـ ومن القرائن: تلقي الأمة له بالقبول، وجوده في الصحيحين، روايته بأصح الأسانيد، ونحوها من القرائن التي يرتقي بها الظن إلى اليقين.

الأثر المترتب على هذا الخلاف: هو أن العلميات (العقيدة) لا تكون إلا يقينية، ولا تثبت إلا بقطعي (كالتواتر مثلا)

بخلاف أعمال الجوارح (الفقه) فإنه يكتفى فيه بالظن الراجح باتفاق الأئمة.

وعليه:

اتفق العلماء على **إيجاب العمل بخبر الواحد**، قال الخطيب البغدادي[2]: وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه اهـ، وقال ابن عبد البر[3]: أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر، في جميع الأمصار، فيما علمت، على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به... إلا الخوارج وطائفة من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافا اهـ

وذهب القدرية والرافضة إلى أنه لا يجب العمل به، وقال بعض المعتزلة لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين، وفيه أقوال أخرى شاذة لا يلتفت إليها[4].

ثمرة الخلاف: منكر اليقينيات (كما ثبت بالتواتر) يكفر، بخلاف منكر الظنيات (ما ثبت بالآحاد). والله تعالى أعلم.

---

1 التمهيد، (7/1)

2 الكفاية، 31

3 التمهيد، (2/1)

4 الحديث والمحدثون، ص 25

المحاضرة العاشرة: تقسيم الخبر باعتبار القبول والرد

يقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف. قال الإمام الخطابي (388هـ) في معالم السنن: واعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى حديث صحيح وحديث حسن، وحديث سقيم اهـ[1]، وعلى هذا التقسيم سار أهل الاصطلاح في مصنفاتهم.

الحديث الصحيح:

تعريفه: قال النووي: " الصحيح ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة"[2].

وعرفه ابن حجر بأنه: " خبر الآحاد بنقل عدم تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو **الصحيح لذاته**"[3].

وهذه التعريفات تضمنت أربعة عناصر: عدالة الراوي، ضبط الراوي، اتصال السند، السلامة من العلة والشذوذ. فإن تخلف شرط من هذه الشروط لا يعد صحيحا لذاته.

وأكثر المتأخرين على جعل نفي الشذوذ شرطاً مستقلاً غير نفي العلة، والتحقيق: أنه من صور العلة، ولذلك اقتصر بعضهم على ذكر السلامة من العلة فقط **كابن الوزير** مثلا في توضيح الأفكار.

ويعبر عنه غالباً بأنه (صحيح)، وقد يعبر عنه بأنه (حسن)، أو (حسن صحيح) كما عند الإمام الترمذي.

الشرط الأول: اتصال السند

السند: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن. وهو من خصائص الأمة الإسلامية

قال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن.

اتصال السند: معناه عدم انقطاعه.

قال ابن حجر: المتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه (النخبة)

أو هو أن يكون كل راو من الرواة في السند، أخذ هذا الحديث عن شيخه، فلا يُقبل الحديث إلا إذا تيقنا. أو غلب على الظن. أنَّ الراوي قد أخذ هذا الحديث عن شيخه.

---

1 معالم السنن (وهو شرح سنن الإمام أبي داود)، الخطابي أبو سليمان، تحقيق محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1932م، (6/1).

2 تدريب الراوي، (36/1)

3 المقنع في علوم الحديث، (14/1).

خرج بهذا الشرط: المنقطع في جميع صوره، ومنها: المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمرسل، والمدلس.

طرق معرفة اتصال السند: يعرف علماء الحديث اتصال السند، بالأمور الآتية:

1. الصيغ الصريحة بالسماع من الشيخ: كأن يقول: سمعت فلانا يقول كذا، أو ما ينوب مناب "سمعت " كأخبرني، أو حدثني، أو رأيت، أو غيرها من الصيغ التي تدل على أنه أخذ الحديث مباشرة عن الشيخ.
2. الصيغ الصريحة بالاتصال: أي دون السماع كالمكاتبة من الشيخ للتلميذ بخط موثوق به، ونحوها
3. الصيغ المحتملة للسماع احتمالا راجحا: كالعنعنة ممن انتفت عن روايته عن شيخه شبهة الانقطاع بتدليس أو إرسال.

وقد اشترط كل من البخاري ومسلم شروطا في الحديث المعنعن والمؤنن لدفع شبهة الانقطاع عن السند كالآتي:

البخاري اشترط السلامة من التدليس مع ثبوت اللقاء

مسلم اشترط السلامة من التدليس مع المعاصرة (إمكانية اللقاء)

الشرط الثاني: عدالة الرواة.

العدالة: عرفها ابن حجر بأنها: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة (النخبة)، وهي عند ابن الصلاح: السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة[1]، والراجح أن العدالة هي: استقامة الظاهر، أو غلبة الخير على الشر.

خرج بهذا الشرط: رواية الفاسق

العدل: هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة[2].

1 – الإسلام: ويشترط حين الأداء لا حين التحمل، فقد أخرج البخاري رواية جبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور وكان حينها على كفره بدليل قوله .أي مطعم .بعد ذلك " وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي " [3].

2 – البلوغ: ويشترط أيضا حين الأداء لا حين التحمل (رواية ابن عباس عنه ﷺ مثلا فقد توفي النبي ﷺ وعمره 13 سنة)، فقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال: أقبلت راكبا على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت

1 المقدمة، ص 104.

2 المقدمة، ص104.

3 ينظر: الفتح (290/2)

الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي[1].

3- العقل: فلا يصح من المجنون تحمل ولا أداء.

4 - السلامة من الفسق: الفسق هو الخروج عن أحكام الدين بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر كشرب الخمر، والكذب والتولي يوم الزحف ونحوها مما يقدح في العدالة، قال ابن العربي: من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً، لأن الخبر أمانة والفسق قرينة تبطلها [2]، وقال الإمام مسلم خبر الفاسق ساقط غير مقبول [3].

5- السلامة من خوارم المروءة: المروءة المراد بها: أن لا يخالف المرء عرف بلده، ومن أحسن تعاريفها " هي آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات " [4]. فهي أفعال شائنة تقدح في الشخصية، وغالبا ما تكون خروجا عن ذوق عام أو عرف مستقر[5].

وخوارم المروءات مما يذهب هيبة الشخص ووقاره. قال الخطيب: " وقد قال **كثير من الناس**: يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من **المباحات**، نحو: التبذل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائما، والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة " [6].

الشرط الثالث: ضبط الرواة.

تعريف الضبط: هو الحفظ لمن يحدث من حفظه، والاتقان لمن يحدث من كتابه، والدراية بما يحيل المعاني لمن يحدث بالمعنى.

---

1 البخاري، (1/26-76).

2 أحكام القرآن لابن العربي، (1703/4).

3 المقدمة، (9/1).

4 الفيومي: المصباح المنير ط2 (569)، واختاره صاحب توجيه النظر إلى أصول الأثر (97/1)، وقد ذكر ابن حبان رحمه الله عدة تعاريف للمروءة في كتابه (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ص 230.

5 التمهيد في علوم الحديث، همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة الفرقان ، عمّان ، ط 1، 1992 م، ص86

6 الكفاية، ص 111.

الضابط: هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها[1].

هذا الشرط خرج به: حديث المغفل، وكثير الخطأ، وسيئ الحفظ، والذي يقبل التلقين.

الضبط قسمان: ضبط صدر (وهو استحضار محفوظه متى شاء)، وضبط كتاب (صيانته من التغيير)، والمحدثون يفضلون ضبط الكتاب على ضبط الصدر.

طرق معرفة الضبط:

1. الاعتبار: قال ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان،فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم،أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه" [2].

2. الامتحان: من ذلك امتحان المحدثين ببغداد لإمام الفن وشيخ الصنعة البخاري، حيث عمدوا إلى مائة حديث فقلبوا أسانيدها ومتونها، وانتخبوا عشرة من الرجال، ودفعوا لكل واحد منهم عشرة،فلما حضروا المجلس ألقى كل واحد من الرجال العشرة ما عنده من الأحاديث المقلوبة، فلما انتهوا منها جميعاً قام فردّ كل متن إلى إسناده،وكلّ إسناد إلى متنه، فأقرّ الناس له بالحفظ،وأذعنوا له بالفضل[3].

تنبيه: إذا جمع الراوي بين العدالة والضبط يسمى ثقة.

الشرط الرابع: السلامة من العلل.

العلة: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

و يعرفون الحديث المعلول بأنه: الذي اطُّلِع فيه بعد التفتيش على علة قادحة تمنع من قبوله.

أي أنه صحيح في الأصل ثم اطلع على علة فيه، وهو من دقيق العلم.

- كأن يكون الحديث مرويا عن عمر فقط (موقوف)، فيرفعه الراوي إلى النبي ﷺ. أو أن يكون مرسلا فيوصله من خفيت عليه علته وهكذا.

تنبيه مهم: شروط صحة الخبر التي ذكرها النقد عقلية جدا، وبها يمكن إثبات صحة أي خبر كان.

أقسام الصحيح: الصحيح قسمان

---

1 توجيه النظر، (105/1)

2 المقدمة، ص 106.

3 ينظر: تاريخ بغداد، (20/2)، وهدي الساري مقدمة فتح الباري (240/2).

الصحيح لذاته: هو الذي توفرت فيه شروط الصحيح التي تقدم ذكرها، **ومثاله**[1]:

ما رواه الترمذي في شمائل النبي ﷺ [2] قال: حدثنا علي بن حُجر، قال: حدثنا ابن المبارك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: سقيتُ النبي ﷺ من زمزم فشرب، وهو قائم. **متفق عليه**

فهذا حديث صحيح قد استوفى شروط الصحة، فالترمذي صرح بالسماع من شيخه علي بن حجر، وعلي بن حجر صرح بالسماع من شيخه عبد الله بن المبارك، أما عنعنة ابن المبارك في روايته عن شيخه عاصم الأحول فهي محمولة على الاتصال هنا، لأنَّ ابن المبارك سماعه معروف من عاصم وروايته عنه في صحيح البخاري وصحيح مسلم وكتاب النسائي، وهو يذكر في تلاميذ عاصم، وعاصم مذكور في شيوخ ابن المبارك وهو غير مدلسٍ، وكذلك عنعنة عاصم عن الشعبي محمولة على الاتصال فعاصم ليس مدلساً ومعروف بالرواية عن الشعبي وروايته عنه في الكتب الستة، والشعبي من شيوخ عاصم، وعاصم من تلاميذ الشعبي، وكذلك الشعبي في روايته عن ابن عباس فالشعبي ليس مدلساً وهو معروف بالرواية عن ابن عباس، وروايته عنه في الكتب الستة.

فمن خلال هذا العرض السريع يتبين لنا أنَّ هذا الحديث قد استوفى شرط الاتصال.

أما الشرط الثاني والثالث فعليٌّ بن حجر قال عنه ابن حجر[3]: (ثقة حافظ). فهذا قد جمع بين العدالة والضبط.

أما عبد الله بن المبارك فقد قال عنه الحافظ[4]: (ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير). فهذا أيضاً قد جمع بين العدالة والضبط.

أما عاصم بن سليمان الأحول فقد قال عنه الحافظ[5]: (ثقة). فكذلك قد جمع بين العدالة والضبط.

أما الشعبي فهو عامر بن شراحيل الشعبي فقد قال عنه الحافظ ابن حجر[6]: (ثقة مشهور فقيه فاضل). فكذا قد جمع بين العدالة والضبط.

---

1 محاضرات في علوم الحديث، ماهر ياسين الفحل.

2 الترمذي، شمائل النبي ﷺ (208)

3 التقريب، (4700)

4 التقريب، (3570)

5 التقريب، (3060)

6 التقريب، (3092)

فالحديث الآن قد استكمل ثلاثة شروط، وهي: الاتصال والعدالة والضبط، فصار إسناد الحديث صحيحاً، وبقي علينا أنَّ نبحث هل في الحديث شذوذاً أو علة؟ فبعد البحث لم نجد في الحديث شذوذا ولا علة فصار الحديث صحيحاً.

الصحيح لغيره[1]: فهو الحديث الحسن الذي توبع راويه فارتقى من الحسن إلى الصحة مثل حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) فمحمد بن عمرو صدوق حسن الحديث، وقد توبع، فارتقى حديثه من حيز الحسن إلى حيز الصحة قال ابن الصلاح: (محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنَّه لم يكن من أهل الإتقان حتّى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح). وهو متفق عليه.

تنبيه مهم: ينبغي تقييد تعريف المتأخرين للصحيح بأن المراد به الصحيح لذاته، احترازا مما صححه الأئمة من حديث غير الثقات، فلا بأس بتسميته بالصحيح لغيره، وإن كان الأئمة المتقدمون لم يستعملوا هذه المصطلحات، وأطلقوا على الكل الصحيح... فتنبه !

مراتب الصحيح:

الصحيح سبع درجات لدى أهل الحديث أرفعها المتفق عليه، ثم يليه ما أخرجه البخاري فقط، ثم ما أخرجه مسلم فقط، ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم معا، ثم ما كان على شرط البخاري فقط، ثم ما كان على شرط مسلم فقط، ثم ما أخرجه غيرهما من مشترطي الصحة كابن حبان وابن خزيمة وكالمقدسي في المختارة[2].

أصح الأسانيد

الزهري، عن سالم، عن أبيه (قاله أحمد وإسحاق بن راهويه)

الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود (يحي بن معين).

مالك، عن نافع، عن ابن عمر (قاله البخاري)، ويسمى بالسلسلة الذهبية

---

1 ينظر: محاضرات في علوم الحديث، ماهر ياسين الفحل.

2 منهج النقد، ص250

وقيل غير ذلك

والتحقيق أن يقيد هذا الإطلاق بصحابي أو بلد معين، فنقول أصح أسانيد **عمر**: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده، وأصح أسانيد **المكيين** سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر... وهكذا[1].

تنبيهات:

1. قولهم: (صحيح الإسناد)، أو (إسناده صحيح)، فهذا معناه: أنْ الحديث قد استكمل شروط الصحةِ الثلاثةِ الأولى، ولا يلزم منه أن يكون صحيحاً، إذ قد يكون شاذاً أو معلاً فلا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن، ولا من ضعف الإسناد ضعف المتن.

2. قولهم: (أصحُ شيءٍ في الباب): لا يعنون صحته، وإنما يعنون أنه أمثل شيءٍ في الباب.

1 تدريب الراوي، ص 36

المحاضـرة الحاديـة عشـر: مظان الحديث الصحيح

مظان الصحيح: نعني بها المصنفات التي اقتصرت على الصحيح فقط

1. الكتب الصحاح: وأشهرها المصنفات الآتية:

1.1. صحيح البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة) (256 هـ): وهو أول من صنّف في الصحيح المجرد، قال البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة النبي ﷺ، قال فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح اهـ

اسم الكتاب " الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ".

فهو جامع لكل أبواب الدين، صحيح، أحاديثه مسندة مرفوعة، مختصر لم يقصد إيراد كل ما وقع له من الصحيح.

ولا يدخل فيه ما ليس بمتصل كالمعلقات وهي كثيرة.

قال البخاري: صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى اهـ[1].

عدد أحاديثه: المرفوعة المتصلة بدون تكرار: 2602 حديثا، وعددُ أحاديثه بالتكرار كما في ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (7563)، والمعلقات بالمكرر: 1341 حديثا، وبدون تكرار: 159حديثا.

من خصائص صحيح البخاري:

- قصد البخاري إلى إبراز فقه الحديث واستنباط الفوائد منه، وجعل هذه الفوائد تراجم للكتاب (عناوين له)، حتى قيل فقه البخاري في تراجمه.

- تكرار الحديث في مواضع كثيرة، وأحيانا اقتصاره على موضع الشاهد المناسب للباب، وهذا من فقهه رحمه الله

2.1. صحيح مسلم: (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النَّيْسابوري) (261هـ): واسمه الكامل: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ.

قال أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة[2].

---

1 تاريخ بغداد، (333/2)

2 السير، (566/12)

عدد أحاديثه: ذكر ابن الصلاح بأنها بلا تكرار نحو أربعة آلاف حديث[1]، وعددها بترقيم فؤاد عبد الباقي: 3033 حديثا، وفيه من المعلقات 12 فقط.

ولا يدخل فيه ما رواه في المقدمة، وما أبان عن علته، وكذا ما علقه وهو قليل.

من خصائص صحيح مسلم:

قال ابن حجر في ترجمة الإمام مسلم[2]: حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفرط لَم يحصل لأحد مثله، بحيث إنَّ بعضَ الناس كان يُفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لِمَا اختَصَّ به من جَمع الطرق وجَودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نهج على منواله خَلقٌ من النيسابوريين فلم يبلغوا شَأْوَه، وحفظت منهم أكثرَ مِن عشرين إماماً مِمَّن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب اهـ

تنبيه: رتب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، لكنه لم يترجم للأبواب، والتراجم الموجودة هي للنووي

المفاضلة بين الصحيحين: جمهور المحدثين على تقديم صحيح البخاري لأمور من أهمها[3]:

- شرط البخاري أشد من مسلم في الحديث المعنعن، حيث اشترط البخاري ثبوت اللقي مع انتفاء التدليس، بينما اكتفى مسلم بالمعاصرة مع انتفاء التدليس.
- الأحاديث المنتقدة على البخاري أقل مما انتقد على مسلم.

وهذا التفضيل إجمالي وليس تفصيليا، لا يلزم منه أن كل حديث في البخاري هو أصح مما في مسلم

3.1. الموطأ لمالك بن أنس: (179هـ): وحقه أن يلحق بالصحاح، وعده الشافعي أصح كتاب بعد كتاب الله، والمرفوع المسند فيه صحيح، قال الجديع (الموطأ من كتب الحديث الصحيح، وليس فيه حديث مسند إلا وهو صحيح) [4].

1 الباعث الحثيث، ص25

2 ابن حجر، تهذيب التهذيب

3 تدريب الراوي، ص 42.

4 تحرير علوم الحديث، (836/2).

فالموطأ أول كتاب جمع الصحيح لكنه غير مجرد للمسند المرفوع، ففيه الموقوف والمقطوع أيضا، بخلاف صحيح البخاري، وجمهور المحدثين على تقديم صحيح البخاري عليه لاحتوائه على المرسل والمنقطع[1].

لكن جمهور المالكية يقدمون الموطأ على الصحيحين، ولذلك قال ابن العربي: الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي[2].

تسميته بالموطأ: قال مالك عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته (الموطأ) [3].

عدد أحاديثه: يقول أبو بكر الأبهري: جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين (1720) حديثا، المسند منها (600) حديثا، والمرسل (222) حديثا، والموقوف (613) حديثا، ومن قول التابعين (285) حديثا[4].

4.1. صحيح ابن خزيمة: (أبو بكر محمد بن إسحاق) (311هـ): وهو دون الصحيحين، وفيه الصحيح والحسن، بل والضعيف أيضا وهو قليل جدا مقارنة بما صح أو حسن، ولم يوجد منه سوى قدر ربعه، والباقي منه مفقود.

واسمه الكامل: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار.

قال ابن حجر: حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، مالم يظهر في بعضها علة قادحة اهـ[5].

5.1. صحيح ابن حبان: (أبو حاتم محمد بن حبان) (354هـ): وهو دون صحيح شيخه ابن خزيمة في المرتبة.

واسمه الكامل: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها. **ترتبيه:** رتبه بطريقة لم يسبق إليها، لا على الأبواب ولا على المسانيد، بل ترتيب أصولي بديع، جعله خمسة أقسام:

1بحوث في تاريخ السنة، 242

2 تنوير الحوالك للسيوطي، ص6

3 شرح الزرقاني على الموطأ، (62/1)

4 تنوير الحوالك، ص8

5 النكت، (291/1)

القسم الأول: الأوامر وهي 110 نوعا . القسم الثاني: النواهي وهي 110 نوعا

القسم الثالث: الأخبار أي إخباره جل وعلا وهي 80 نوعا

القسم الرابع: الإباحات وهي 50 نوعا . القسم الخامس: أفعال النبي ﷺ: وهي 50 نوعا

فمجموع السنن على هذا التقسيم البديع: 400 سنة

والوصول إلى الحديث فيه صعب، وقد صرح في أول كتابه أن قصد هذا المنهج كي يعتمد الناس على الحفظ، فأعاد ابن بلبان (739هـ) ترتيبه على الأبواب وسماه (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان).

2. المستدركات على الصحيح:

المستدرك: هو مصنف يتتبع الأحاديث التي على شرط كتاب معين ولم يخرجها، وأشهرها:

المستدرك على الصحيحين للحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري) (405هـ)، لكن العلماء انتقدوه بأنه متساهل في التصحيح، قال الذهبي في السير: وسمعت المظفر بن حمزة بجرجان سمعت أبا سعد الماليني يقول طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما، قلت هذه مكابرة وغلو وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها كنت قد أفردت منها جزءا وحديث الطير بالنسبة إليها سماء وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوز عملا وتحريرا اهـ [1].

وقد اعتذر له ابن حجر بأنه أعجلته المنية قبل أن يكمل تنقيح مسوداته رحمه الله[2]، وفي موضع آخر نقل عن بعضهم أنه حصل له تغيير وغفلة في آخر عمره[3].

3. المستخرجات على الصحاح:

1 السير، (175/17)

2 تدريب الراوي، ص52

3 اللسان، (256/7)

المستخرج: هو أن يأتي المصنفُ إلى كتابٍ من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معهُ في شيخه أو من فوقه، وشرطه: أن لا يصل إلى شيخٍ أبعد حتى يفقد سنداً يوصلهُ إلى الأقرب إلا لعذرٍ من علوٍ أو زيادة مهمة.

المستخرجاتِ لم يلتزم فيها مؤلفوها موافقة الصحيحين في الألفاظ، لأنَّهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم، فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ، وفي المعنى... فعلى هذا لا يجوز لك أن تنقل من الكتب المذكورة وتقول فيه: هو في الصحيحين إلا أنْ تقابله بهما[1].

مثال المستخرجات

- مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري.
- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم
- مستخرج أبي نعيم الأصبهاني، ومستخرج أبي عبد الله بن الأخرم على الصحيحين.

فوائد المستخرجات:

- تكثير الطرق.
- بيان المهملين والمبهمين.
- علو الإسناد.

وفوائد إسنادية ومتنية أخرى كثيرة[2]. ذكر ابن ناصر الدين في افتتاح القاري فوائد كثيرة.

1 ينظر مثال للمستخرج، الجديع، (2/ 872)

2 تنظر لزاما في تحرير علوم الحديث للجديع.

المحاضرة الثانية عشر: الحديث الحسن

1. الحسن عند المتقدمين: يطلق (الحسن) عند المتقدمين على كل ما يستحسن في الرواية لشيء ما، سواء كان له تعلق بقبول الرواية أم لا.

فقد يستحسنونه لكونه ثابتا (أي يطلق على الصحيح): فقد أطلق بعض أهل العلم الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وأحمد وغيرهما.

وقد يستحسنونه لكونه غريبا (أي يطلق على الغريب) أي ليغربوا بها على أقرانهم، فقد روي عن إبراهيم النخعي قوله: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه. قال الخطيب[1]: عنى إبراهيم بالأحسن الغريب، لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة اهـ

وقيل لشعبة مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، وهو حسن الحديث؟ فقال شعبة: من حسنها فررت.

وقد يستحسنون معنى الحديث أو لفظه: من ذلك ما رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم من حديث معاذ بن جبل بإسناد ضعيف جدا أن رسول الله قال: تعلموا القرآن، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة.... الحديث. قال ابن عبد البر: هذا حديث حسن جدا، ولكن ليس له إسناد قوي.

قال العراقي[2]: أراد بـ" الحسن " حسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوي عن عبد الرحيم بن زيد العمي. والبلقاوي هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه. وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضاً اهـ وذكر الذهبي في ترجمة عباس الدوري عن الأصم، أنه قال فيه: " لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه ". ثم قال الذهبي: " يُحتمل أنه أراد بـ" حُسن الحديث :" الإتقان، أو أنه يتبع المتون المليحة، فيرويها، أو أنه أراد علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشاذ والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك، فهذه أمور تقتضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: ما أحسن حديثه اهـ[3].

---

1 الخطيب البغدادي، الجامع، (101/2)

2 العراقي، التقييد والإيضاح، ص60

3 السير، (360/6)

وقد يستحسنون الحديث لمعنى راجع إلى الإسناد، ومن ذلك إطلاقه على:

- رواية الأقران: فقد روى الخليلي في الإرشاد حديثا من طريق آدم بن أبي إياس عن محمد بن كثير المصيصي عن ابن المبارك عن شعبة، ثم قال الخليلي: حسن جدا في رواية الأقران: آدم عن محمد وهما قرينان، ومحمد يوافق ابن المبارك في شيوخ الشام، بل أدرك من لم يدركه ابن المبارك اهـ

- الحديث المدبج: روى الخليلي أيضا في الإرشاد: عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس مرفوعا. ثم قال أبو يعلى: لم يروه عن حماد غير يونس، وهو ثقة من كبار شيوخ بغداد، وهو حسن من المدبج اهـ

2. تعريف الحديث الحسن عند المتأخرين

الحديث الحسن من المصطلحات العصية على الحد والضبط التي أتعبت المحدثين قديما وحديثا، واختلفوا في تعريفه، فللخطابي تعريف، وللترمذي تعريف، ولابن الجوزي تعريف، ولابن الصلاح ومن جاء بعده تعريف. لأنه كما قال ابن القطان: " له حال بين حالي الصحيح والضعيف"[1].

وقال الحافظ ابن كثير:" وذلك لأنّه أمر نسبيٌ، شيءٌ ينقدح عند الحافظ، ربّما تقصر عبارته عنه"[2]، وقال ابن دقيق العيد: " وفي تحرير معناه اضطرابٌ "[3].

بل ذهب الذهبي إلى أبعد من ذلك في قوله: " ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح "[4].

ومن أشهر التعريفات للحسن:

1. تعريف الإمام الترمذي: وما ذكرنا **في هذا الكتاب** حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده **عندنا**: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن [5].

1 ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، (1118).

2 ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص37.

3 الاقتراح، ص 162

4 الموقظة، ص 28

5 جامع الترمذي (قسم العلل)، (758/5)

ويلاحظ على هذا التعريف أمور منها[1]:

- الحسن بهذا المعنى هو منهج خاص بالترمذي في كتابه السنن كما صرح بذلك

- فيه توسع في التحسين، حيث يشمل جميع الأحاديث التي لم يكن راويها متروكاً، ولم يكن متنها شاذاً غريباً.

- مقصوده من التحسين هنا أن **متنه كان معمولاً به ولم يكن غريباً شاذاً**، ولا يعني بذلك بأنه ثابت عن النبي.

2. تعريف الإمام الخطابي(388هـ): "هو ما عُرف مخرجه، واشتهرت رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء "[2].

ويلاحظ على التعريف أمور منها[3]:

- أنه لم يميز فيه بدقة بين الصحيح والحسن.

- قوله (ما عرف مخرجه): أي يكون له أصل، يعرف بالمتابعات أو الشواهد أو عمل الصحابة ونحوه.

- قوله (اشتهرت رجاله): أي يكون راويه مشهوراً بطلب العلم ورواية الحديث، وإن لم يكن متقناً فيما يرويه من الأحاديث وضابطاً له.

3. تعريف ابن الصلاح:

اعترض الإمام ابن الصلاح على هذه النصوص التي وردت في الحديث الحسن بأنها مبهمة لا تشفى الغليل، ذلك لأن التعريفات يجب أن تكون جامعة ومانعة وواضحة وموجزة، وهذا طبعاً حسب صناعة التعريف، ولهذا قال ابن الصلاح ما يلي:

" وكل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن عن الصحيح. وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو مهتم بالكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له

---

1 ينظر: المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص 200.

2 معالم السنن، (11/1).

3 ينظر: المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص 200.

من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيجرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، **وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.**

والثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به منكراً ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً، **وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابي**[1].

خلاصة هذا التقسيم: أن ما رواه الضعيف غير المتروك يكون حسناً لغيره إذا توبع أو جاء من طريق أخرى ما يشهده له من الأحاديث، ويكون ما رواه الصدوق – وهو أعلى من الضعيف ودون الثقة – حسنا لذاته إذا لم يكن شاذاً ومنكراً ومعلولا.

4. تعريف ابن حجر: للحافظ ابن حجر محاولةٌ جيّدةٌ في وضعه تحت قاعدة كليةٍ فقد قال في النخبة: " وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تامّ الضبط، متصل السند غير معللٍ ولا شاذٍ: هو الصحيح لذاته ... فإن خفّ الضبط، فالحسن لذاته"[2]، وهي محاولةٌ جيدةٌ. وقد مشى أهل المصطلح على هذا من بعده.

فشرط الحسن لذاته نفس شرط الصحيح، إلا أنّ راوي الصحيح تامّ الضبط، وراوي الحسن لذاته خفيف الضبط. وسمّي حسناً لذاته، لأنّ حسنه ناشئ عن توافر شروط خاصّة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه.

ملاحظة: قولهم عن مثله في الحسن ليس يعني عن مثله في خفة الضبط، بل يكفي للحكم على الحديث بالحسن أن يكون في السند راو واحد خف ضبطه. فانتبه.

تنبيه: يوجد في الصحيحين أحاديث انطبق عليها هذا الحد، فالحسن لذاته مندرج عند أكثر الأئمة تحت الصحيح

أقسام الحسن:

1. الحسن لذاته وهو الذي تقدم تعريفه.

2. الحسن لغيره: ما تقوى من رواية الضعفاء بالمتابعات والشواهد، وهو الذي أشار إليه الترمذي بقوله: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في

1 المقدمة ص33 – 34.

2 النخبة، ص 29، 34

إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن اهـ

فالترمذي نص على ثلاثة شروط لانجبار الضعيف وهي:

أ- أن لا يكون فيه متهم بالكذب، لان حديثه المتهم والمتروك لا يعتبر بها

ب - أن يكون سالما من الشذوذ: أي السلامة من العلة والخطأ، لأن الشاذ والمنكر لا يصلح للاعتبار، قال الإمام أحمد: الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر.

جـ- أن يوجد ما يعضدها من الروايات. التي تصلح للاعتبار. ولو بالمعنى (نحو ذلك).

مثال الحسن لذاته:

ما رواه الإمام أحمد قال ثنا يحي بن سعيد عن بهز بن حكيم حدثني أبي عن جدي قال قلت يا رسول الله من أبرّ؟ قال أمك، قال قلت ثم من قال ثم أمك، قال قلت ثم من قال أمك، ثم أباك ثم الأقرب فالأقرب ".

فهذا الحديث سنده متصل غير شاذ ولا معلل

أما أحمد وشيخه يحي بن سعيد القطان فهما جبلان، وبهز بن حكيم خفيف الضبط (تكلم فيه شعبة بن الحجاج ووثقه يحي بن معين وابن المديني والنسائي وغيرهم)، ووالده وثقه العجلي وابن حبان.

مثال الحسن لغيره:

ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه " أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال لها رسول الله ﷺ أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم، فأجاز ".

قال الترمذي (وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وذكر غيرهم)، فعاصم هذا ضعفه العلماء لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

حكمه: قال السخاوي: لا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لا بد من النظر في ذلك، فما كان منه منطبقا على الحسن لذاته فهو حجة، أما الحسن لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتج به، وما لا فلا[1].

معنى قول الترمذي حسن صحيح:

هذه العبارة ظاهرها مشكل لأنه جمع بين بين مرتبتين متفاوتتين في الحكم على حديث واحد، وهذا مما انفرد به الترمذي رحمه الله. وفي الإجابة عنه أقوال عدة منها:

1 فتح المغيث، (96/1)

أنه مروي بإسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح، يرده قوله حسن صحيح غريب فالغريب الذي تفرد به واحد فقط (أي له سند واحد لكنه جمع الصفتين).

سنده واحد، لكنه صحيح عند قوم حسن عند غيرهم.

الحسن هنا معناه اللغوي أي تميل إليه النفس.

التردد في بعض نقلته، هل هم على تمام الضبط فيكون الحديث صحيحا أو هم من أهل نقص الضبط فيكون حسنا.

ومنهم من قال إن الحسن والصحيح مترادفان.

حسن لذاته صحيح لغيره.

وقيل غير ذلك، وكل هذه الأقوال منتقدة بواقع الكتاب.

ولعل **الرأي الراجح** في المسألة أنه يطلقها على الحديث الصحيح وما جاء بلفظة الحسن إلا للتأكيد على أساس أن معناهما واحد عند المتقدمين، وما استشكل الأمر إلا لما تباينت المصطلحات لدى المتأخرين، فحوكمت إطلاقات المتقدمين ذات المسحة اللغوية إلى حدود المتأخرين ذات المسحة المنطقية، والله أعلم[1].

تنبيهات:

1. الحافظ البغوي رحمه الله يطلق الحسن في كتابه " مصابيح السنة " على مطلق الأحاديث الواردة في السنن الأربعة، كما يطلق الصحيح على ما في البخاري ومسلم، وهو اصطلاح لا يستقيم مع علمنا أن السنن حاوية للصحيح والحسن والضعيف وغيرها. فليتنبه القارئ.

2. الضعيف الذي يحتج به الإمام أحمد هو الحسن لغيره (الحسن عند الترمذي): قال ابن رجب: كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن [2]. ، وهو رأي ابن تيمية[3]، ونحوه كلام ابن القيم[4].

---

1 هذا الذي رجحه الشيخ حمزة، ويرى طارق عوض أن تفسيرات ابن رجب لـــ(حسن صحيح) و(حسن غريب) عند الترمذي أقرب من غيرها. (للنظر).

2 شرح العلل، (344/1)

3 ابن تيمية، الفتاوى، (140/18)

4 ابن القيم، إعلام الموقعين، (31/1).

المحاضرة الثالثة عشر: مظان الحديث الحسن

الحديث الحسن لم يفرده الأئمة بالتصنيف كما صنعوا في الصحيح، لكن كتب السنن أصل فيه، قال ابن الصلاح " وكتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه "، وكذا سنن أبي داود والنسائي وغيرهما، كما يوجد في المصنفات والمسانيد وغيرها.

1. **جامع الترمذي (المشهور بسنن الترمذي):** لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (279هـ).

اسمه الكامل: الجامع المختصر من السنن عن النبي ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.

وهو مرتب على الأبواب الفقهية، ولهذا أطلق عليه (السنن)، مع أنه أورد في آخر كتابه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.

عدد أحاديثه و أبوابه: بلغت أحاديثه 3965 حديثا حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر، وعدد أبوابه: 2231 بابا، وعدد كتبه 51 كتابا.

منهجه:

- قصد جمع الأحاديث المعمول به، قال رحمه الله: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين[1].
- من لم يذكر أحاديثهم من الصحابة أشار إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان.
- اعتنى ببيان درجة الأحاديث من الصحة والحسن والضعف
- فيه أحاديث رباعية كثيرة، وفيه حديث ثلاثي واحد أخرجه الترمذي في كتاب الفتن (2260).
- ألحق بآخره كتاب (العلل الصغير)، وهو كالمفتاح لجامعه.

قال ابن الأثير عنه: وهذا كتابه الصحيح[2] أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا فيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها[3].

---

1 العلل الصغير، ص736

2 أطلق بعض العلماء على جامع الترمذي: الصحيح كالحاكم والخطيب البغدادي، وهذا إطلاق غير صحيح، يخالف منهج الترمذي.

3 جامع الأصول، (194/1)

تنبيه: يوجد اختلاف في بعض نسخ الترمذي في قوله (حسن) و (حسن صحيح)، والاحتكام إلى تحفة الأشراف

2. **سنن أبي داود:** لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (275هـ)

اسمه: السنن، وهو مرتب على الأبواب الفقهية.

عدد أحاديثه و أبو ابه: عدد أحاديثه 5274 حديثا موزعة على 1889 بابا في 36 كتابا.

منهجه:

- جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، قال رحمه الله: فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام[1].

- الاختصار: يذكر في الباب الواحد حديثا أو حديثين، قال رحمه الله: ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكبر اهـ[2]، وقال: ربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك[3].

- بيان الوهن الشديد: جاء في رسالته إلى أهل مكة: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح اهـ[4]. والصلاحية هنا تحتمل صلاحية الاحتجاج وصلاحية الاعتبار، وكلاهما موجود فيما سكت عنه رحمه الله.

قال الذهبي[5]: فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء؛ لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده؛ لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته اهـ

- أعلى أسانيده الرباعيات.

---

1 رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 35.

2 رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 23.

3 رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 24

4 رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 27.

5 السير، (214/13)

رواياته: أشهرها رواية أبي بكر بن داسة، ورواية أبي علي اللؤلؤي.

3. **سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان الخراساني النسائي (303هـ)**

اسمه: (السنن الصغرى) لأنه انتقاه من السنن الكبرى له، ويسمى (المجتبي) أيضا

مرتب على الأبواب الفقهية، وعدد كتبه 51 كتابا، وعدد أبوابه 2572 بابا فيها 5758 حديثا بالمكرر.

منهجه:

- تراجم أبوابه تدل على فقه مؤلفه

- شرطه شديد، قال ابن رجب مرجحاً له على أبي داود والترمذي فيمن يخرج له: وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثر[1]، ومن أجل ذلك أطلق عليه عدد من الأئمة اسم الصحيح منهم: أبو علي النيسابوري، وابن عدي، والدارقطني، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم، وأبي يعلي الخليلي، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السلفي[2].

- الكتاب فيه الكلام على العلل والجرح والتعديل.

- أعلى الأسانيد في سنن النسائي الرباعيات

رواياته: رواية أبي بكر أحمد بن محمد بن السني.

4. **سنن ابن ماجه:** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (273هـ).

اسمه: السنن، وهو أقلها درجة، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن ماجه في تهذيب التهذيب: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا اهـ

عدد أحاديثه: مرتب على الأبواب، وعدد أحاديثه: 4341 حديثا (محمد فؤاد عبد الباقي)، في 37 كتابا.

منهجه:

- أورد فيه الصحيح والحسن والواهي والموضوع.

- لا يميز فيه بين ما يثبت وما لا يثبت، فانحطت بذلك رتبة الكتاب. قال الذهبي: " قد كان ابن ماجة حافظاً

1 ابن رجب، شرح العلل، (398/1)

2 النكت لابن حجر، (481/1).

ناقداً صادقاً واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات"[1].

- يعد سادس الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وقيل سادسها الموطأ لعلو إسناده، وقيل الدارمي.

- في سنن ابن ماجة 5 أحاديث ثلاثيات الإسناد، كلها من طريق جُبارة بن المغلِّس، عن كثير ابن سُليم، عن أنس رضي الله عنه.

1 السير، (278/13)

المحاضرة الرابعة عشر: الحديث الضعيف (مفهومه ـ المعلق، المنقطع، المعضل)

الحديث الضعيف هو: ما فقد شرطا من شروط الحديث المقبول[1]، أو هو: ما ترجح عدم ثبوته[2].

والضعيف أنواع كثيرة، وقد بلغت عند العراقي (806هـ) 42 نوعا، وذلك باعتبار فقده لشرط أو أكثر من شروط الصحة، وأوصلها بعض المعاصرين[3] . بمنطق الاحتمالات هذا، إلى 510 نوعا مع إمكان الزيادة إذا اعتبرت تفاصيل الشروط وفروعها، وهذا تشقيق ليس له كبير قيمة علمية، وسنكتفي بأشهر أنواع الضعيف مما لا يسع طالب الحديث جهله بإذن الله.

أنواع الحديث الضعيف:

يمكن تقسيم الحديث الضعيف إلى اقسام باعتبار موجبات رد الحديث، وهي ترجع إما إلى: خلل في الاتصال (سقط في الإسناد)، أو خلل في عدالة الراوي، أو خلل في ضبط الراوي (العلة) [4].

أولا: الضعيف بسبب السقط في الإسناد

1. المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر على التوالي ولو انتهى إلى آخر السند[5]، فقد يحذف جميع الإسناد حتى الصحابي ويقال مثلا: قال رسول الله ﷺ، أو يحذف من دون الصحابي وهكذا... وأول من سماه معلقا الإمام الدارقطني[6].

أسباب التعليق:

قال الدكتور عتر رحمه الله: يقع تعليق الحديث من المحدثين كثيرا لا سيما في مصنفاتهم، يقصدون به **الاختصار** في إيراد الأحاديث، أو **تقوية الاستدلال** على موضوع الباب بما لا يدخل في **شرط الكتاب**[7].

فالحاصل أن سبب التعليق إما: كون الحديث ليس على شرط صاحب المصنف، أو قصد الاختصار[8].

---

1 منهج النقد، عتر، ص286 .

2 ويشمل حتى ما جزم بعدم ثبوته كالموضوع والمعلل.

3 محمد السماحي في المنهج الحديث في علوم الحديث .قسم مصطلح الحديث، ص 132.

4 ينظر: الديباجة لطارق عوض

5 المنهل الروي، ص49، ومنهج النقد لعتر، ص374

6 صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، 76

7 منهج النقد، عتر، ص374

8 الجديع، (851/2)

حكم الحديث المعلق:

المعلق من الضعيف للجهل بحال المحذوف[1]، وقد يحكم على المعلق بالصحة أو الحسن أو الضعف إذا عرف المحذوف من طرق أخرى.

معلقات الصحيحين:

1. المعلقات في صحيح مسلم: قدمنا في درس الصحيح أن المعلقات في صحيح مسلم قليلة، ذكر أبو علي الغساني في تقييد المهمل أنها 14 معلقا، وحقق ابن الصلاح في مطلع شرحه على مسلم أنها 12 معلقا، وأغلبها موصول في موضع آخر في صحيحه، قال ابن الصلاح: ولا شيء من هذا والحمد لله مخرج لما وجد ذلك فيه من حيز الصحيح، وهي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها[2].

2. المعلقات في صحيح البخاري: وهي كثيرة كما أسلفنا، أفردها ابن حجر بالبحث في مصنف بديع سماه (تغليق التعليق)، كما اعتنى بها في فتح الباري أيضا، وهي أقسام:

1.2. معلقات سببها الاختصار: وهي موصولة في موضع آخر في صحيحه[3]، وهو على شرطه في حقيقة الأمر[4].

2.2. معلقات سببها تخلف شرطه. أو بعض شرطه. فيها، وهي نوعان:

1.2.2. معلقات بصيغة الجزم: كأن يقول مثلا (قال النبي ﷺ) أو (قال ابن عباس) أو من دون الصحابي، فهو صحيح إلى من علقه عنه، ويبقى النظر بعد ذلك فيما أبرزه من رجاله، فيحتمل أن يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا حسب ما يقتضيه النظر في الإسناد[5].

---

1 النزهة، 97.

2 نقلا عن شرح النووي على مسلم، (18/1).

3 النكت لابن حجر، (325/1)

4 الجديع، (852/2)

5 ينظر: النكت لابن حجر، (325/1)

2.2.2. معلقات بصيغة التمريض: كقوله (يُروى) و (رُوي) ونحوها، فهذا يحتمل كل الاحتمالات، فقد يكون صحيحا (لا على شرطه)، وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا[1]، وإن كان صنيع البخاري في هذا التمريض (فيه إشعار بتعليله، فهو على الضعف حتى يتبين وصله من طريق ثابت)[2].

ويلحق بالمعلق:

أ- **البلاغات** التي عرف بها مالك في موطئه، حيث يقول: (بلغني عن فلان)، هي من قبيل المعلقات، مع التنبيه على أن أكثر بلاغات مالك موصولة بقطع النظر عن ثبوت هذه الأسانيد التي وصل بها أو ضعفها، وكثير منها موصول بأسانيد ثابتة[3].

ب - قول البخاري (قال فلان): وهو من شيوخه، هل هو على شرطه أم يدخل في المعلقات، قولان:

الأول: هي من المعلقات وليست على شرطه، لأن عادة البخاري أن يقول حدثنا أو سمعت ونحوها فيما يتحمله عن شيوخه، وقد وجد أن البخاري يروي عن بعض شيوخه بالواسطة.

الثاني: هي على شرط الصحيح، لأن الراوي إذا قال (عن فلان) أو (قال فلان) ولم يعرف بالتدليس فهو محمول على الاتصال، كما مر معنا في العنعنة.

2. المنقطع: ما سقط من سنده راو واحد فأكثر، مع عدم التوالي[4]، هذا الذي استقر عليه المتأخرون. وقيل هو كل ما لم يتصل إسناده[5]. فهو بهذا المعنى يشمل كل سقط في الإسناد.

ويلحق بالمنقطع: أن يكون بدل السقط إبهام لراو كأن يقال (عن رجل) أو (عن شيخ) للتساوي في جهالة الراوي. ويلحق بها أيضا قولهم: (حُدثت أو أُخبرت عن فلان) ونحوها[6].

تنبيه: ذكر الخطيب البغدادي[7] أن بعض الأئمة قد يطلقون المنقطع ويريدون به المقطوع (الموقوف على التابعي). كما أن بعضهم يطلق المقطوع على المنقطع. كالشافعي والطبراني، وهذا قبل استقرار الاصطلاح.

---

1 شرح النخبة للقاري،ص391 .

2 الجديع، (852/1).

3 الجديع، (855/2)

4 النزهة، ص100. قفو الأثر، ص69.

5 التقريب للنووي، ص35

6 الجديع، (911/2)

7 الكفاية، ص59.

قال العراقي في ألفيته: وسمّ بالمقطوع قول التابعي وفعله وقد رأى[1] للشـافعي

تعبيره به عن المنقـطع قلت: وعكسه اصطلاح البردعي[2]

طرق معرفة الانقطاع: يعرف الانقطاع في الإسناد بالأمور الآتية[3]:

- التنصيص على عدم السماع: كقول علي بن المديني: لم يسمع أبو قلابة من هشام بن عامر، وروى عنه، ولم يسمع من سمرة بن جندب[4].

- معرفة التاريخ: أي معرفة تاريخ وفاة الشيخ ومولد التلميذ، فإن كان التلميذ لم يولد بعد يوم وفاة الشيخ، أو كان صغيرا في سن لا يحتمل السماع، فهو انقطاع. (عدم المعاصرة).

- مجيء الرواية بصيغة تدل على وجود واسطة بين الراوي ومن فوقه، كقول الراوي (حُدثت عن فلان)

- دلالة القرائن على عدم الاتصال ومنها: افتراق بلد الراوي وشيخه ونحوها.

حكمه: المنقطع ضعيف لفقد شرط الاتصال وللجهالة بحال الراوي الساقط من السند

3. المعضل: لغة من أعضل الأمر إذا اشتد واستغلق (قال عمر: اللهم إني أعوذ بك من معضلة لا أبو حسن لها)

اصطلاحا: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا على التوالي، ويشترط أن يكون هذا السقط في موضع واحد[5]، كقول مالك مثلا عن عمر وأصله (عن نافع عن ابن عمر عن عمر)

ولم يكن هذا الإطلاق شائعا عند المتقدمين بهذا المعنى، وإنما كان مندرجا تحت المنقطع والمرسل بعموم معناهما، وقد استعملوا المعضل وصفا للمنكر من الحديث والموضوع[6].

ويعرف الإعضال: إما بالتاريخ، وذلك ببعد طبقة الراوي عن طبقة شيخه أو بجمع الطرق[7].

تنبيه: إذا كان السقط في مبتدأ السند فهو المعلق وهو المعضل في نفس الوقت.

حكمه: المعضل من أقسام الضعيف، لجهالة حال الساقط من الإسناد.

---

1 أي ابن الصلاح

2 هو أحمد بن هارون البرديجي البردعي

3 ينظر: الجديع، ص 914/2.

4 المراسيل لابن أبي حاتم، ص109

5 المقدمة، ص59، والنزهة، ص100

6 الجديع، (920/2)

7 الجديع، (920/2)

المحاضرة الخامسة عشر: الضعيف (المرسل الجلي والخفي)

4. المرسل (الجلي): له إطلاق عام وإطلاق خاص، فأما الخاص فهو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، وعليه اقتصر المتأخرون[1]، ويسمى الإرسال الظاهر في مقابل الخفي كما سيأتي.

وأما العام فيقصد بها مطلق الانقطاع كما هو صنيع المتقدمين، وكتب المراسيل تشهد لهذا المعنى العام، كمراسيل أبي زرعة وأبي داود وجامع التحصيل للعلائي، ومن ذلك أيضا قولهم (فلان يرسل) أو (كثير الإرسال) أي يروي عمن لم يسمع منه.

وهذا ما **لخصه** الخطيب البغدادي بقوله: المرسل ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.[2].

ويلحق بالمرسل على التحقيق[3]: رواية من رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا، فهذا وإن ثبتت صحبته بالرؤية، فإن النقاد يعدون روايته من قبيل المرسل لأنه لم يسمع من النبي ﷺ.

أما **رواية من له رؤية لبعض الصحابة** ولم يسمع منهم، فهذا يثبت له شرف التابعية لا أحكامها، فروايته عن النبي ﷺ **معضلة**، وروايته عن الصحابة **منقطعة**، كرواية إبراهيم النخعي أو الأعمش عن النبي ﷺ، قال الآجري سمعت أبا داود يقول: لم يسمع الأعمش من واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، قلت: أنس؟ قال: ولا كلمة، إنما رأى أنسا، ولم ير ابن أبي أوفى، ولا سمع منه[4].

مثال المرسل: عن الحسن (البصري) قال قال رسول الله ﷺ: حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء والتضرع.

أسباب الإرسال: أسباب الإرسال كثيرة أهمها:

- أن يسمع الراوي ذلك الخبر من جماعة عمن أرسل عنه، فصح عنه ووقر في نفسه، فيرسله ولا يذكر الواسطة[5].

---

1 عتر، 370

2 الكفاية، ص58

3 ينظر: الجديع، ص 924/2.

4 سؤالات الآجري، نص 369

5 التمهيد، (17/1)

- أن يكون الراوي لا يحدث إلا عن ثقة، فلا يذكر من أخبره ضمانا لمن طواه، أو نسيانا ربما، كمالك وشعبة[1].

- أن يحدث به على وجه المذاكرة، أو الفتوى، لا على وجه التحديث[2].

- عدم وجود الداعي إلى الإسناد، كما كان التحديث قبل ظهور الفتن، لغلبة الصلاح والصدق على الرواة، ولقرب العهد من رسول الله ﷺ، وإنما شددوا في الإسناد بعد الفتن، قال ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم اهـ

- قصد إخفاء ضعف من حدثه، وهذا النوع من الإرسال لا شك يقدح في الرواية[3].

حكم المرسل:

اختلف أهل العلم في الاحتجاج بالمرسل على ثلاثة أقوال هي:

الأول: جواز الاحتجاج به مطلقا، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد فيما صححه أصحابه عنه، وأكثر الفقهاء[4] قال أبو داود: أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها[5].

الثاني: عدم جواز الاحتجاج بالمرسل، لأنه ضعيف، وهو قول الأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، ونسبه أبوداود للإمام أحمد، وهو قول أكثر أهل الحديث، وجماعة من الفقهاء، قال مسلم: والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة[6].

الثالث: قبول المرسل بشروط ذكرها الشافعي في الرسالة وهي[7]:

أ. شروط في المرسِل:

1- أن يكون السند صحيحا إلى مرسلها (التابعي)

2- أن يكون المرسل ثقة في نفسه ليس يخالف الحفاظ فيما يروون من الروايات.

---

1 النكت، (555/2)

2 النكت، (555/2)

3 النكت، (556/2)

4 شرح النووي، (132/1).

5 رسالته إلى أهل مكة، ص32

6 شرح النووي، (132/1)

7 الشافعي، الرسالة (461/1 -465)

3- أن يكون المرسل من كبار التابعين

4- أن لا يكون معروفا بالرواية عن غير الثقات

ب. **شرط في المرسَل:** وهو وجود عاضد له يدل على أن للحديث أصلا، وهذه العواضد ذكرها الشافعي وهي:

1- أن يروى من وجه آخر مسندا بالمعنى الذي رواه، قال السخاوي: صحيح أو حسن أو ضعيف يعتضد به[1].

2- أو أن يوافقه مرسَل آخر أرسله غير مرسل الأول.

3- أو أن يوافقه كلام بعض الصحابة، لغلبة الظن أن الصحابي أخذ قوله عن النبي ﷺ.

4- أو أن يعضده قول جمع من أهل العلم بما يوافق لفظ أو معنى الحديث المرسل، لغلبة الظن أنهم مستندون في قولهم هذا إلى ذلك الأصل.

التحقيق في المسألة: الحقيقة أن اشتراط هذه الشروط دليل على ضعف المرسل في نفسه، ولا يحتج به إلا إذا انجبر بغيره، فآل الأمر إلى مذهبين في المسألة فقط، مذهب الفقهاء (الاحتجاج به)، ومذهب المحدثين (تضعيفه)، ولا تخالف بينهما، لأنهما لم يتواردان على محل واحد في النزاع، فالفقهاء يتحدثون عن الاحتجاج والمحدثون عن قضية صحة النسبة، فتأمل.

وهذا ما حررته عبارة الناقد ابن رجب، حيث قال: " اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وأعلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة"[2]، والقاعدة أن: باب العمل أوسع من باب الصحيح، والله أعلم

1 فتح المغيث،(182/1).

2 شرح العلل، (297/1)

مرسل الصحابي: وهو رواية الصحابي عن النبي ﷺ ما لم يسمعه منه مباشرة. وقد وقع هذا لكثير من الصحابة، خاصة الصغار منهم كابن عباس وأنس بن مالك، وقد صح عن البراء بن عازب أنه قال: ما كل ما نحدثكموه سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن حدثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعْية الإبل (مسند أحمد وغيره).

وهو من مباحث علماء الأصول، لأن المحدثين لا يعدونه من المرسل، بل له حكم المسند الموصول.

وهو **حجة** عند جمهور أهل العلم فيما حكاه ابن رشيد عنهم[1]، قال الخطيب في كلامه عن (المرسل): " إن كان من مراسيل الصحابة قبل ووجب العمل به؛ لأن الصحابة مقطوع بعدالتهم، فإرسال بعضهم عن بعض صحيح"[2]، ونقل **رده** عن أبي إسحاق الإسفراييني، وعن بعض أهل الكلام[3].

مظان المراسيل: أشهرها

المراسيل لأبي داود، مرتب على الأبواب، فيه 544 حديثا.

المراسيل لابن أبي حاتم، مرتب على أسماء التابعين.

جامع التحصيل بأحكام المراسيل للعلائي (861هـ).

5. المرسل الخفي: هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه[4]، ويعده كثير من المحدثين من أقسام (المدلس)[5] لخفاء الانقطاع فيه، لأن المعاصرة مظنة الاتصال، وليست هي كذلك في الإرسال الخفي.

1 السنن الأبين، ص 116.

2 الفقيه والمتفقه، 291/1)

3 الكفاية، ص424، وينظر: جامع التحصيل، ص47.

4 نزهة النظر، ص104.

5 اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، 22/2.

المحاضرة السادسة عشر: المدلس

6. المدلَّس: لغة من الدَّلَس وهي اختلاط الظلام بالنور، والمدالسة المخادعة.

اصطلاحا: هو إخفاء عيب في الإسناد تحسينا له[1]، أو هو: التمويه في إسناد الحديث أو روايته[2].

أقسام التدليس: التدليس عدة أقسام ترجع إلى قسمين رئيسين هما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ (الأسماء)

1.6. تدليس الإسناد: وهو المشهور، وهو المراد عند إطلاق التدليس

هو رواية الراوي عمن لقيه، أو عمن عاصره ولم يلقه، مالم يسمع منه، بصيغة موهمة للسماع كـ (عن) و(قال) فلان.

قال ابن الصلاح: هو أن يروي عمن لقيه مالم يسمع منه موهما أنه سمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه وسمع منه[3].

وقد **تعقب** الحافظ ابن حجر التعريف الذي ذكره ابن الصلاح بقوله: قوله. أي ابن الصلاح. عمن عاصره ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي[4]. ثم إن ابن حجر فرق بين التدليس والإرسال الخفي بقوله: والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفريق بينهما اهـ[5].

وما ذكره ابن الصلاح هو الصواب لأن العبرة ليست باللقاء والمعاصرة وإنما بقصد الإيهام من عدمه، فإن وجد الإيهام كان تدليسا وإلا فهو إرسال خفي، فتنبه!

---

1 تيسير مصطلح الحديث، ص79 .

2 عتر، أصول الجرح والتعديل، 120.

3 المقدمة، ص73.

4 النكت، (614/2)

5 النزهة، ص104.

حكمه: هذا النوع من التدليس ذمه أكثر العلماء، قال شعبة: التدليس أخو الكذب[1]، وقال العلائي: هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها[2]، وقد نص ابن الصلاح[3]، والبزار[4]، وغيرهم من الأئمة أن التدليس ليس بكذب، وإنما هو ضرب من الإيهام بصيغة محتملة (كعن وقال). أما إذا قال المدلس (حدثنا) ونحوها مما يفيد الاتصال فهو كذاب كما نص الذهبي[5] وابن حجر[6] وغيرهما.

وممن عرف بهذا النوع من التدليس: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وكذلك دلس الأعمش وسفيان الثوري وطائفة[7].

أسباب تدليس الإسناد: أسبابه عدة أشهرها:

ضعف الشيخ، وهناك أسباب كثيرة تحمل المدلسين على التدليس غير ضعف الشيخ، فقد يكون:

الإيهام بعلو الإسناد، أو الأنفة من الرواية عمن حدثه لصغر سنه ونحوها، وقد يكون هذا الشيخ لو صرَّح به لأوذي بسببه. [8]

مثاله: ما رواه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد[9] بسنده عن يحي بن سعيد القطان عن سفيان الثوري قال حدثنا سليمان الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر عن النبي قال " من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة "[10]. قال يحي بن سعيد القطان قال سفيان وشعبة لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي اهـ، فالأعمش ثقة مدلس لقي إبراهيم وسمع منه إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث.

---

1 المقدمة، ص74 .

2 جامع التحصيل، ص103.

3 المقدمة، ص75.

4 النكت للزركشي،(81/2).

5 الموقظة، ص47.

6 النزهة، ص85.

7 تدريب الراوي، (257/1)

8 ينظر: الكفاية، ص357 .

9 التمهيد، (30/1).

10 والقطاة طائر بحجم الحمام، والمفحص العش والمأوى.

حكم رواية المدلس تدليس إسناد[1]:

المذهب الأول: قبول روايته مطلقا ما دام ثقة، ولم يتبين فيها علة قادحة، وإن لم يبين سماعه، وهو مذهب ابن حزم، حيث قال: " نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك، وسواء قال: (أخبرنا فلان) أو قال: (عن فلان)، أو قال: (فلان عن فلان)، كل ذلك واجب قبوله، ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته"[2].

المذهب الثاني: منع قبول رواية من عرف بالتدليس ولو مرة واحدة، إلا فيما بين فيه سماعه صريحا، وهو مذهب الشافعي فإنه قال: "ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في رواياته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت"[3] ، وابن حبان[4]، وصححه الخطيب البغدادي[5].

المذهب الثالث: التفصيل بحسب أحوال المدلسين [6] وهو الراجح.

1. إذا كان مكثرا من التدليس، وانضافت إليها قرائن أخرى كغرابة المتن أو الإسناد: فأنه يتوقف في روايته إذا عنعن حتى يصرح بالتحديث.

2. إذا كان مقلا من التدليس، فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر فلا يذهب إلى القليل النادر ويترك الأصل الغالب. فإذا انضافت إليها قرائن أخرى ككونه من الحفاظ[7]، وأنه مكثر في الرواية عن شيخه[8]، والمتن مستقيم: فإن عنعنته تحمل على الاتصال، وعلى هذا صنيع المتقدمين من النقاد، ودونك ما جاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ.

---

1 ينظر: تحرير علوم الحديث، ص 970

2 الإحكام، (142/2).

3 الرسالة، ص379.

4 المجروحين، (92/1).

5 الكفاية، ص515.

6 عبد الله السعد، تقديمه لكتاب منهج المتدمين في التدليس لناصر الفهد، ص 22-28 وينظر: تحرير علوم الحديث، (973/2).

7 كقتادة والأعمش وأبي إسحاق السبيعي.

8 قال الذهبي في الميزان، (224/2) عن الأعمش: (وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف

قال يعقوب بن شيبة السدوسي: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا، قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا. اهـ [1].

2.6. تدليس التسوية:

أن يروي الحديث عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن الثقات فقط، يحسن الحديث بذلك ويجوده، فكأنه سوى السند وصار كله ثقات[2].

وتعقب ابن حجر تعريف شيخه العراقي بأن تدليس التسوية ليس قاصرا على إسقاط الضعيف حسب، بل قد يسقطون حتى الثقة لغرض ما[3].

ويسميه القدماء (تجويدا)، فيقولون جوّده فلان، والتسوية أطلقها عليه ابن القطان وغيره كما ذكر العراقي[4]، وهو **قليل الوقوع** حتى عند من وصف به.

حكمه: قال العلائي: هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها، لكنه قليل[5].

وأكثر من وصف به **بقية بن الوليد**، وكذا **الوليد بن مسلم**، خاصة في حديث الأوزاعي[6]، وذكر العلائي أن تدليس التسوية قد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار، لكن يسيراً؛ كالأعمش وسفيان الثوري، حكاه عنهما الخطيب اهـ[7].

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى إسحاق بن راهويه عن **بقية (ابن الوليد)** قال حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث "لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه "، ثم قال ابن أبي حاتم قال أبي هذا الحديث له أمر قل من يفهمه. روى هذا الحديث عبيد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي فروة

محمولة على الاتصال) اهـ كرواية قتادة عن أنس، وكرواية الأعمش عن إبراهيم النخعي، وكرواية أبي إسحاق عن أصحاب ابن مسعود، أو روايته عن البراء بن عازب، وكرواية الأعمش عن إبراهيم النخعي.

1 الكفاية، ص362.

2 ينظر: التقييد والإيضاح للعراقي، ص95)، وشرح العلل، (2/ 825).

3 النكت، (261/2). وينظر: الكفاية، ص518.

4 التقييد والإيضاح، ص95.

5 جامع التحصيل، ص102.

6 ذكر أنه يفعله في روايته عن الأوزاعي فقط، ولم يذكر أنه يفعل في غيره، وعندما أُنكر عليه قال: أُنَبِّل الأوزاعي، أن يروي عن الضعفاء، فقالوا: إنك تجعل الظان يظن أن الأوزاعي أخطأ في الحديث، فلم يلتفت إلى ذلك. المصدر

7 جامع التحصيل، ص103.

عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمر كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له. قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا[1].

فبقية بن الوليد – وهو مدلس مشهور – أسقط من السند إسحاق وهو ضعيف متروك، وهو الواسطة بين أبي وهب ونافع، وهذان الأخيران متعاصران (وهو مظنة شديدة لالتقائهما) وكلاهما ثقة، أسقطه تسوية للسند.

ولهذا كان يقول أبو مسهر " أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية"[2].

حكم رواية مدلس التسوية: لا تقبل حتى يثبت التصريح بالسماع في كل طبقات السند.

الفرق بين التسوية وتدليس التسوية:

إذا لم يكن القصد من حذف الراوي من السند التدليس فهذه تسوية وليست تدليس تسوية، لاختلاف القصد، وقد **عرف بها مالك**، وذكر الحافظ[3] عدة أمثلة تدل على أن **مالكاً** يرحمه الله كان يسقط بعض الرواة من الأسانيد، وقد يأتي عنه بعض تلامذته بالرواية تامة، دون إسقاط، وسمى الحافظ هذا تسوية، لكن بدون تدليس، لأن السقط فيها ظاهر، حتى قال: فلو كانت التسوية تدليساً، لَعُدَّ مالك في المدلسين.

من الأمثلة التي ذكرها ابن حجر في هذا: ما ذكره ابن عبد البر وغيره أن مالكا سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس، وحذف عكرمة، لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه. قال ابن حجر: فهذا مالك قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة وحذف من ليس عنده بثقة[4].

1 ابن أبي حاتم، العلل (154/2)

2 ميزان الاعتدال، (332/1)

3 النكت، (618/2-620)

4 النكت، (2/ 618) .

وقد أنكروا على من عد مالكا في المدلسين بهذا، قال ابن القطان: ولقد ظُن بمالك – على بُعْدِه عنه – عمله، وقال الدارقطني: إن مالكاً ممن عمل به، وليس عيباً عندهم اهـ[1].

ويحمل كلام الدارقطني عندما نَسب مالكاً إلى التدليس أن مالكاً عمل عَمَل المدلسين، **ولم يقصد الإيهام**، كما هو الحال في المدلسين، والله أعلم.

3.6. تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخ سمع منه، ثم يعطف عليه آخر لم يسمع منه.

مثاله: ما رواه الحاكم في المعرفة قال اجتمع أصحاب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلس به، ففطن لذلك، فلما جلس قال حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم النخعي وساق عدة أحاديث، فلما فرغ قال هل دلست عليكم شيئا فقالوا لا فقال بلى، كل ما حدثتكم به عن حصين فهو من سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئا[2].

وقد نبه بعض أهل العلم[3] إلى أن هذه **القصة لم تثبت**، فالحاكم ذكرها دون إسناد متصل، فلم يثبت عن هشيم من تدليس العطف شيء، ولا يمثلون إلا بهذا المثال! وهذه القصة لم تثبت، فالحاكم بينه وبين هشيم مفاوز.

4.6. **تدليس القطع:** هو أن يذكر الراوي أحد الشيوخ مع حذف صيغة الأداء، ثم يسكت، موهماً أنه قد سمع الحديث منه، مع أنه لم يسمعه منه[4]. أي أنه يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي.

مثاله: ما قاله علي بن الخشرم كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري، فقيل له: حدثك؟، فسكت ثم قال: الزهري، فقيل له: سمعته منه؟ فقال لم أسمعه منه، ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[5].

5.6. تدليس السكوت: وهو أن يقول الراوي: **حدثنا** ثم **يسكت** ينوي القطع ثم يذكر أحد الشيوخ، موهماً أنه قد سمع الحديث منه، مع أنه لم يسمعه منه.

---

1 ينظر: طبقات المدلسين، ص43، والتمهيد، (26/2 وما بعدها)

2 معرفة علوم الحديث، ص105

3 عبد الله السعد في الخلاصة في التدليس.

4 فتح المغيث، (227/1) .

5 النكت، (617/2) .

والموصوف بهذا النوع هو (عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي)[1]، ولم يوصف به غيره، قال ابن سعد عنه: (وكان يدلس تدليساً شديداً وكان يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة) [2] أي هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وهو أشد وأنكى من الأول؛ لأن المحدث هنا يذكر الصيغة فيقول: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت.

6.6. تدليس الشيوخ

وهو أي يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[3].

كما فُعل بـ (محمد بن سعيد الأسدي الشامي المصلوب) قال ابن حجر: قيل: قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى.

حكمه: أمره أخف من تدليس الإسناد، وفيه توعير لطريق معرفة الراوي المدلَّس[4].

أسباب تدليس الشيوخ: يدلس الراوي بعض شيوخه لأسباب أهمها[5]:

- كون شيخه غير ثقة، إخفاء لروايته عن الضعفاء، أو إيهاما بأنه من الثقات إذا وافق اسمه وكنيته بعض الثقات.
- استصغارا لسن شيخه[6].
- إيهام كثرة الشيوخ، فيسميه تارة باسمه وتارة بكنيته وتارة بصفة أخرى[7].

---

1 وقد وصفه الحافظ ابن حجر بذلك، كما في « طبقات المدلسين » له، وفي النكت (617/2) نسب هذا النوع لعمرو بن عبيد الطنافسي وهو وهم منه رحمه الله إنما هو المقدمي كما ذكرنا وليس الطنافسي. فتنبه!

2 ابن سعد، الطبقات، (291/7).

3 المقدمة، ص 74.

4 المقدمة،ص 74 .

5 ينظر: منهج النقد، عتر، ص 386.

6 فتح المغيث،(237/1).

7 المقدمة،ص 74 .

- امتحان الطلبة واختبار معرفتهم بالرجال، قال الحافظ في نكته: وقد بلغنا أن كثيراً من الأئمة الحفّاظ امتحنوا طلبتهم المهرة بمثل ذلك فشهد لهم بالحفظ لما يسرعوا بالجواب عن ذلك. اهـ[1]، ومثال ذلك سؤال ابن دقيق العيد للذهبي من أبو محمد الهلالي؟ فقال سفيان بن عيينة فأعجبه استحضاره[2].

وتدليس الشيوخ لا تحصى أسماء أهله كما ذكر ابن حجر[3].

وممن يفعل هذا الخطيب البغدادي كما صرّح بذلك ابن الصلاح في مقدمته[4]، فقد روى في كتابه " الرحلة في طلب الحديث " عن الحسن بن محمد الخلال، ثم دلسه فسماه الحسن بن أبي طالب، ووجدناه يروي فيه عن شيخه محمد بن الحسين بن الفضل القطان ثم يقول: ثنا ابن الفضل، ويقول محمد بن الحسين وهو هو، يدلسه.

وقد اعتذر له الصنعاني – رحمه الله -: بأنّه إنّما يفعل ذلك تفنناً في العبارة، قال في توضيحه ولم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهاماً للكثرة؛ فإنَّه مكثر من الشيوخ والمرويات، والناس بعده عيال عليه، وإنّما يفعل ذلك تفنناً في العبارة. اهـ [5].

7.6. تدليس البلدان: قال ابن حجر في النكت[6]: ويلحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد، كما إذا قال المصري "حدثني فلان بالأندلس" وأراد موضعا بالقرافة، أو قال "بزقاق حلب" وأراد موضعا بالقاهرة. أو قال البغدادي "حدثني فلان بما وراء النهر" وأراد نهر دجلة. أو قال "بالرقة" وأراد بستانا على شاطئ دجلة، أو قال الدمشقي "حدثني بالكرك" وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق. ولذلك أمثلة كثيرة، حكمه الكراهة لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير. فلا كراهة. والله الموفق اهـ

طريق معرفة التدليس: من أهمها[7]:

---

1 النكت، (627/2).

2 طبقات المدلسين ، ص65.

3 النكت، (650/2)

4 المقدمة، ص172.

5 توضيح الأفكار، (369/1).

6 النكت، (2/ 651).

7 ينظر: المدخل إلى دراسة علوم الحديث، للغوري، فقد ذكر 12 طريقة، ص 765-772.

- جمع الطرق ومقارنة الأسانيد.

- إخبار المدلس نفسه عن ذلك، كما مر في تدليس هشيم، أو أن يسأل عن سماعه فيجيب بالنفي، أو أن يسأل عن سماعه فيجيب بذكر الواسطة.

- تنصيص الأئمة بعدم سماع المدلس لهذا الحديث من شيخه، قال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق الهمداني من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث[1].

طبقات المدلسين: قسم العلائي المدلسين .وتابعه على ذلك ابن حجر .إلى خمس طبقات هي[2]:

1. من لم يوصف بذلك إلا **نادرا** كيحي بن سعيد الأنصاري.
2. من احتمل الأئمة تدليسه (**لإمامته وقلة تدليسه**) كالثوري، ومن كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.
3. من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة بأحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردهم ومنهم من قبلهم (**طبقة المختلف فيهم**).
4. من **اتفق** على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.
5. من **ضعف بأمر آخر** سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

أهم المصنفات في التدليس:

ذكر المدلسين للنسائي (303هـ) (مطبوع مع تسمية مشايخ النسائي) حققه الشريف حاتم العوني

كتاب المدلسين لأبي زرعة ابن العراقي (826هـ)

التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي (841هـ)

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (852هـ)

أسماء المدلسين للسيوطي (911هـ)

---

1 الجرح والتعديل، (148/1).

2 جامع التحصيل للعلائي، ص113، وطبقات المدلسين لابن حجر، ص12.

المحاضرة السابعة عشر: الضعيف (الموضوع ـ المتروك)

ثانيا: الضعيف بسبب الطعن في عدالة الراوي

1. الحديث الموضوع:

اصطلاحا: هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ (المقدمة، 98)، وهو يشمل ما أضيف إلى النبي ﷺ عمدا (من الكذاب) أو خطأ (من غير الكذاب).

قال المعلمي: إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول باطل أو موضوع، وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمدا أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمدا، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد اهـ[1].

ومنهم من خص (الموضوع) بالعمد، وأطلق على المنسوب خطأ (الباطل).

ويعبرون عنه بقولهم: حديث موضوع، أو كذب، أو باطل، أو لا أصل له. أو بقولهم هذه من بلايا فلان، أو عليه ظلمات، وغيرها من العبارات الدالة على ذلك.

أما قولهم: لا يصح فليست نصا في ذلك.

حكم روايته: وقد أجمع العلماء أنه لا تحل روايته إلا مقرونا ببيان وضعه، لقوله ﷺ: من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين. (مسلم في المقدمة، والترمذي في العلم وصححه وغيرهما)

علامات الوضع في الحديث:

1- بأن يكون في إسناده راو معروف بأنه كذاب أو وضاع.

2- أن يكون متن الحديث لا يمكن قبوله بحال، وإن لم يوجد في إسناده من هو معروف بأنه كذاب أو وضاع.

قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: "إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع"، قال: ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة[2].

---

1 مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني، ص7.

2 تدريب الراوي، (277/1).

والأحاديث التي فيها نكارة (نكارة المتن) تُعرف بـ:

أ - إما بمصادمتها للقرآن، مثل الحديث الذي ورد في تحديد عمر الدنيا وأنه سبعة آلاف سنة، و أن النبي ﷺ بُعث في الألف الأخيرة، ذكره **ابن القيم في المنار المنيف** وبين أنه حديث موضوع، و هو يناقض قول الله تعالى: " يسألونك عن الساعة أيان مرساها، قل إنما علمها عند ربي، لا يجليها لوقتها إلا هو" [الأعراف: 187]

ب - أن يناقض حديثا صحيحا عن رسول الله ﷺ.

جـ - أن يناقض الواقع التاريخي كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر وذكروا أن سعدا بن معاذ كان شاهدا على ذلك، فسعد مات قبل خيبر في الخندق، والجزية إنما شرعت بعد خيبر أصلا شرعت بعد تبوك.

د - أن يقر هو على نفسه بالوضع كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بوضع فضائل سور القرآن، فإنه لما سئل عن ذلك قال: " إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن... فوضعت هذا الحديث حسبة ".

هـ - أن يحدث بما لا يقبله العقل كقصة عوج بن عناق وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه.

و- ركاكة اللفظ وسخافة المعاني مما ليس من مشكاة النبوة في شيء مثل: " لا تسبوا الديك الأبيض فإنه صديقي وأنا صديقه، وعدوه عدوي، والذي بعثني بالحق لو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب والفضة "[1]، " لو كان الأرز رجلا لكان حليما ".

ز- أن يتضمن الوعيد الشديد على الأمر الحقير، والفضل الجزيل على العمل الصغير.

وغيرها من علائم الوضع في الحديث.

أسباب الوضع في الحديث: كثيرة منها:

1- الانتصار للمذاهب السياسية والعقدية، والفقهية: كحديث " علي خير البشر من شك فيه كفر " للرافضة[2]، وحديث " الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية ". في تأييد معاوية، والشيعة أسبق الفرق إلى الوضع وأكثرها جرأة عليه. ومثله: "يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي"[3] ، ومثله: " من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له"[4].

---

1 المنار المنيف، ص76

2 الموضوعات، (260/1)

3 المجروحين، (46/3)

4 الموضوعات، (79/2).

2- التعصب القومي: كالتعصب للجنس العربي ضد الفارسي مثلاً أو العكس، فمن ذلك قولهم: "إن كلام الذين حول العرش بالفارسية"، ومن يقابلونهم قالوا: (أبغض الكلام إلى الله الفارسية وكلام أهل الجنة العربية"[1]،

وقولهم: "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية".

3- التكسب والاسترزاق: ومثله: "الباذنجان لما أكل له"، و"الهريسة تشد الظهر"؛ فإنَّ واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع الهريسة، وحديث: " المؤمن حلو يحب الحلاوة ومن حرمها على نفسه فقد عصى الله ورسوله ".

4- التزلف إلى السلاطين: من ذلك قصة غياث بن إبراهيم حين دخل على المهدي، وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به، فقيل لغياث حدثْ أمير المؤمنين، فحديث بحديث رفعه إلى النبي ﷺ " لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح"[2] فأدخل الجناح (الحمام) تزلفا للمهدي. فقال له المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ[3].

5 - الترغيب والترهيب: حسبة بزعمهم وتدينا، منهم غلام خليل فقد كان يتعمد الوضع ويتعبد الله بذلك، قيل له هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ فقال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[4].

ومن هذا النوع أيضا: حديث **فضائل القرآن** سورة سورة، الذي وضعه نوح بن أبي مريم على ابن عباس[5].

قال العراقي في الألفية: **وجوّز الوضعَ على الترغيب - قومُ ابن كرّام، وفي الترهيب**

وقال في الشرح[6] رحمه الله: ذكر الإمام أبو بكر السمعاني: أن بعض الكرامية ذهب إلى جواز وضع الحديث على النبي ﷺ، فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة، وزجرا لهم عن المعصية.

---

1 لا يصح شيء مرفوع في عربيـــة لسان أهل الجنة، وقال ابن القيم في كتابه حادي الأرواح: روى داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال :لسان أهل الجنة عربي. وقال عقيل: قال الزهري: لسان أهل الجنة عربي .اهـ

2 الحديث دون زيادة (جناح) أخرجه أبو داود (2574) واللفظ له، والترمذي (1700)، والنسائي (3585) باختلاف يسير، والنصل أي رمي السهم، والخف أي البعير، والحافر أي الخيل. فقد رخص الشرع في السباق في الخيل والإبل ورمي السهام، وأخذ المال عليها؛ لأنها عدة القتال في سبيل الله تعالى.

3 المدخل للحاكم، ص55، والخطيب في تاريخه، (324/12)

4 الميزان، (141/1).

5 المدخل للحاكم، ص54

6 شرح التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي) للزين العراقي، (313/1)، تحقيق الفحل والهميم.

واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث "من كذب علي متعمدا - ليضل به الناس- فليتبوأ مقعده من النار "[1]... وقال بعض المخذولين: إنما قال من كذب علي، ونحن نكذب له ونقوي شرعه. نسأل الله السلامة من الخذلان اهـ

6- قصد تشويه الدين (خاصة إذا صدر من منافق أو زنديق)، قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث[2]، من ذلك قولهم " رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر، عليه إزاران...".

7 - امتحان الرواة، ويُشترط أن يبين ذلك في نفس المجلس حتى لا يغتر أحد.

المصنفات في الموضوعات:

الموضوعات لابن الجوزي.

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة لابن عراق الكناني.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني.

2. الحديث المتروك:

اصطلاحا: هو الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[3].

فالمتهم بالكذب: هو من يغلب على ظن الناقد أنه يكذب من خلال القرائن لا بدليل قطعي، ومن هذه القرائن:

1- أن يتفرد بحديث لا يروى إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة

2- أن يكون معروفا بالكذب في كلام الناس، وإن لم يظهر منه وقع ذلك في الحديث النبوي

مثاله: حديث عمرو بن شَمِرٍ الجعفي (الكوفي الشيعي) عن جابر عن أبي الطفيل عن علي قال:" كان النبي ﷺ يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق ". قال النسائي والدارقطني وغيرهما: شمر هذا متروك الحديث. ..... وهذا الإسناد من أوهى الأسانيد[4].

---

1 وقوله (ليضل به الناس) زيادة ضعيفة، ينظر: توضيح الأفكار، (84/2).

2 الكفاية، ص604

3 النزهة، ص30.

4 ينظر: منهج النقد، ص299

المحاضرة الثامنة عشر: المعلول (المنكر ـ الشاذ ـ المضطرب)

ثالثا: الضعيف بسبب الطعن في ضبط الراوي

الأئمة يصنفون الرواة إلى مراتب جرحا وتعديلا، بناء على عدالة الراوي ومدى ضبطه لمروياته، وهذا الأخير .أي الضبط .هو المعيار الأكثر مراعاة في إعطاء الراوي الوصف المناسب له توثيقا وتليينا، فمن غلب صوابه على خطئه فقد استحق وصف الثقة (والثقة مراتب متفاوتة)، ومن غلب خطؤه على صوابه فهو الضعيف (والضعف مراتب متفاوتة)، ومعرفة أوهام الرواة وأخطائهم ميدانه علم العلل.

الحديث المعل (المعلول): هو ما تحقق فيه جانب الخطأ أوالوهم أو احتمل احتمالا راجحا تعضده الأدلة والقرائن.

طرق معرفة العلة: تعرف العلة من خلال المخالفة والتفرد مع قرائن تنضم إليهما.

والفرق بينه وبين الضعيف: هو أن الضعيف لم يتحقق فيه الخطأ ولم يحتمل فيه احتمالا راجحا. (ينظر: أبو بكر كافي من رسالته حول أحمد).

المصطلحات الأخرى التي يعبربها الأئمة على العلة:

يعبر الأئمة عن وقوع العلة بعبارات أخرى غير (معل) أو (معلول) كقولهم: شاذ، منكر، ونحوها، وقد يعبرون عنها بذكر (نوع العلة) التي وقعت في الرواية، فيقولون: مدرج، ومقلوب، ومضطرب... الخ

الحديث المنكر:

لغة: ضد المعروف، وفي لسان العرب: "نكر الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً ونكراً جهله"[1].

اصطلاحا: المنكر عند أغلب **المتأخرين:** هو ما رواه **الضعيف** مخالفا للثقات، ويقابله **المعروف** قال ابن حجر: وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر[2].

أما عند المتقدمين: فهو المعلول كما تقدمت الإشارة إليه، وهو "كل حديث لم يعرف عن مصدره، ثقة كان راويه أو ضعيفا، خالف غيره أو تفرد"[3].

---

1 لسان العرب، (332/5).

2 النزهة، ص69.

3 نظرات في علوم الحديث، ص 32.

مثال المنكر:

1. ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حبيب (وهو أخو حمزة الزيات المقرئ) عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال:" من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة"، قال أبو زرعة هذا حديث منكر، إنما هو ابن عباس موقوف[1].

فحبيب هذا ضعيف وخالف غيره من الثقات، الذين رووه عن ابن عباس موقوفا، وهو المعروف.

2.قال أبو داود بعد روايته لحديث همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذ دخل الخلاء

وضع خاتمه: " هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه، والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام " [2].

حكم المنكر: المنكر مردود مطلقا، ولا يصلح للاعتضاد، قال الإمام أحمد: الحديث عن الضعفاء؛ قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر اهـ[3].

الحديث الشاذ:

اصطلاحا: هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح اهـ[4]، وتبعه على هذا التعريف جل المتأخرين.

الشاذ عند المتقدمين: أما المتقدمون فالشاذ عندهم أوسع من هذا فهو المنكر وهو المعلول، كما تقدم.

وهو: الحديث الغريب الذي ليس له عاضد من شاهد، سواء تفرد به ثقة أو ضعيف[5].

وهذا المصطلح نادر الاستعمال لدى المتقدمين في مجال تعليل الأحاديث[6].

مثال الشاذ من الحديث:

---

1 ابن أبي حاتم، العلل، (2/182 -2043).

2 في كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء، (1/157) (تحقيق محمد عوامة، ط1، الريان، بيروت).

3 العلل للمروذي (ص287)، ومسائل أحمد لابن هانيء (1925) (1926)

4 نخبة الفكر ص68،70

5 المليباري، نظرات، ص33.

6 المليباري، نظرات، ص35.

1- ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن بن صالح عن أبي هريرة مرفوعا " إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه ". قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من **فعل النبي ﷺ لا من قوله**، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ[1]، فمتن هذا الحديث شاذ، والمحفوظ عن عائشة: "كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع عن يمينه"[2].

2- ما رواه مسلم عن علي بن حُجر عن علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم **فليرقه** وليغسله سبعا إحداهن بالتراب) هذا الحديث في صحيح مسلم، ولفظ (فليرقه) فيه شاذ، حكم بهذا غير واحد من الأئمة، منهم النسائي وحمزة الكتاني وابن منده وابن رجب، قال ابن عبد البر: لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش[3]، مع أن ابن مسهر إمام حافظ.

إضافة: قال الدكتور همام: ذكر الإمام مسلم عدة روايات أخرى خلت من قوله (فليرقه)، وكأنه بذلك يشير إلى وهم علي بن مسهر في زيادتها[4]، والبخاري أخرج هذا الحديث دون لفظ الإراقة إعلالا لها والله أعلم[5]. وبعضهم قد صححها، والله أعلم.

حكمه: الشاذ من أقسام المردود.

المصطلحات التي يعبر بها الأئمة على نوع العلة أو صورتها:

الحديث المعلول له عدة صور، بحسب الهيئة التي تتجلى بها العلة، ومن تلكم الصور:

1. الحديث المضطرب:

لغة: من الاضطراب وهو الاختلال.

اصطلاحا: هو الحديث الذي وقع فيه اختلاف، لا يمكن معه الجمع ولا الترجيح.

وعليه فلا يحكم على الحديث بالاضطراب إلا بشرطين هما: الاختلاف المانع للجمع و التساوي المانع للترجيح. أما إذا أمكن الجمع، أو الترجيح، فلا يكون مضطربا.

---

1 تدريب الراوي، (148/1).

2 البخاري ومسلم

3 التمهيد، (273/18).

4 شرح علل الترمذي، حاشية2، ص577.

5 ينظر: منهج البخاري لأبي بكر كافي، ص359.

تنبيه: الاضطراب عند المتقدمين يطلق على مطلق الاختلاف (ينظر: حاتم العوني)

والاضطراب يقع في الإسناد وهو الأكثر، ويقع في المتن[1].

مثال المضطرب[2]:

حديث زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال: "إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث" (أبو داود وابن ماجه).

قال الترمذي: "حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب".

وسبب اضطرابه أنه اختلف فيه على قتادة اختلافا كثيرا[3]:

فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم.

وقال هشام الدستوائي عن قتادة عن زيد بن أرقم.

ورواه شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم.

ورواه معمر عن قتادة عن النضر عن أبيه عن النبي ﷺ.

وهذا الاختلاف موجب لاضطراب الحديث.

حكمه: الاضطراب علة موجبة لرد الحديث، لأنه مشعر بعدم ضبط الراوي.

المصنفات في المضطرب: المقترب في بيان المضطرب لابن حجر.

---

1 فتح المغيث، ص101.

2 منهج النقد في علوم الحديث، ص434.

3 تحفة الأحوذي، (15/1).

المحاضرة التاسعة عشر: المعلول (المدرج ـ المقلوب ـ المصحف)

2. الحديث المدرج:

لغة: الإدراج هو الإدخال.

اصطلاحا: الحديث الذي أدخل في متنه أو سنده ما ليس منه من غير فصل.

أسباب الإدراج:

1- لبيان حكم شرعي.

2- شرح لفظ غريب.

3- أن يكون الإدراج وضعا.

أنواعه: إدراج في المتن والإسناد

أولا: في المتن والإدراج في المتن له صور، قد يقع في أول المتن، وفي وسطه، وفي آخره

1- أن يقع الإدراج في الأول:

مثاله: حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : " أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار "، فهذا رواه أبو قطن وشبابة عن شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد الطحان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هكذا. وباقي الرواة الذين رووه عن شعبة وهم من الثقات، رووه عن أبي هريرة أنه قال: " أسبغوا الوضوء " فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: " ويل للأعقاب من النار "، **فعبارة " أسبغوا الوضوء "** من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ ، وعلى هذا فأبو قطن وشبابة أخطآ.

2- أن يقع الإدراج في الوسط

مثاله: حديث الزهري عن عروة عن عائشة، في قصة بدء الوحي: " وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه (وهو التعبد) الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله"[1].

فالزهري أراد أن يبين معنى " التحنث " بأنه التعبد، فهذا إدراج من الزهري في وسط المتن[2].

3- أن يقع الإدراج في الآخر:

---

1 البخاري ومسلم

2 الفتح، (17/1).

مثاله: حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: " للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك "، قالوا: هذا اللفظ: " لولا الجهاد..... " مدرج، فلفظ النبي ﷺ : " للعبد المملوك أجران "، وباقيه من كلام أبي هريرة.

ثانيا: في الإسناد ومن صوره[1]:

1- أن يسمع الراوي حديثا مختلفا في إسناده، ويسوقه بسند واحد.

مثاله: ما رواه أبو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن أبي إسحاق عن **عاصم والحارث الأعور**عن علي عن النبي ﷺ قال: " فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم".

فهذا الحديث رواه عاصم موقوفا على علي، والحارث رواه مرفوعا، فجاء جرير وساقه مرفوعا من روايتهما. والمحفوظ الرواية الموقوفة على علي، أدرجها جرير في رواية الحارث[2].

2- أو زيادة لفظة تأتي في حديث آخر، تُؤخذ وتدمج في حديث مشابه، ويُساق معه بنفس الإسناد.

مثاله: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ: " لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا....". قوله "لا تنافسوا" مدرجة في هذا الحديث بهذا السند، إنما هو من حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن أبي هريرة مرفوعا. وكلاهما في الصحيحين[3].

علامات الإدراج[4]:

أ- أن ترد الزيادة مفصولة من طريق أخرى.

ب - أن ينص إمام من أئمة الحديث على ذلك.

جـ - استحالة كون ذلك المدرج منه ﷺ.

المصنفات في الإدراج

الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي (حققه محمد مطر الزهراني في مجلدين).

تقريب المنهج في ترتيب المدرج، اختصره الحافظ ابن حجر من كتاب الخطيب السابق.

---

1 ينظر هذه الأمثلة في منهج النقد، ص440 وما بعدها.

2 ينظر: نصب الراية، (328/2).

3 ينظر: الفتح، (271/10)

4 عتر، منهج النقد، ص 442.

المدرج إلى المدرج للسيوطي، اختصر فيه تقريب المنهج.

3. **الحديث المقلوب:**

لغة: من القلب وهو التحول من حال إلى حال (أم قول بعضهم الإقلاب فلا يستقيم لغة).

اصطلاحا: هو إبدال لفظ بآخر في السند أو في المتن.

أنواعه:

الأول: مقلوب السند وله صور

أ – إبدال اسم الراوي باسم أبيه: " كعب بن مرة "، فيقلب: "مرة بن كعب ".

ب- جعل إسناد حديث لمتن حديث آخر.

مثاله: ما ورد عن إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني".

قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النضر -يعني جرير بن حازم- إنما كنا جميعا في **مجلس ثابت البناني** وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني". فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس"[1].

فوهم جرير بن حازم في الحديث وجعله من حديث ثابت، وهذه صورة من صور المقلوب.

الثاني: مقلوب المتن ويكون بإبدال لفظة بلفظة.

مثاله: " سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وذكر منهم: ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله " وهذا في صحيح مسلم في بعض الطرق.

والصواب: " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه "، وهو في البخاري وفي مسلم في بعض الطرق.

ملاحظة: القلب قد يكون:

1- إما عن طريق السهو، كما تقدم في الأمثلة.

2- وإما عن طريق العمد: والعمد إما أن يكون بقصد الكذب كما يصنعه الوضاعون.

1 العلل ومعرفة الرجال لأحمد، (243/1).

وإما أن يكون بقصد امتحان الراوي، كما حصل للإمام البخاري مع أهل بغداد فإنهم قلبوا له مائة حديث بأسانيدها ومتونها، فرد كل واحد إلى متنه، وصحح ما كان ينبغي أن يصحح، فأذعنوا له بالحفظ والاتقان، كما في تاريخ بغداد[1].

المصنفات في المقلوب:

رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب للخطيب البغدادي

جلاء القلوب في معرفة المقلوب لابن حجر

4. الحديث المصحف[2]:

لغة: التصحيف هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله الخطأ، يقال: صحَّفه فتصحَّف، أي غيره فتغير.

اصطلاحا: هو تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.

أقسامه: ينقسم بحسب موضعه إلى قسمين:

1. تصحيف في السند: مثل جواب التيمي، قرأه حبيب كاتب مالك: جِراب. وأبي حُرّة، قرأه بعضهم أبو جَرّة

2. تصحيف في المتن: ومن أمثلته:

أ- ما رواه عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت "أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد". فقد تصحف عليه، وإنما هو بالراء "احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها"[3].

احتجر: أي اتخذ حجرة فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

ب - حديث: "نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة في الجمعة". صحفه كثير من المحدثين ورواه "الحلْق". قال الخطابي[4]: "قال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوا من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث".

---

1 تاريخ بغداد، (20/2).

2 عتر، منهج النقد، ص 444 -447.

3 المسند، 185/5، وهو على الصواب في الصحيحين

4 إصلاح خطأ المحدثين، ص12.

الفرق بين المصحف والمحرف:

فرق الحافظ ابن حجر بينهما فقال: الأول المصحف: وهو ما غير فيه النقط، الثاني المحرف وهو ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف[1].

أسباب التصحيف:

السبب في وقوع التصحيف والإكثار منه إنما يحصل غالبا للآخذين من بطون الكتب والصحف، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص، لذلك حذر أئمة الحديث من الأخذ عمن هذا شأنه، وقالوا: "لا يؤخذ الحديث من صحفي"[2].

المصنفات في التصحيف: من أشهرها

- إصلاح خطأ المحدثين لأبي سليمان حمد الخطابي (388هـ)
- التصحيف للدارقطني (385 هـ) توسع مؤلفه فأورد فيه كل تصحيف وقع للعلماء حتى في القرآن الكريم.

حكم العمل بالحديث الضعيف:

اتفق العلماء على أن الضعيف ضعفا شديدا، مما لا يحتمل الانجبار، لا يجوز العمل به[3].

والضعف الشديد: هو المتروك والمكذوب وما فيه علة.

ولكنهم اختلفوا في حكم العمل بالضعيف المحتمل على أقوال، حاصلها ما يأتي:

المذهب الأول: لا يجوز العمل به مطلقا، ونسب هذا إلى أبي بكر بن العربي[4].

المذهب الثاني: العمل بالضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره. وهو مذهب أحمد وأبي داود وغيرهما[5]. ونقل السخاوي عن الإمام أحمد قوله: ضعيف الحديث أحب إلينا من رأي الرجال، وذكر ابن حزم أن الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس[6].

وهو محمول على غير شديد الضعف، وأن لا يكون له معارض.

---

1 النزهة، ص35.

2 عتر ، منهج النقد.

3 تدريب الراوي، 351/1.

4 النكت للزركشي، (310/2)، والقول البديع، ص255.

5 تدريب الراوي، (351/1) .

6 القول البديع، ص255.

وبعضهم تأول مذهب الإمام أحمد بأن مراده بالضعيف الحسن، وهو غير وجيه، إذ لو كان المراد بالضعيف الحسن، لما كان لتخصيص هؤلاء الأئمة بالعمل به وتقديمه على القياس معنى، لأن هذا مذهب جميع العلماء.

ثم إن أبا داود له نص صريح في أن المراد بالضعيف هنا هو المعروف عند الأئمة حيث قال: وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلَّس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل[1].

أما إذا أريد به الحسن لغيره. أي الضعيف المنجبر. فمحتمل، والله أعلم.

المذهب الثالث: يعمل بالضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام، وهو مذهب الجمهور، وحكى الاتفاق عليه النووي (في الأذكار)، وعلي القاري وابن حجر الهيتمي، لكن بشروط ذكرها ابن حجر[2] حيث قال:

إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة: الأول: متفق عليه، وهو أن يكون الضعف غير شديد[3]... الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام... الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ما لم يقله اهـ

ونقل عن عدد من النقاد تساهلهم في رواية الأسانيد في غير الحلال والحرام، قال عبد الرحمن بن مهدي: إذا روينا في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد اهـ[4]. ونقل عن الإمام أحمد وغيره[5].

مظان الحديث الضعيف: نذكر منها

- المصنفات في بعض أنواع الضعيف: كالمراسيل، وكتب العلل، وغيرها، ومنها:

المراسيل لابن أبي حاتم، والمراسيل لأبي داود، العلل للدارقطني والعلل لابن أبي حاتم.

- المصنفات في ضعفاء الرواة، حيث أن العلماء يوردون في ترجمة الراوي الضعيف ما أنكر عليه، ومنها:

الضعفاء الكبير للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل في الضعفاء لابن عدي.

---

1 رسالته إلى مكة، ص7

2 نقله عنه تلميذه الإمام السخاوي في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، ص363.

3 كالضعف الناشيء عن الإرسال أو الانقطاع أو الجهالة ونحوها مما هو محتمل.

4 المستدرك، (666/1).

5 مقدمة ابن الصلاح، ص103.

قائمة المصادر والمراجـــع:

أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، نور الدين عتر، دار اليمامة، دمشق، ط2، 2007م.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت

أمراء المؤمنين في الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مطبوع مع جواب الحافظ المنذري على أسئلة الجرح والتعديل، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1411هـ

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1996م.

بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 1997م.

تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها)، الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.

تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، محمد بن صادق بنكيران، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

تذكرة الحفاظ، الذهبي شمس الدين، مكتبة محمد دمج، بيروت.

الترك في التشريع والتكليف، أبو سليمان، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، 2011م.

تطور دراسات السنة النبوية - نهضتها المعاصرة وآفاقها (مدخل لدراسات السنة النبوية)، فاروق حمادة ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ، دبي ، ط 1 ،2009 م

تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1969م.

التمهيد في علوم الحديث، همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الفرقان، عمّان، ط 1، 1992 م

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ

تهذيب التهذيب، ابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط1، 1325هـ

توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، تحقيق أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1995م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1972م.

الجامع الصحيح، الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط2، مطبعة الحلبي، مصر، 1968م.

جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1994م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، ط1، 1952م.

رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود، تحقيق محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 2000م.

الرسالة، الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1938م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 1986م

السنة النبوية حجيتها وتدوينها دراسة عامة موجزة، سيد عبد الماجد الغوري، دار الشاكر، ماليزيا، ط2، 2020م.

السنة غير التشريعية عند الإمام مالك بن أنس، العثماني، مقال على موقع الجزيرة نت.

سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ط1، دار الحديث، بيروت، 1971م.

سنن النسائي بشرح السيوطي، النسائي أحمد بن شعيب، دار الفكر، بيروت.

سير أعلام النبلاء، الذهبي محمد بن أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403هـ

شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، زين الدين العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث، عبد القادر سليماني، دار الإمام مالك، ط1، 2013.

شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987م.

صحيح البخاري، البخاري محمد إسماعيل، ضبطه مصطفى ديب البغا، ط1، دار القلم، دمشق، 1981م.

صحيح مسلم، ضبطه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، لبنان، 1983م.

الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

عبد الله الغماري، رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق، عدد 8، 1396هـ

العلل، ابن أبي حاتم، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد وخالد الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ط1، 2006م.

علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط1، 2003م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1379هـ.

فتح المغيث للسخاوي، تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.
الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي وابراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
لسان العرب، ابن منظور، تحقيق عبد الله الكبير ومحمد الشاذلي، دار المعارف، بيروت.
لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط2، 1971م.
المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ، 2004م.
محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، ط4، 1981م.
المدخل إلى دراسة علوم الحديث، سيد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2009م.
مدخل إلى علم الرواية، أبو بكر كافي، مذكرة في علم الحديث رواية، ألقاها علينا في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
مذكرة في علوم الحديث، آسيا عمور، جامعة الأمير عبد القادر، 2019-2020م.
مذكرة في مصطلح الحديث، عبد الحميد قوفي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة
المسند، أحمد بن حنبل، ط2، المكتب الإسلامي للطباعة، بيروت، 1978م.
معالم السنن (وهو شرح سنن الإمام أبي داود)، الخطابي أبو سليمان، تحقيق محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1932م
معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1986م.
معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط1، 1937هـ

المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1974م.
مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاشكبري زاده؛ أحمد بن مصطفى بن خليل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1985م.
مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط2، 2001 م.
المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، تحقيق أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1970م.
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط3، 1981م.
المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ.
الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق مشهور سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1997م.
الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1، 1968م.
الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقيق أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ.
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1963م.
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، تحقيق عبد المحسن القاسم، مكتبة الملك فهد، المدينة المنورة، ط1، 2019م.
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، سوريا، ط3، 2000م.
نظرات جديدة في علوم الحديث، المليباري حمزة، دار ابن حزم، ط2، 2003م .

النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998م.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا، وكالة المعارف ، إسطنبول، 1955م.